

كتاب الخصاص

(في الحبل)

وهو المعروف باحمد بن عمرو او عمر ابي بكر الخصاص
الشيبياني رحمه الله تعالى وعفى عنه



5532

(مطبع بمصر القاهرة في سنة ١٣١٤)

عن الزهري قالوا سمعناه يقول ارسلت بنو قريظة الي ابي سفيان بن حرب ان اتونا فاننا نسمع علي بن ابي طالب والاسلام والمسلمين ممن ورائهم فسمع ذلك نعيم بن مسعود وكان موادعا للنبي صلى الله عليه وسلم وكان عند عينة حين ارسلت بذلك بنو قريظة الي الاحزاب الي ابي سفيان واصحابه فاقبل نعيم الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبره بخبرها وما ارسلت بنو قريظة الي الاحزاب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعل امرنا يتم بذلك فقام نعيم بكلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان نعيم لا يكتفم الحديث فلما ولي من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذاهبا الي غطفان قال عمر يا رسول الله ما هذا الذي قلت ان كان امر من امر الله فافضه وان كان هذا رايًا قد رايت من قبل نفسك فان شان بني قريظة اهون من ان تقول شيئا يوتر عنك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل هذا راي رايته ان الحرب خدعة نبانا موى بن اسمعيل وحجاج بن المنهال قالا حدثنا ابو عوانة عن ابي مسكين قال كنت عند ابراهيم وامراته تعانينه في جارية له ويده مروحة فقال اشهدكم انها لما فلما خرجنا من عنده قال علي ما شهدتم قلنا انا شهدنا بانك جعلت الجارية لما فقال اما رايتموني اشترت الي المروحة انما قلت لكم اشهدوا انها لما وانا اعني المروحة التي كنت اشير اليها حدثنا احمد بن محمد بن سماعه قال حدثني محمد بن الحسن عن عمرو بن زر عن الشعبي قال من حلف على يمين لا يستني فالبهر والاثم فيها علي علمه قال قلت فما تقول في رجل يقول الجليل قال لا بأس بالجليل فيما يحل ويجوز وانما الجليل شيء يتخلص به الرجل من المأثم والحرام ويخرج به الي الحلال فما كان من هذا او نحوه فلا بأس وانما يكره من ذلك ان يحتال الرجل في حق الرجل حتي يبطله او يحتال في باطل حتي يموهه او يحتال في شيء حتى يدخل فيه شبهة فاما ما كان علي هذا النبيل الذي قلنا فلا بأس بذلك وهذا كتاب فيه اشياء مما يحتاج الناس اليها في معاملاتهم وامورهم وقد روي مالك بن انس عن عبد الحميد بن سهيل عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة وابي سعيد او عن احدهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه استعمل رجلا علي خبير فانه يتجر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل تمر خبير هكذا فقال لا والله يا رسول الله انا ناخذ الصاع بالصاعين والصاعين بالثلاث قال فلا تفعل بع الجميع بالدرهم ثم اشتر بالدراهم تمرًا هكذا فقد امره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يشتري التمر بالدراهم ونهاه ان يكون التمر واحدا اكثر من صاحبه ليخرج بذلك فيما لا يحل الي ما يحل فافهموا ما اراد بذلك الخروج من الاثم الي الحق قال احمد بن عمرو

وقد تكلم اصحابنا في هذا وردوا علي من خالفهم فيه وعارضهم بما موه به ليبتل بباطله وعبرة الحق ما بينته مع ما قد قدمته من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وما جاء عن اصحابه وهم ائمة المقتدى بهم المنظور اليهم والنابعين من بعدهم قال الخفاف وذكر قول الله عز وجل اقيموا الصلاة واتوا الزكاة وقول ابي بكر رضي الله عنه لا تفرقوا بين ما جمع الله وبجاءة المسلمين من منع الزكاة فكان هذا حق وسنة والرسول صلى الله عليه وسلم انما سن اخذ الزكاة فكان كل عام ولم يستنها في العام مرتين ولا ثلاثة ولواراد ان يفرض الزكاة في اول كل عام لغرضها ولو شاء ان يحرم علي من يقرب وجوب الزكاة عليه ولم يجب ان ينفق من ذلك المال او يبيع او يبيع او يتقله الي غيره لعل فاذا قضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم باخذ الزكاة في كل عام وقال المسلمون لازكاة في مال استفيد حتي يحول عليه الحول واحل الله البيع وحرم الربا واجمع المسلمون علي ان يد الرجل الحائز الامر علي نفسه مطلقه في ماله يبيع ويشتري ويتصدق ويهتي ولا يمنع من ذلك الاسراف علي وجوب الزكاة ولا غيرها لم يحل لاحد ان يوجب علي المسلمين ما لم يفرضه الله عليهم ولم يستنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا كانت عند رجل غنم ستة اشهر ثم اشترى بها اسلا فصارت الغنم سابعة وقبضها المشتري وملكها ثم مضت ستة اشهر اخري لم يجب علي واحد منهما زكاة حتي تتم سنة منذ يوم تبايعا لان ما باع كل واحد منها قد خرج من ملكه قبل السنة ولا يجب عليه فيه الزكاة وما اشترى لم يحل عنده حول فان كان واحدا منهما تعمدا الفرار من الزكاة فقد اساء وظلم نفسه فيما نوى من هذه النية السيئة ولا يغير ذلك شيء من حكم الزكاة ولا يبطل نيته السيئة ببيعه ولا شرائه لانه انما اشترى الشرا الذي قد احله الله وجرت به احكام الاسلام علي اصله وباع لذلك يخرج ما باع من ملكه فلا يكون عليه زكاة فيما خرج من ملكه قبل حلول الحول ارايت ان كان الذي باع الابل هو الذي نوى الفرار من الزكاة ابوخذير كانه الابل انه ملكه منذ ستة اشهر اذا تخالف به سنة الزكاة وما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ام هل يزيك الغنم وهي غيره اذا بوجبت زكاة الغنم علي اثنين في عام واحد يجب زكوتها علي المشتري وعلي البائع واذا حال الحول علي الابل التي اشترى فلا بد من وجوب الزكاة فيها فيكون علي البائع زكاة ما باع وزكاة ما اشترى في عام واحد ولم يملك قط الا احدهما وانما صار لكل واحد منهما مال الاخر ارايت من كان له مال كثير فاحب ان لا يجب فيه الزكاة فاشترى به ضيعة يستغني بها قبل وجوب الزكاة

عليه وقبل الحول نزرع الضيعة فاخرجت زرعاً كثيراً وحل عليه الحول منذ كان ملك المال ايزكي المال وبعطي عن الضيعة فتجب عليه زكاة الضيعة وزكاة ثمنها الذي اشتراها به ويجب علي البائع ايضاً زكاة الثمن ولا يصرف زكاة مال واحد علي رجلين في كل سنة ابداً فان زعم ان ذلك لازم عليه لانه اشترى الضيعة فرارا من الزكاة فقد خرج عن قول المسلمين جميعاً وجعل رجلاً لم يملك قط الامال واحد يزكي في عام مالهين فاذا كان لا يكون عليه الا احدي الزكوتين فاي الزكاة اولى به ازكاة ما هو في ملكه ام زكاة ما قد خرج من ملكه وصارت زكوته واجبة علي غيره ارايت الغنم ثم له غنم قد اوجب الله فيها الزكاة علي اثنين في كل عام ابداً وان لم يجب عليه زكوتها من الثاني والزكاة لا يجب للحول الاول الا بتمامه ولا الثاني الا مثل ذلك وكلاهما لم يتم وهي في ملكه فمن جعل بعض هذا اولى من بعض وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم لا تجب الزكاة الا في كل عام قلب الخصاص وحدثنا عيسى ابن ابان قال حدثنا ابراهيم ابن سعيد العمري عن ابن شهاب الزهري قال لم يبلغنا ان ابا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا باخذان الزكاة والصدقة مثناة ولكنهما كانا يتبعان عليهما في الخصب والجلب والسمن والعجف ولا يضمنانها لهما ولا يؤخذن احدهما عن كل عام لان اخذهما كذلك كان امر من رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف خالف من اوجب الزكاة في اول عام سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اما هذا بعينه فلا اثر له ام بقياس شيء مما عمل به المسلمون فلا قياس له في ذلك فكيف يخالف رجل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما اجمع عليه المسلمون يراي ولا مذهب ارايت رجلاً تصدق بمال علي رجل قبل وقت الحج ودقعة اليه واملكه المنصدق عليه وهو يريد الفرار من وجوب الحج هل يجب الحج علي الذي تصدق بالمال عليه وهل يكون به موسراً او هل يجوز الصدقة او يكون باطلاً فان كانت الصدقة باطلة لما اراد الفرار من الحج افرأيت عبداً فضل عن يخدمه فاعتقه فراراً من ان يجب عليه الحج هل يجوز عتقه فان جاز العتق فما الذي ابطال الصدقة وان جازت الصدقة فوجب بذلك المال علي المنصدق عنه فكيف يجب الحج علي المنصدق وهو مال واحد لامال رجلين يجب به الحج علي اثنين ارايت ان تزوج بماله امرأة قبل وجوب الحج يريد بذلك ان لا يجب عليه الحج ايبكون نكاحها جازاً ويحل له فرجها او يكون النكاح باطلاً لا يحل به النرج ارايت ان اشترى بالمال قبل وقت الحج وقبل وقت الزكاة جارية فاعتقها وتزوجها يريد بذلك الفرار

من وجوب الحج ومن وجوب الزكاة هل يجوز الشراء والعتق والنكاح فان جاز ذلك فكيف يجب عليه الزكاة والحج وقد صار محتاجاً لتحل له الصدقة او يبطل ذلك كله فان زعم ان ذلك يبطل فقد احل الله البيع وامر بالعتق واحل النكاح فقد اباحنا في الشراء والعتق والنكاح الامر علي وجهه بالوجه الذي احله الله لغيره فكيف لا يجب وزله من ذلك ما يجوز لغيره لاجل انه نوي في ذلك نية لا ينبغي له هل اناك اثران من نوي هذا حرام عليه البيع والشراء والعتق الذي اباحه الله للمسلمين او بلغك ان احداً من السلف الصالحين ابطال بمثل هذا فيما او عتق او نكح او جالس في كتاب او سنة او اثر احد من الصالحين ان هذا قد نهي عنه او كرم لمن فعله فضلاً عن ان يبطل به بيعه وعتقه ونكاحه فاننا لا نعلم ذلك وانما كرهنا له هذه النية برباها وقد نهي الله تعالى في كتابه عن تعمد ضرار المرأة في تطويل العدة عليها قال الله تعالى واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف او سرحوهن بمعروف ولا تمسكوهن ضراراً لتعتدوا ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه ولا تتخذوا آيات الله هزوا قال الخصاص حدثنا جابر عن منصور عن ابي الضحى عن مسروق في قوله ولا تمسكوهن ضراراً انعتدوا قال بطلها حتي اذا كادت ان تنقضي عدتها ارجعها ولا يريد امساكها فيحبسها يريد بذلك الاضرار فذلك الذي يتخذ آيات الله هزوا ثم اجمع المسلمون لاجلاف بينهم علي ان رجعت لا تبطل وان حكمه في الرجعة حكم من راجع للرجعة والامساك لا يريد الاضرار فيما يجب عليه من الحق وبما يجب علي المرأة في العدة الا ان هذا اثم فيما نوي من الاضرار ومخالفة التي نهي الله عنه من تعمد التطويل عليها في العدة من غير رغبة منه في امساكها فاذا كان من اتي في هذا ما قد نهي الله عنه في كتابه وصيره به ظالماً لنفسه وكان متخذاً لآيات الله هزوا لا يبطل شيء من ذلك رجعت لانه اتي بالرجعة علي الوجه الذي هو سنة وجرت به احكام المسلمين في ذلك فلم يبطها ما وجب عليه من الاثم فيما نوي من الاضرار فمن اتي ما لم يات نهي عنه في كتاب الله ولا سنة بل كرهناه للرجل ان يتوبه او يعتمد برأينا احرى ان لا يغير نيته حكماً من احكام الله ولا يزيل شيء عن موضعه وكذلك الخلع قال الله تعالى ولا يحل لكم ان تاتخذوا عماً يتيتموهن شيئاً الا ان ياتن بفاحشة فان اتى المرأة بفاحشة بينة ولم يخف عليها ان لا تقيم حدود الله فيما فرض الله عليها من معاشره زوجتها بعضها لتذهب بيبض ما اتاها حتي اختلفت منه كان آثماً

غاصبا فيما كان منه واخلا فيما قد خفي عنه وكان الخلع ماضيا لا يرد ولا يبطل
ويحكم للرجل عليها بما افتدت به منه وان كان ظاهرا آتينا لانا لو اطلنا المال عنها
طل الطلاق الذي طلقها وصار ملك رجعتها ان كان افصح بالطلاق وانما افتدت
منه اثنين فلما اوقعها الطلاق باينا وجب المال للرجل في الحكم وياثم بما دخل فيه
فاذا كان ما نهي الله عنه في كتابه اذا اناه رجل من طريق يجب به حكم من
احكام الله في فرقة او رجعة او فدية مضي الحكم ولم يبطل ما تمم فيه من الماتم
فكيف يبطل البيع والعق والشراء والنكاح بينه ولم ياتنا في كتاب الله ولا سنة
نبيه انه نها عنها فاما قوله لو اراد الله ان يجيز الحيلة في ذلك ما اوجبه يعني ما اوجب
الزكوة وغيرها فقال نهي الله تعالى عن خطبة في عدتها ثم رخص فيما توصل
من معرفة المرأة لا يرد الرجل من تزويجها اذا نقضت عدتها الي ما توصل اليه بالقصد
للخطبة فقال لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء او اكنتم في انفسكم
الي قوله معروفنا قالت العلماء يعرض لها ما يجب من تزويجها وهي في العدة ولا يقصد
الخطبة فقد نها الله تعالى من الخطبة واحل البيع الحيلة التي توصل بها الي مثل ما توصل
اليه بالخطبة فبذلك اوجب الله الزكوة في الحول واحل البيع والشراء والصدقة والعق قبل
الحول او بعد الحول فليس يبطل من احكام الله تعالى التي احلها نية نواها رجل كرهنا
له وليس عندنا فيما كرهنا من ذلك اثر ولا سنة ولو اراد الله ان يحرم عليه اخراج ذلك من
ملكه قبل الحول لحرمه وما كان ربك نسيا وكذلك السفر من صار مسافرا فقد اجل
الله ان يفطر ويقضي وقد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم التفطير بقول الله فمن كان
منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر

افرايت من خرج في شهر رمضان من بغداد الى مكة ارد ان يحل له الانطار ا يكون
مسافرا فقد عم الله المسافرين بالرخص في الانطار ومن خرج ليحل له الفطر اذا كان
من يخرج يطالب امرأته معصية او امرأ لا يحل طلبه اسوا حاله واجرى لا يحل له
الفطر ارايت امرأة خرجت سيف عدتها مسافرة وقد قال الله عز وجل واتوا الله ربكم
لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان ياتين بفاحشة مبينة فخرجت في عدتها وعصت
ربها فصارت مسافرة فانما عاها رمضان يحل لها ان تفطر وتغني وهل تغني الصلاة وقد
خرجت اثمة عاصية لربها فان كان هذا يحل لوقت نهي الله في كتابه عن الخروج فخرجت
ولم ينه الله عن الخروج الا انه نوى في خروجه ما كرهنا له يراينا احري ان يعبره مسافرا

ويحل له ما يحل للمسافرين وقد عم الله المسافرين بالرخصة نعمت عندنا من نوى
نية سيئة ولم ينها نعم ادعي ان الرخصة خاصة فليات على ذلك ببرهان من الكتاب
او السنة او اثر عن احد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يراه او قياس بعقل فانه غير
واحد شيئا من ذلك فاما المظافة ثلاثا في المرض ترث ما كانت في العدة وان عثمان
ورثها بعد انقضاء العدة فما يشبه المظافة ثلاثا من هذا ارايت عبد الرحمن بن عوف
هل هو يهتم على ان يكون نوى الفرار من كتاب الله هو عندنا غير متهم في ذلك فان
ما اوجب المسلمون الميراث للمظافة في المرض نوى زوجها الفرار او لم ينو لان حال
المريض في ماله فيما بينه وبين ورثته كحال المحجور عليه وكذلك من سافر في
رمضان لا يريد الفرار من الصيام او وهب مالا من ماله يريد الفرار من الزكوة والحج او
باع ابلا يقرر او يغنم لا يريد الفرار من الزكوة يبطل ما صنعوا بغير نية ويكون
الحكم عليهم وعلى من نوى في ذلك نية سيئة سواء فان كان هذا عاما فيمن نوى
وفيمن لم ينو فليست لمسافر ان يفطر في شهر رمضان ولا لاحد ان يهب مالا ولا
ينفقه وان كان هذا عند من يخالفنا على من نوى نية سيئة دون من لم ينو فكيف نقبحه
بالمظافة في المرض الذي يرث امرأته نوى الفرار او لم ينو انما الحجة ان نجد حكما
من احكام الاسلام ماض على اهله اناه رجل من وجهه ونوى فيه نية سيئة لولا تلك
النية حل له ذلك فابطلت بنية تلك قبله حتى لزمه نقضة في الحكم وابطاله فان
وجد هذا في شي من احكام الاسلام ما وجدته في سنة فائمه او اثر مجتمع عليه
فهو له حجة وليس واحد ذلك في حكم من احكام المسلمين فاما اذا كان الحكم
فيمن نوى او فيمن لم ينو واحد فليست فيه حجة وكذلك الاقرار للوارث فيما
بينه وبين ورثته كالمحجور عليه لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا وصية
لوارث فقياس الاقرار بالوصية وبطل نوى في ذلك شيئا او لم ينو وهكذا المولي عنه
والمحجور عليه للفساد ولا يجوز اقرارهما وكذلك المريض انما يبطل اقراره لورثته
بالتهمه ولكن الرجل الصالح التي غير منهم على ان يقر بباطل ولا يفر من حق
ولا يحل ان يطلق ذلك به ولكنه حبر عاياه بالمرض فيما بينه وبين ورثته فجري
الحكم بذلك عليه ان لا يجوز وصية له ولا اقراره متبهما كان او غير متبهم وليس
هذه الحجة في ابطال حكم اقرار رجل الامر فيه من وجهه بنية نواها واما قوله ان
اجل السبت حبسوا السمك يوم السبت واخذوه يوم الاحد فانه يقال له لو كان حبسه
يوم السبت غير محرم عليهم لم يكونوا استندوا في السبت وقد زعمت انه اعتدوا
في السبت فان زعمت ان عدوتهم في السبت انه منعتهم فيه شيئا كان حلالا لهم فيه
وانهم عوفوا على انهم نواها ان يأخذوه في الوقت الذي احل لهم اخذه فيه فهو لك حجة

فهاث فمال عندك بهذا اثر او برهان قال فان الله اخبرنا انهم اعتدوا في البيت والمعندي من اتى ما حرم الله عليه واما قولك في اليهود ان الله حرم عليهم الشحوم فباعوها واكثوا اثانها فهل رايت احدا رخص للمسلمين في بيع الخمر والخنازير والميتة فتجفع بها عليه وهل حرم بيع الشحوم على اليهود من قبل نية نوبها ولو لم ينو ذلك كان بيعها لم حلالا الا ان يبيعها على اليهود حراما نوي بذلك شيئا او لم ينو وكذلك حبة المال قبل وجوب الزكوة نية معرمة نوي صاحبها للفرار ولم ينو والا فان حجة ان يبدل الامر على معرمة البتة الا من قبل نية نواها صاحبها انما كانت هذه حجة انه لو احل قوم للمسلمين بيع الخمر والخنازير وانما هذا قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فيما بلغنا حين ذكر له بيع الخمر بعد تعريمها فهذا شبهه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فيما انتهى الينا لا يبيع حلال ولا يصدق حلال فيما جرت احكام الاسلام باجازه تزعم انه حرام من قبل النية ولكن ايكرو لرجل ان يتعمد الحيلة في ابطال الزكوة وفي ابطال الشفعة وما اشبه ذلك ويخاف ان يفعل ان يكون اثما لانه تعمد الاضرار بين كانت الصدقة تجب له حين احتال لان لا تجب وتعمد الضرر بين كانت الشفعة تجب حين احتال لئلا تجب فيكر ذلك له ويخاف ان يكون اثما كما بانم الذي راجع بتعمد بذلك اضرار المرأة فاما ما كن من بيع او شراء او بيع من حلف بها رجل لم تكن واجبة عليه الله الا بما ادخلته نفسه فيه فانه لا يكره له ان يقر في ذلك بما يحرم عليه ما احل له ويحتال للخروج من المال ثم بكل حيلة حتى لا يدخل في ربا ولا في امر شعوم عليه حتى لا يجب عليه بما ادخل نفسه فيه مما لم يكن واجبا عليه شي لان ذلك انما هو بيع عن تراض وليس فيه ظلم لاحد ولا احتيال لامر اوجبه الله حتى لا يجب كما نهى الله عن زوجه من خطبة المرأة التي في عدتها ورخص في الاحتيال بما يوصل الى معرفته المرأة بما يريد من تزويجها حتى لا يبقه بنفسها كما توصل بالخطبة لانه لم يكن في ذلك ظلم لاحد ولا تعمد لاشاء به ولا لدفع حق كان يجب له حتى لا يجب وكذلك البيوع والاثنان لا باس بالاحتيال في ذلك فهو قياس الخطية والمدة مع ما جاء فيه من الآثار قال الخصاص حدثنا علي بن عليه عن ايوب عن محمد بن سيرين ان عبد الرحمن بن عوف او الزبير والا احمد انه توقف علينا اذ راونا فاخذ الطيب وبعطي الحديث فقال لا تعملوا ولكن اخرج الى البقيع او الى السوق فاشترى دابة او ثوبا واعمل ما شئت فاذا اشتريته وقبضته كان لك بيعه كيف شئت واحضرم ما شئت وخذ اى نقد شئت فهذا عمر قد احتال له في ان يرجع اليه ما كان دراهمه بالر بوفي دراهم جيد هي اقل منها ما جاز ذلك وكذلك نقول انما فر من الحرام الى الحلال ولا ظلم في ذلك لاحد انما باع شيئا حلالا عن تراض وحدثنا غير واحد عن ابن عون عن ابن سيرين قال انما الربا على من اراد ان يربى ويبنسى وحدثنا يزيد بن هرون

عن ابن سعيد بن ابي عروة وايوب بن العلا عن قتادة عن الحسن في رجل جعل امراته طالقا ثلاثا ان كلم فلانا قال ان شاء طلق امراته تطليقة ثم تركها حتى يحل اجلاها ثم تزوج امراته فقد احتال له الحسن حتى خرج من يمينه فهذا لا باس به وحدثنا عبد السلام عن الحجاج عن عطاء والحكم وعن عمر بن شعيب عن سعيد ابن السيب في رجل حلف بعتق عبده ان لا يدخل هذه الدار فباعه ثم دخل ثم اشتراه قالوا لا يعتق فقد احازوله الاحتيال ان بطلت عنه اليمين ولا يعتق عبده

باب الرجل يطلب من الرجل ان يعاينه مال

وليس عند التاجر متاع يبيعه اياه (ما الخيلة في ذلك) قال احمد بن عمر ان كان للرجل الذي يطلب المعاملة ضيعة او دار فباعها من التاجر بالمال الذي يحتاج اليه وقبضها التاجر منه ثم باعها اياه ورجع عليه في ذلك مما يتراضيان عليه من الربح فهذا جائز قلت فان لم يكن له ضيعة ولا دار قال فان كان له مملوك او متاع فاشترى ذلك منه التاجر وقبضه ثم باعه اياه فلا باس بذلك قلت فان طلب منه معاملة بمائة دينار فباعه ثوبا باربعين دينارا ثم افرضه ستين دينارا قال لا باس بذلك قلت فان افرضه اولا ستين دينارا ثم باعه الثوب باربعين دينارا قال لا احب هذا لانه فرض جبر منفعة قلت فان تولي هذه المعاملة مملوك التاجر ثم كتب التاجر على الرجل كتابا بالمال باسمه قال لا باس بذلك قلت فان قال التاجر احتاج الى متاع بمائة دينار واربعين في ذلك ٥٠ دينار وليس عند التاجر متاع وكان للرجل الذي يريد المعاملة مملوك يساوي عشرين دينارا ولم يامن التاجر ان يشتري المملوك منه بمائة دينار ويدفع اليه الدنانير ويقتي المملوك في يده قال بشريه منه بعشرين دينارا او باقل منه ويقبضه ثم يبيعه من الرجل ثلاثين دينارا ويقبضه منه ويسلم اليه ثم يشتريه منه ثانيا بعشرين دينارا ويقبضه منه ثم يبيعه منه بثلاثين دينارا يفعل ذلك خمسة مرات حتى يصير له على الرجل مائة وخمسين دينارا ويكون قد وصل الى الرجل مائة دينار قلت او تري هذا جائزا قال نعم هذا جائز ما لم يكن على مواضعة بينهما فيقول اشترى منك عبداك هذا بعشرين دينارا علي ان ابيعه منك قال لا تقول ذلك عند عقد البيع قلت ارايت ان طلب من التاجر عشرة الاف دينار وقال التاجر ار يد ان تكون الضيعة بيدي واربح عليك خمسة الاف دينار قال يبيعه التاجر شيئا بخمسة الاف دينار ويدفعه اليه اما ثوبا واما غير ذلك ثم يشتري منه التاجر ضيعة بعشرة الاف دينار فيدفعها اليه ويكتب عليه بالعشرة الاف دينار وبالخمسة الاف دينار التي له عليه فيكون عليه خمسة عشر الف دينار ويعداته التي ردها عليه هذه الخمسة عشر الف دينار وديته الضيعة قلت فان طلب من

التاجر معاملة بالف دينار على ان يكون للتاجر عليه دنانير كيف الوجه في ذلك قال يشتري منه التاجر دارة بالف درهم ويقبضها ثم يبيعها منه بمائة دينار الى سنة ويكتب عليه بذلك كتاباً

باب البيع والشراء

الرجل يعامل الرجل فيبيعه المتاع الى اجل هل يجوز له ان يشتريه باقل مما باعه منه قبل ان يقبض ثمنه قال لا قلت فما الحيلة في ذلك قال ابو بكر ان احدث المشتري في ثوب من هذا المتاع حدثاً يكون ذلك عيباً فيه ونقصاً من قيمته جاز له ان يشتريه ذلك باقل مما باعه منه قلت فهل في هذا شيء غير هذا قال نعم ان اخذ المشتري ثوباً من هذا المتاع ثم باعه منه الباقي من الثمن الذي اشتراه فلا بأس بذلك قلت فان كان الذي باعه التاجر رقيقاً او دواباً او جوهراً لا يمكن ان يجبس منه شيئاً قال يبيعه التاجر مع هذا ثوباً او علماً غيره فيأخذ الرجل ذلك الثوب او العلف ويبيع الباقي من التاجر باقل من الثمن الذي اشتراه منه قلت ففي هذا غير هذا قال نعم ان وهب المشتري ما اشتراه من التاجر لولد له او لبعض من يثق به وقبض ذلك الموهوب له ثم باعه من التاجر الموهوب له بثمن قليل فلا بأس بذلك قال وان باعه جوهراً بالف دينار الى سنة جاز له ان يشتريه التاجر منه بمائة دينار وثوب او عرض غير الثوب

باب في البيع والشراء قال ابو بكر

فما تقول في رجل له ضيعة اراد ان يبيعها من رجل وليس يمكنه ان يسلمها الى المشتري فاراد حيلة على انه ان امكنه تسليمها الى المشتري سلمها له والارد عليه الثمن ولم يكن للمشتري ان يأخذها بان يسلمها اليه قال الحيلة في ذلك ان يقول المشتري ان البائع قد باع هذه الضيعة وهي في يد رجل قد غصبها اياها ويشهد عليه البائع بذلك وانها ليست في يده يوم باعه اياها ثم يكتب كتاب الشراء ولا يكتب فيه قبض الضيعة ويقر البائع بقبض الثمن فان قدر على تسليمها والارد الثمن على المشتري رجع اراد ان يشتري داراً من رجل وهو لا يعلم انها للذي يبيعه اياها ولا يامن ان يقيم رجل بينة زور يشهدون انها له فيأخذها كيف الحيلة ان يتوثق قال يندس رجلاً عريياً يشتريها لنفسه من هذا البائع ويكتب الغريب الذي لا يعرف الشراء باسمه ثم يشهد المشتري انه قد اجراها من هذا الرجل الذي امره بالشراء كل سنة بشي معلوم ويدفعها اليه بحضور الشهود ثم يشهد له شهوداً غيرهم في كتاب الشراء عدولاً انه اشترى هذه

الدار له بامرء وماله فان جاء انسان يدعي فيها دعوى لا يكون الذي هي في يده خصماً له قلت ففي هذا غير الاجارة قال نعم ان وكله بالاحتفاظ بها او عزمها او استغلالها وليشهد على ذلك و يسلمها اليه بحضور الشهود لم يكن هذا الرجل خصماً للمدعي ان ادعاه رجل اراد ان يشتري داراً من رجل ولم يامن ان يكون البائع قد تصدق على بعض ولده بها او اجاها اليه والي غيره ما الحيلة في ذلك والتوثق له قال يكتب الشراء على الرجل ويكتب التسليم وضمن الدرك على من يتوهم انه اجاها اليه قلت ففي هذا غير هذا قال نعم يكتب الشراء باسم رجل غريب مجهول ويوكله الاجنبي بالدار بحضور الشهود ويسلمها اليه ويشهد له في كتاب الشراء انه اشتراها له بامرء وماله فلا يكون بينه وبين احد فيها خصومة قلت رجل له داران واراد بيع احدهما فاراد رجل ان يشتريها منه على انها ان استحققت منه رجع في الدار الاخرى وكانت له بماله ما الحيلة في ذلك قال يشتري منه هذا المشتري الدار الاخرى التي ليس يريد بيعها ويقبضها منه ثم يشتري منه تلك الدار التي يريد بيعها بملك الدار ويسلمها اليه ويقبض منه تلك الدار التي ابتاعها آخر هذه الدار التي سلمها اليه فان استحققت هذه الدار من يد المشتري رجع في الدار الاخرى فأخذها قلت رجل اراد ان يشتري داراً او جارية من رجل والبائع غريب ولم يامن المشتري ان يستحق ما يشتريه من يده فيذهب ماله فقال البائع انا اقيم لك رجلاً يضمن الدرك واوكله في خصومتك وفي عيب ان وجدته فيما تشتريه مني فلم يامن المشتري ان يوكله ثم يخرج من الوكالة ما الحيلة في الثقة بها قال ابو بكر يكون الضامن هو الذي يتولى البيع من هذا المشتري ويأمن الغريب البيع ويحججه ويضمن الدرك عن هذا البائع فيصح ذلك للمشتري فيأمن ما يخاف ان شاء الله تعالى قلت رجل اراد ان يشتري داراً من رجل ولم يامن ان يكون البائع قد احدث فيها حدثاً قبل ان يبيعه اياها فاراد ان استحققت عليه بعد ان يشتريها ان يرجع على البائع بضعف الثمن ويكون ذلك له حلالاً ما الحيلة في ذلك قال ابو بكر ان كان يريد ان يشتريها بمائة دينار فان استحققت رجع بمائتي دينار قال يبيع المشتري من البائع ثوباً بمائة دينار ثم يشتري الدار منه بمائة دينار يدفعها اليه وبالمائة دينار التي هي ثمن الثوب فيصير ثمن الدار مائتي دينار ان استحققت رجع المشتري بهذه المائتين دينار قلت رجل اراد ان يشتري من صير في درهم بمائة دينار وليس عند الصير في الا خمسمائة درهم ما الحيلة في ذلك قال يشتري منه الخمسمائة بمائتي درهم ويتقاضى ثم يقرض الصير في الخمسمائة درهم ثم يشتري بامنه فيفعل ذلك مراراً حتى يصير المائة دينار للصير في ويكون له على الصير في الدراهم التي تحول عليه بالقرض قلت رجلاً قال لرجل اشتر هذه الدار بمائة دينار حسي اشتريها منك بمائة

وعشرين ديناراً فلم يامن المأمور ان يشتريها بمائة دينار فيبدو الامر فلا يشتريها منه. الحيلة في ذلك قال ابو بكر يشترى المأمور هذه الدار من صاحبها بالمائة دينار على انه بالخيار ثلاثة ايام فيها ويقبضها منه ثم يخرج الامر الى المأمور فيقول له قد اشتريت منك هذه الدار بمائة وعشرين ديناراً فيقول له المأمور هي لك بذلك فيلزم الامر الدار بمائة وعشرين ديناراً ويوجب البيع الذي كان بالخيار فيقول المأمور للامور قد اوهبتها لك فان بدا الامر ولم يطلبها من المشتري كان للمشتري ردها بالخيار قلت رجل اراد ان يبيع من رجل داراً او جارية او غير ذلك ويؤثر من كل عيب الاسرقة او حرقة فلم يامن ان يردها عليه المشتري ويقول لم نسم العيوب عيباً ولم يضع يده عليها ما الحيلة في ذلك قال بامر البائع رجلاً غريباً لا يعرف فيبيع ذلك من هذا المشتري على ان مولى الجارية او رب ذلك الشيء ضامن لما ادرك المشتري في ذلك من درك او من سرقة او من حرقة ويخرج الغريب فلا يكون للمشتري خصومة في ذلك العيب على مالك ذلك المبيع قلت فهل في هذا شيء غير هذا قال نعم ان اشهد المشتري على نفسه انه تصدق بها على بعض ولده او على غيره وقبضه منه الذي تصدق به عليه لم يكن بينه وبين البائع خصومة في ذلك رجل له عبد ماذون له في التجارة فاشترى العبد نفسه من مولاه والمولى في يد العبد اموال وديون باسعه فاراد العبد من مولاه ان يشهد له بانه باعه نفسه فاحتج المولى من بعد ذلك من الاقرار له بالبيع كيف الحيلة للعبد في التوثيق قال ابو بكر يشهد العبد في السر لرجل في السر يثق به بان المال الذي في يده هو له وبالدون ثم يشهد به ذلك بان ذلك المولاه فان وفي المولى بالاشهاد له بانه قد باعه نفسه وقبض منه الثمن وفي له العبد وامر ذلك الرجل بالاقرار بما كان اقر له به مولاه وان لم يفله المولى جاء ذلك الرجل فطالب بهذا المال حتي يصح الامر لهما جميعاً وينصف كل واحد منهما صاحبه قلت فان كان المولى هو الذي يخاف ان لا يفي له العبد كيف الحيلة في ذلك والعبد يريد منه ان يين الى المولى بالاقرار له قال يشهد المولى الشهود في السر انه قد باع العبد من رجل يثق به ثم يشهد بعد ذلك للعبد انه قد باعه لنفسه وقبض منه الثمن فان وفي له العبد بالاقرار وفي له المولى واشهد على ذلك الرجل الذي كان يشهد له ببيع العبد بان العبد حر وأنه لا سبيل له عليه فان لم يف العبد للمولى جاء ذلك الرجل فطالب العبد حتي ينصف كل واحد منهما من صاحبه. رجل اراد ان يبيع جارية له من رجل علي ان يعتقها وخاف ان يبيعها لمشتري فان اشترط ذلك عليه في البيع فسد البيع ما الحيلة في ذلك قال ابو بكر يقول البائع للمشتري اشهد علي نفسك انك اذا اشتريت هذه الجارية فهي حرة فان قال المشتري اني اكرمه ان اعتقها فلا يمكنني وطؤها ولا استخدمها ما الحيلة لها ان يشهد المشتري على نفسه انه

انه مني اشتريت هذه الجارية فهي حرة بعد موتي ولا تنق الا بعد موتي قلت فيذا به مع في قول اصحابنا فمن خالفنا اليس يقول هذا القول لا يفعل شيئاً لانه اعتق ما ملك ودير ما لم يملك قال فان اشهد هذا المشتري علي نفسه انه اشترى هذه الجارية من فلان وانه دبرها بعد ما ملكها وجعلها حرة بعد وفاته لزمه هذا الاقرار اذا اشتراه او يقول بمحضرة البائع اذا اشترتها فهي حرة بعد موتي ثم يبيعها فان اعاد اخذته الجارية بما شهد علي نفسه من التدبير قلت قال مولاها في لامن ان ابيعها ولعل الحاكم ان يذهب الي بيع المدير فاريده حيلة لا بقدر علي بيعها قال فان اقر المشتري واشهد علي نفسه انه قد اشترى هذه الجارية وانها قد ولدت منه ولداً ثم مات فتصير هذه ام ولد له لا بقدر علي بيعها ثم يبيعها منه بائة بعد ذلك قلت فهل في هذا شيء غير هذا قال نعم قال اذا اراد ان يبيعها لثمن بمائة دينار باعها بمائتي دينار فيزيد عليه في الثمن مائة دينار واشهد عليه انه يقبض منه مائة دينار ويبقى له مائة فيقول اذا اشترى بها مني فاشهدت محالاً من انها ام ولد لك حتي لا تقدر علي بيعها ابرائك من المائة دينار الباقية لي عليك فاذا فعل هذا جاز ذلك فان قال المشتري لائتي بالبيع في هذا قال فيتراضيان جميعاً برجل يكون بينهما فيتولي بيع هذه الجارية من هذا المشتري بمائتي دينار فيدفعها الي المولى اذا اشترها فوثق لها بما شرط لها ابراء من الباقي في الرجل يكتب الي الرجل وهو في مدينة غير المدينة التي هو فيها يأمره ان يشتري له متاعاً يصفه له وعند الرجل المكسوب اليه متاع من ذلك الصنف لنفسه او لغيره وقد امره صاحبه ببيعه ما الحيلة ان يصير المتاع الرجل الذي كتب اليه قال ابو بكر يبيع المتاع بيعاً صحيحاً من يثق به فيدفعه اليه ثم يشتريه منه الرجل الذي كتب اليه فيجوز ذلك قلت فما تقول في السماسرة ابكر لمسم ما ياخذونه من الاجرة على شراء المتاع قال نعم قلت كيف الحيلة حتي يطيب لمسم ذلك قال يشتري الرجل منه المتاع لنفسه ويقبضه ثم يبيعه ممن يريد ان يشتري ذلك ويربع فيه بقدر الكرا الذي ياخذونه قلت فان كان هذا الرجل يبعث اليه التجار بالاموال ليشتري بها لهم المتاع اجرة وهم غيب عنه فكيف يبيع ذلك منهم فيقول في هذا حيلة حتي يطيب له ما ياخذونه قال ان اشترى لنفسه متاعاً بمائة دينار ثم باعه ممن يثق به بزيادة ديناراً ودينارين بقدر ما يزيد ياخذ من الاجرة ويدفعه الي المشتري ثم اشتراه منه للتاجر الذي بعث اليه بالمال بالثمن الذي باعه فلا بأس بذلك وقال ابو بكر وفي بيع الجارية للعتق حيلة غير ما ذكرنا قلت وما هي قال يقول للذي يشتريها قبل ان يشتريها انه كان يملك هذه الجارية وانه اعتقها ويشهد بذلك علي نفسه ثم يقول بمحضرة شهود آخرين اني اذا اشتريت هذه الجارية فهي حرة ثم يشتريها فان ذهب من يخالفنا الي انها لا تعتق له بقوله ان اشتريتها فهي حرة وفي

الجارية التي يريدان يشتريها على ان لا يخرجها من ملكه حيلة أخرى يقران مولاهما التي هي في يده قد كان باعها من ابن اولاهما او غيره ممن يثق به المولى منذ شهر ، يشهد بذلك على نفسه وتكون الشهادة في رقعة عند المولى الذي يريد ان يبيعها ثم يشتريها هو من مولاهما فيملكها بعد الشراء فان راب المولى منه ريب فيها دفع الرقعة الى الرجل الذي اقر انه كان اشتراها قبله فاذا قام البيعة على اقراره بهذا كان اولي بشراء الجارية منه واخذها منه قلت رجل اراد ان يشتري جارية ولا يلزمه استبرائها قال الحيلة في ذلك ان يزوجهما البائع من رجل قبل ان يبيعها ولا يدخل بها الزوج ثم يبيعها من الرجل الذي يريد شراءها فيقبضها المشتري ولها زوج ونزوجهما عليه حرام ثم يطلقها الزوج بعد ذلك فلا يكون على المشتري استبراء قلت فان ابا البائع ان يزوجهما من رجل ثم يبيعها قال يشتريها هذا المشتري ويدفع الثمن ولا يقبضها ثم يزوجهما المشتري من عبده او غيره ثم يقبضها بعد التزويج ثم يطلقها ذلك العبد بعد ذلك فلا يكون على المشتري استبراء فان خاف المشتري ان يطلقها الزوج قال يزوجهما منه علي ان امرها في طلاقها الى المولى كل ما شاء في يد المولى ان تزوجهما فاذا تزوجهما اياه علي هذا كان طلاقها في يد المولى رجل امر رجلا ان يتناع له ضيعة او دارا او غير ذلك فاراد الوكيل ان يكون الثمن عليه للبائع الى اجل ويكون الثمن له حالا علي امره باخذه منه والبائع يعيبه الى ذلك قال ابو بكر الحيلة له سيف ذلك ان يشتري الوكيل الشيء بالثمن الذي يريد ان يشتريه فاذا تواجبا البيع وجب الثمن للبائع على الوكيل ووجب الوكيل الثمن على الامر باخذه منه ثم يوجب البائع الوكيل بالثمن الى الاجل الذي اتفقا عليه فيجوز التأجيل للوكيل ويكون للوكيل ان ياخذ الامر بالثمن حالا الساعة ولا يكون تأجيل البائع تأجيلا للامر الا ترى ان البائع لو ابرأ الوكيل او وهبه له كان للوكيل ان ياخذ الامر بالثمن فيكون له بذلك التأجيل قلت ارايت رجلا اراد ان يبيع دارا له او ضيعة او جارية من رجل ولم يامن ان يرد ذلك المشتري عليه يعيب فاراد التوثيق في ذلك قال ابو بكر الحيلة في ذلك ان يقر المشتري بعد ما يشتري ذلك الشيء ان ذلك الشيء قد خرج من ملكه الى ملك غيره اما يبيع او هبة او صدقة فاذا اقر بذلك لم يكن له ان يرد ذلك يعيب

﴿ باب في الوديعه ﴾

رجل له مال علي رجل او ودية عند رجل وعنده دينون لقوم وهو مستتر فاراد
ان يوكل وكبلا في قبض ماله ووديعته فلا يكون لغرمه ان يشتوا علي هذا الوكيل
بما واهم او كان الفاضل لا يتقبل وكالة الرجل الا في ماله وعليه كيف الحيلة فيه

ذلك قال ابو بكر الحلي في ذلك ان يقر بالمال الذي له علي الرجل لرجل يثق به
او يقر بان تلك الوديعة الرجل وان اسخه في ذلك عارية فيؤكل الذي يقره بالمال
ينقض ذلك ويتبعه فيه تمام نفسه اذا فعل ذلك كان للمقر له ان يقبض ذلك ولا
يكون لاحد من غرماء ذلك الرجل ان يثبت عليه الدين الذي له علي المذوق فان
وكذلك ان كانت الاموال على اقوام او ودايع عند قوم قال فالبيل فيها كذا ان يقر
بالرجل ويشهد له بذلك ويؤكل يتبعه ويؤد كذا ذلك على ما يكتب الكتاب فيه رجل او
رجلا ان يشتري له شيعة فقال البائع لا اقر اني قبضت الثمن من مال المشتري له لاني
لا امن ان يقول لم امر هذا بان يشتريها لي ويكلف علي ذلك فيما خذ الثمن مني قال
الوجه في ذلك ان يكتب الشرا هذا ما اشتري فلان فلان بامره ولا يكتب بماله ثم يقول
في موضع قبض الثمن وقبض فلان من فلان جميع الثمن ولا يقول من مال فلان
ثم يقر المشتري بمدة ذلك انه انما نقد الثمن من مال فلان الامر ويؤكل الامر
بالخروج في الدرك والاش وكالة وكدة قلت فان قول المأمور استأنى ان يرجع الامر
علي بالثمن او يجحد ان يكون امرتي بالشراء له فاريد ان ابرأ من المال ويكون
دفع الثمن من مال الامر قال فهذا لا يلزم لانه ان قال دفع الثمن من مال
الامر كل الامر ان يجحد انه امر ويرجع بذلك ان شاء علي المأمور وان شاء علي البائع
قلت فهل في هذا حيلة حتى يكون الثمن المأدوم من مال الامر ولا يكون علي المأمور
ولا علي البائع في ذلك الرجوع للامر قال معول في الشراء في موضع قبض الثمن وقبض
فلان من فلان جميع الثمن وهو كذا وكذا ولا يقول من مال من هو وابهم ذلك
ثم يقر المشتري في اخر كتاب الشراء اقرارا بنقد به ان الامر فلان دفع جميع الثمن الي البائع
دفعه وانه انما كتب البائع في الشراء انه قبض الثمن من فلان المأمور حذرا ان يرجع عليه
الامر بالثمن فيكون هذا قول المأمور والمشتري فاذا اقر بهذا المشتري جاز اقراره بقبض الثمن
من مال الامر فلا يكون للمأمور علي الامر الصمت ولا يكون للمأمور علي المأمور الرجوع
بالثمن لانه انما يقر انه دفعه من مال الامر ولا يكون علي البائع في ذلك شيء فارجو
ان يكون في ذلك سلامة لاقوم ويؤكل المأمور الامر بالرجوع بالدرك ويؤد كذا الوكالة
ذلك قلت ويمور هذا وقد اقر المأمور في كتاب الشراء انه هو الذي دفع الثمن
فكيف يجوز ان يقر بعد ذلك ان الذي نقد الثمن منه هو الامر قال يجوز
هذا لان البائع يقول انا لا اقر اني قبضت هذا الثمن من مال فلان
الامر وان كنت اقر ان المشتري المأمور اقر بان الامر هو الذي نقد الثمن عنه
ودفعه الي البائع وذلك جائز علي نفسه حتى لا يكون الامر الرجوع علي المأمور بالثمن وهذا

اصح ما في هذا الباب رجل اشترى جارية بمائة دينار ودفع الثمن وقبض الجارية
ثم اصاب الجارية عيب فاراد ردها بالعيب فخاف ان يدعي اليه البائع انه باعه
هذه الجارية بمائة دينار فيقر انه باعها منه بمائة دينار وينكر قبض الثمن ويحلف
على ذلك فان ردها عليه بالعيب لم يكن للمشتري عليه شيء من الثمن او يقول لم ابعه
هذه الجارية ويحلف على ذلك فيأخذها فاراد شيئا لا يبطل به حقه قال الوجه في
ذلك ان يقول المشتري للبائع فيما بينه وبينه قد اشتريت هذه الجارية بمائة دينار
وبها هذا العيب وقد رددتها عليك بالعيب فاذا فعل ذلك كان له ان يقدمه
الى القاضي ويقول لي على هذا مائة دينار من وجه قد عرفه فان حلف البائع على
انه ما لهذا عليه هذه المائة ولا شيء منها حلف آتيا قلت فان كانت الجارية عيب
دله البائع وحديث بها عيب عنده حتي لا يقدر على ردها قال ينظر الى ارش
العيب الذي دله فيدعيه عليه ويحلفه على ذلك فان حلف عليه حلف آتيا قلت
فان قال المشتري للقاضي اشتريت هذه الجارية من رجل حر جائز الامر بمائة دينار
ودفعت اليه الثمن وقد وجدت بها هذا العيب ولي الرجوع الي هذا الرجل بهذا
العيب بحق وجب في ذلك لي عليه فان قال القاضي للبائع ما تقول فيما يدعي
عليك هذا فان اقر بالبائع وانه قبض الثمن نظره في العيب فان جحد ذلك فان
القاضي يحلف بالله ما لهذا قبلك ما ادعاه بسبب هذا العيب ولا له قبلك حق به بعبء ادعاه ولا
يجب له عليك ردها هذه الجارية بهذا العيب ولا يجب عليك رد ثمنها عليه وهو مائة دينار قلت فان نكل
عن اليمين قال يلزمه القاضي قبض الجارية ورد المائة دينار على الذي في يده الجارية
فلان رجل له ضيعة او دار يخاف ان يخافه فيها انسان فاراد ان يدفع الخصومة عن نفسه
قال ان باعها من انسان بمب ودفعها الى هذا البائع بمحضرة شهود ووكله بحفظها
ومرقها وغاب ذلك الانسان ثم جاء انسان فتنازعه فيها لم يكن بينه وبين من نازعه
خصومة فيها اذا اقام شاهدين على دفع الرجل اياها اليه وتوكيله اياها بحفظها قلت فهل يحتاج
ان يقيم بينة انه باعها من ذلك الرجل قال لا اذا اقام بينة ان ذلك الرجل دفعها اليه ووكله بحفظها اجزاء
ذلك قلت وكذلك لو ان ذلك الرجل رهنها لهذا الرجل ودفعها اليه بمحضرة الشهود قال نعم لا
خصومة بينه وبين من تنازعه قلت وكذلك ان كانت دارا فاجر هذا الرجل الذي يتغيب من
هذا واشهد على ذلك وسلمها اليه بمحضرة الشهود فشهر الشهود على ذلك قال نعم وانما
يحتاج ان يشهد له الشهود على ذلك الرجل الذي دفعها اليه وانما صارت اليه من قبل
ذلك الرجل على غير طريق التملك من ذلك الرجل فاذا كان ذلك لم يكن بينه وبين
احد خصومه والله سبحانه وتعالى اعلم

باب في خيار الروية

رجل باع متاعا من رجل لم يره المشتري فخاف البائع ان يردده عليه المشتري
بخيار الروية قال ابو بكر ان احدث المشتري في ثوب من المتاع عيبا يكون نقصانا من
قيمته لم يكن له بعد ذلك ان يرد شيئا من هذا المتاع قلت فثبت باعه جراب مروي
قال ان خرق المشتري الجراب او استهلكه لم يكن له ان يرد المتاع بخيار الروية
قلت فان اشترى ضيعة من او دارا لم يامن ان يرددها عليه بخيار الروية قال يبيعه مع
الضيعة او الدار ثوبا او علنا غير الثوب فاذا تراجعا البيع قطع المشتري الثوب او وجهه
الى انسان او استهلكه بوجه من وجوه الاستهلاك بطل خيار رويته بذلك قلت فان
خاف البائع على ان لا يستهلك المشتري الثوب ولا يبيعه حتي يرد ذلك عليه
مع الضيعة او الدار قال يقر هذا المشتري قبل ان يشتري ذلك ان هذا الثوب لهذا
الرجل او لرجل يخص البائع ثم يبيعه بعد ذلك الضيعة او الدار مع الثوب ويدفعه
اليه بمحضرة الرجل الذي اقر له فيأخذ ذلك الرجل بانفراره له به فيملكه ويبطل
خيار رويته المشتري قلت ولذلك كل ما اشترى المشتري من رقيق او دواب او غير ذلك
فالوجه في بطلان خيار الروية ما وصفت لي قال نعم رجل له علي رجل مال بغير
شهود فاني الذي عليه المال ان يقر له به الا ان يوجهه او قال له صالحني منه
واراد صاحب المال حيلة حتي يقر له بماله فلا يلزمه تاجيله ولا مصلحته قال الحيلة
له في ذلك ان يقر صاحب المال بهذا المال لرجل يثق به وبشهادته به وان يقول
اسمه في ذلك عارية وبوكله بقبضه ثم يتقدم الرجل المقر له بالمال الى القاضي ويقيم
صاحب المال الذي اقر الى القاضي فيقول لي باسم هذا علي فلان بن فلان وكذا فاذا
اقر به عند القاضي قال المقر للقاضي انزع هذا المقر من قبض المال وان يحدث فيه حادثا
واجمعه عليه في ذلك فيشهد القاضي له على ذلك فيقول اقر فلان بن فلان هذا عندي
ان المال الذي باسمه علي فلان بن فلان وهو كذا فلان بن فلان هذا وقد وكله بقبضه
واقامه فيه مقامه وسالي فلان هذا ان امنه من قبض هذا المال وان يحدث
فيه شيئا ومنعته من ذلك وحجرت عليه فيه وقضيت له بذلك كله فاذا فعل القاضي
ذلك جاء الذي كان المال باسمه الي الذي عليه المال فاجله ان اراد التاجيل
او صالحه ان اراد الصلح وقر له في الكتاب بجميع المال ليثبت ذلك له فاذا اشهدوا
على هذا الرجل جاء المقر له بالمال وطالب الذي عليه المال بالمال واقام البينة على اقرار الذي
كان المال باسمه وعلى ما قضى له القاضي في ذلك فيستحق المال ويبطل الصلح
والتاجيل ويكون المال للمقر له قلت فام جوزت هذا علي الذي عليه المال قال لان القاضي

قد قضي به فإذا قضي به القاضي جاز ذلك على الذي عليه المال وقال ابو حنيفة
رضي الله عنه يجوز قبض الدية كان المال باسمه بعد اقراره لمن اقر له به
ويجوز تأجيله بعد اقراره لمن اقر له به ويجوز تأجيله وبراءته وهدية وواضع فيه من شيء
ويضمن في البراءة والهبة والتأجيل للمال الذي اقر به وانه لم يجوز عليه
القاضي في ذلك وقال ابو يوسف لا يجوز ما صنع المقر في ذلك والمال على الذي كان
عليه على حاله الا في قبضه فانه جائز اذا لم يجوز عليه القاضي وروى عن زفراته قال
اذا اقر بالمال لانسان لم يجوز قبضه للمال ولا تأجيله ولا براءته ولا هبته ورجل له
قبل رجل مال فطلبه منه فقال قد صار ملك علي الناس وهو ظالم له حتى في ذلك فإراد
حيلة يضمن له وله قول ابو بكر الحنبلية في ذلك ان يكتب صاحب المال على هذا الرجل
الذي اسمه المال كتاب اقرار ان جميع المال الذي باسمه على فلان بن فلان وهو
الفلان هذا وفي ملكه علي ان يكتب الاقرارات ويدخل فيه حرفا حتى يضمن بذلك
المال قلت واما هذا الحرف قال يكتب في كتاب الاقرار وان هذا المال لم يزل
لفلان هذا وفي ملكه منذ يوم دابن به فلان وان اسمه في ذلك عارية وموثة لفلان
فانه اذا قال لم يزل لفلان هذا المال منذ دابنت به فلانا قال له صاحب المال
قد اقررت انك دابنت بمالي ولم امرك ان تدابن به فالتقول قوله في ذلك ويضمن
هذا الذي باسمه هذا المال لانه قد اقر انه قد اخرج مال الرجل من يده وباتخذ
القاضي بذلك رجل له مال باسم رجل فاقول له به ووكلة يقبضه واقامه في مقامه
ولم يامن المقر له بالمال ان يخرجها اقترض من الوكالة فإراد الحيلة في ذلك حتى لا
يكون له اخراجه من الوكالة قال ابو بكر الحنبلية في ذلك ان يقر هذا الذي باسمه
المال ان قاضيا من القضاة حكم عليه بان يوكل فلانا بقبض هذا المال وان يجعله
وصيه فيه فحكم القاضي عليه بذلك وان ذلك القاضي نهاه عن قبض هذا المال
وان يحدث فيه شيئا وحجر عليه في ذلك ويؤكد فاذا اقر به هذا لم يجوز قبضه على الذي
المال له فان قبضه كان ضامنا لهذا المال في قولهم جميعا قلت فيجوز اقرار الذي عليه المال
فان اقراره على نفسه جائز فاما الذي عليه المال فان له ان يدفع المال اليه وبراءته ولكنه ضامن له بما اقر
به فيحكم به الحاكم عليه قلت فما الحيلة حتى لا يجوز قبض هذا المال ويكون المال على المطلوب
على حاله قال الحنبلية في ذلك ان يقدم صاحب المال الى القاضي ويقوم هذا الذي
اسمه المال فاذا اقر بالمال عند القاضي كان عليه ان يضمنه عن قبضه وان يجوز عليه
في ذلك فاذا فعل القاضي ذلك لم يكن له قبض هذا المال من المطالب

باب الرجل يكون له على الرجل المال

فكل رجل بنفس المطالب فتعيب المطالب او يتوارى المطالب فيأخذ صاحب
المال المكفيل بكفالة نفسه فقال الكفيل للمطالب انا اودي اليك هذا المال
على ان يصير مالك الذي على المطالب لي وعلى ان تبرئني من كفالة نفسه هل في
هذا حيلة قلت ان اودي الكفيل للمال عن المطالب بري المطالب من المال ولم
ينفع الكفيل اقراره صاحب المال له بانال على المطالب قلت فما الحيلة في ذلك قال
ان افترض الكفيل الطالب هذا المال ولم يبرئه الطالب من الكفالة ولكن يكون
هذا المال قرضا للكفيل على الطالب ويكون الكفالة على جامل فان طالب الكفيل
صاحب المال والمال المقرض طالب صاحب المال بالكفالة بنفس المطالب فان طالب
صاحب المال لا يضمن بكفالة نفسه المطالب طارئة الكفيل بالمال الذي افترضه وكذلك ان
طالب من عليه الدين الذي افترضه قلت فن قال صاحب المال اريد ان اخذ مالي
ويجوز لي ان يصير لهذا الذي كفيل لم يضمن الذي لي عليه المال وكذلك قال ان
وهب هذا الكفيل هذا المال لصاحب المال وقبل الهبة وقبض ذلك وبرا الكفيل
من كفالة نفسه المطالب واقر بان المال الذي باسمه على نفسه فلان المطالب هو لهذا
الكفيل وان اسرعه في ذلك عارية ووكلة يقبضه واقامه فيه مقام نفسه فمذا جائز
مستقيم قلت فمذا في هذا شيء غير هذا قال نعم ان اقر الطالب بهذا المال لابن الكفيل صغير
ووكلة لا يقبضه جاز ذلك رجل له على رجل مال فإراد الذي عليه المال ان يتحول
بالمال الذي عليه لرجل اخر ما الحيلة في ذلك قال يقول الذبيبة عليه المال للرجل الذي
يريد ان يتحول المال له مع عبيدك هذا ومالك هذا من فلان الذي له على فلان
فاذا باع الما ورعه من صاحب المال بالمال الذي له على فلان وقبل صاحب
المال البيع من صاحب العبد تحول المال فصار لصاحب العبد على المطالب قلت ان لم يرد
المطالب ذلك ولكن اراد ذلك صاحب المال قال يشتري صاحب المال العبد من مولاه
المتنع او الف درهم ولا يقول بعت بالالف التي لي على فلان فاذا باع العبد من صاحب
المال بالف درهم احواله بالالف التي له على المطالب فاذا احتال بها صارت له قلت فان
لم يقبل الذي عليه المال الحوالة هل يتم له قال لا ليس تتم الحوالة الا ان يقبل
الذي عليه المال الحوالة قلت فاي شيء عندك في هذا قال اذا اشترى العبد صاحب المال
بالف درهم اقر بان الف التي له على فلان لهذا ووكلة يقبض ذلك واقامه فيه
مقامه ثم يبرئه صاحب العبد من ثمن العبد او يبيعه بثمن العبد ثوبا قلت فان قال
صاحب العبد اذا ابراءته من ثمن العبد فطالبي بهذا المال الذي اقر لي به ووكلة يقبضه
وقال اما انت وكلي فيه ما تقول في ذلك ولا امن ان يلحقني عليه عيبي قال يقر في
الكتاب ان الذي باسمه على فلان هو لفلان هذا وفي ملكه ووكلة يقبضه ويقبضه

مقامه ويقول اني ادميت علي فلان انه وكاني في هذا المال وانني انما اقررت له علي طريق الاجل وقد منته سبعة ذلك الي قاض من القضاة فاستعطفته علي ذلك فعلف الي فلايين لي بعد هذا علي فلان في هذه الدعوي فاذا اقر بهذا لم يكن له علي المقر له ولا علي الذي عليه المال سبيل رجل له علي رجل مال مضى فماله المطلوب ان يوجه به هذا المال الي وقت معلوم فاجابه الطالب الي ذلك فخاف الطالب ان يمتل الطالب عليه بان يقر بالمال لانسان ثم يوجه له او ينجيه عليه فلا يجوز في قول ابي يوسف التاجيل ولا التخييم فما الثقة من الحيلة عندك للمطلوب ما يخافه واما قول ابي حنيفة فانه قال تاجيله وتخييمه جائز فما الثقة عندك للمطلوب في قول ابي يوسف مما يخافه قال ابو بكر الحيلة في ذلك ان يقر الطالب ان هذا المال وجب علي المطلوب في الوقت الحالي الذي وجب عليه ووجلا الي غرة شهر كذا من سنة كذا فان كان منجما وجب عليه منجما الي كذا او كذا انجما او لما غرة شهر كذا او اخرها شهر كذا او بصف التخييم وانه وجب عليه في الاصل منجما الي هذه النجوم المسماة وانه ضمير له ما يدركه سبعة ذلك من درك من قبله وباسبابه من اقرار او هبة او تملك ونوكيل وشهادة وحدث ان كان احدائة في هذا المال يستحق به ذلك علي فلان ابن فلان يبطل به هذا التاجيل او التخييم فهو ضامن لذلك حتى يخلصه فلان من ذلك ويرد عليه ما يلزمه ويجب عليه رده في ذلك من حق فهو جائز قلت فان كان الطالب قد اقر بهذا المال لانسان فجاء المقر له يطالب المطلوب بعد التاجيل او التخييم قال فالمطلوب ان يرجع علي الطالب في اخذه بما ضمن له فلما يخافه من ذلك واما يرجع عليه بالمال فكان عليه الي وقت اجله او الي النجم هذا احتياط في قول ابي يوسف رحمه الله فلما ابو حنيفة فانه كان يقول تاجيل الذي باسمه المال وتخييمه ويرانه وهبته وقبضه كل ذلك جائز فان كان اقر به لانسان كان لذلك الانسان ان ياخذ المقر له بهذا المال او يضمنه اياه قلت فهل في هذا حيلة غير هذه قالت نعم قلت وما هي قال يشهد الطالب علي نفسه بقبض ذلك المال كله و يورخ الكتاب الذي يقر فيه بالقبض يوم معلوم يقول اقر فلان في يوم كذا من شهر كذا انه قبض من فلان الفلاني جميع المال الذي كان له باسمه علي فلان الذي بكتاب العك تاريخه شهر كذا ومن الشهود علي هذا الكتاب فلان بن فلان وفلان ابن فلان وبسمي جميع الشهود الذين في الكتاب وانه لم يبق لفلان علي فلان الي هذا اليوم المسمى في الكتاب مال ولا حق علي وجه من الوجوه الا وقد قبضه من فلان واستوفاه منه ومن المطلوب انه وجب لفلان بن فلان عليه بعد البراءة التي كتبها علي فلان بن فلان في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا قبض فلان منه جميع ما كان له عليه كذا كذا دينارا مثاقيل ذهبنا عينا وازنه جيا داه ووجهه علي فلان الي غرة شهر كذا من سنة

كذا وان هذا المال المسمى في هذا الكتاب وهو كذا وكذا دينارا وجب
لفلان على فلان بعد قبض فلان من فلان المال الذي كان له على فلان بالصك
المذكور في هذا الكتاب الذي صدقته اشهودا في هذا الكتاب ويؤكد الاقرار
ويحضران الشهود جميعا فيقولان لهم لا تشهدوا علينا الا بعد ما يقرأ الكتابين جميعا فاذا
قرأنا الكتابين جميعا قلنا لكم اشهدوا علينا بما في هذين الكتابين او اشهدوا بذلك علينا
واذا اقر احدنا وقال لكم اشهدوا علي بما في الكتابين وامتنع الاخر من الاقرار فلا تشهدوا
على المقر منا بذلك وحده ويضمن الطالب ما يدركه المطلوب فيما يقربضه علي ما يكتب
الكتاب قلت فان تشاهدا علي ذلك كان في ذلك ثقة لما جميعا قال نعم اذا اقر الطالب
بقبض ذلك المال جاز اقراره فان كان الطالب اقر بالمال لانسان قبل ان يشهد علي نفسه
بهذا القبض لم يدركه المطلوب في ذلك شي من قبله انه ان كان اقر بالمال لانسان يحضر ذلك
الانسان يطالب بهذا المال فلما يرجع به على الطالب لانه قد قبضه من المطلوب ولم يختلف
ابو حنيفة رضي الله عنه وابو يوسف في القبض انه جائز وانه لا يبل للمقر له على المطلوب
قلت فان لم يثق كل واحد منهم بصاحبه وقال لا امن ان اقر بالكتاب الذي يكتب علي
فلا يقر الاخر فيلزمني ما في الكتاب قال يوسف ان امرهما رجل يرضيان به فيكتب هذا
المتوسط على الطالب كتابا باسمه او باسم من يثق به بالتي درهم دينارا عليه لانا جعلنا
المالك كانه التي درهم ويشهد عليه بذلك ويقبض المطلوب الالف درهم التي يريدان
يودعها الي الطالب فيكون عنده ويكتب بالالف الباقية كتابا ويبيع كل واحد منهم
من الطالب والمطلوب ثوبا بالمال الذي يكتب به عليه لكن ان لحقته عين فاستحلف ان المال
الذي يطالب به فهو حق له فحلف علي ذلك لم يدخل عليه في يمينه شي فاذا شهد كل
واحد منهما بالكتاب الذي يكتبه عليه ادرك الكتابين والالف عنده ثم يقول للطالب
اكتب للمطلوب كتاب قبض بالالف وبنسخه الي الصك والشهود الذين شهدون عليه ويؤرخ
هذا الكتاب بعد الكتاب يوم بعينه ويكتب ايضا بعد تاريخ الذي قبض الاثني يوم او يومين
ويجملهم موجلا الى الوقت الذي يتفق عليه او متجما علي ما اتفقا عليه فاذا تشاهد علي الكتابين
دفع كتاب القبض الى المطلوب وابطل الكتابين الذين كتبهما عليهما قال قول في
البراءة من حيلة حتى يجوز في قول ابي يوسف رحمه الله تعالى قال نعم قلت وما هي قال
ان اقر الطالب انه كان اسمه علي المطلوب بهذا المال ولم يكن عليه هذا المال وكان
اشهاد فلان له بذلك باطلا وانما كان اقرار بالمطلوب له بذلك على طريق الاجاوب يمكن
له علي فلان هذا المال شي منه ولا علي فلان المطلوب وضمن له ما يدركه في ذلك من
دركه ويؤكد ضمان الدرك علي حسب ما شرعناه جاز هذا فان كان اقر به لانسان قبل
هذا فجاء ذلك الانسان بطالب بهذا المال فاستحلف علي المطلوب كان للمطلوب ان يرجع

عني الذي كان باسما المال واخذ بقضائه له فله الدرك وجعل له على رجل من اهل بيته فقال
المطلوب الطالب ان يوجهه بالمال فقال لا اذن ان تغيب عني في وقت عملك فاستد المال
وسأله ان يبعثه كفيلا بنفسه فلم يامن الطالب ايضا ان يبعثه كفيلا فاذ
اجله بالمال او نجته عليه جناه الكفيل غيرا منه فاراد حيلة ان تكون الكفالة على
حالة ولا يبر الكفيل قال الحيلة في ذلك ان يقول الكفيل الطالب اذ اخل
ملك هذا على فلان فانا كفيل لك به فان كان نجته عليه قال كذا حل لك
نجم من هذه النجوم على فلان بن فلان فان الكفيل لك بنفسه عند محل كل نجم
منها فاذا فعل ذلك لم يكن له ان يبر من الكفالة لان الكفالة تحت في وقت
محل المال الا ترى ان رجلا لو ابتاع دارا ففقد زوجه رجل نفس البيع ان ادركه فيها
من ذلك ان الكفالة جائزة وليس للكفيل ان يبر من هذه الكفالة فقبل الدرك
قلت قبل في هذا غير هذا قل نعم ان قال الكفيل كذا حل نجم على فلان من
هذه النجوم فانا كفيل بنفسه فان لم ادعه اليك عند محل كل نجم منها فنجم
هنا المال الذي عليه وهو كذا وكذا دينار هو لك على فاذا كفل على هذا اقم
بمقتله ويجب عليه المال قلت فان قال انا كفيل لك بنفسه كذا حل لك نجم
من هذه النجوم فان لم احضره عند محل كل نجم حتى ادفعه اليك فمال الذي
يجن لك عليه على وكذلك كل نجم فهو ان قلت قبل في هذا خلاف بين الفقهاء
قال اما اصحابنا فلا يقولون ما قسره لك فاستامن غير اصحابنا ان يذهبوا فيه
الي غير هذا قلت فاما الاحياط في قول غير اصحابنا قلت يقول الكفيل كذا حل
لك على فلان نجم من هذه النجوم فانا كفيل لك بنفسه والمال الذي يجن لك عليه
بذلك النجم فيجوز هذا واستأخاف عليه سببه هذا فكذا لو اراد ان يضمن رجلا
كفيلا لا يبر الكفيل ان يبر ما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يقول الكفيل
قد اقلت لك بنفس فلان اني اضمن اني مكافؤ له اليك فانا كفيل لك
بنفسه كفاية محدودة قال فهذا جائز في قول الحسن بن زياد والكفالة على شروط
جائزة

باب في الخلفات

الرجل يضمن المال عن رجل بامر فاراد الطالب ان يضمن الكفيل ان يضمن
عن ماله ويبر به من الباقي فيكون الكفيل ان يبر به ويضمن الكفيل بجميع
ما ضمن على الذي ضمنه فاما يضمنه الف درهم وهذه الالف فنحنها وادفع الى
كان ضمن عنه الف درهم ان يضمن الكفيل الالف فانه كان في الدين بغيره

اخذه منه الطالب بثلاثين درهما فاذا فعل ذلك رجع الكفيل على الذي ضمن منه
بجميع المال ويعطى الطالب له الالف التي كان ضمنها قلت وكذلك ان كان ضمن
عنه وثلاثمائة درهم وان يبر جميعا قال الحيلة في هذا ان يشهدا جميعا ان كل
واحد منهما قد وكل صاحبه فلان بن فلان في دفع فلان بن فلان اليه فلان بن فلان
بالكفالة التي كفل له بها فاذا دفعه احدهما يبريا جميعا رجل له على رجل مال
فاراد الطالب ان يضمن من الذي عليه المال كفيلا لا يبر من الكفالة حتى يتوفي
الطالب ماله هل في هذا حيلة قال نعم قلت وما هي الحيلة في ذلك قال ان يتجمل صاحب
المال على المطلوب من هذا المال مائة درهم او اقل منها الى عشرين او ثلاثين قميا
ويقول للكفيل كذا حل لك على فلان نجم من هذا المال فانا كفيل لك بنفسه على
النجوم الذي فسرت لك في باب الكفالة في الذي قبل هذا الباب فان اراد ان يتوثق
بما قلنا من المال ادخلت ذلك ضمان الكفيل وضمنه المال على نجومه مع الكفالة بالنفس
على ذلك ان قلت اوليس هذا جائز قال بلى الا ترى لو ان رجلا استاجر من رجل دارا سنين
مطلومة كل سنة مائة درهم فيضمن رجل من المستاجر لصاحب الدرام كلما وجب عليه
من اجرة هذه الدار ان ذلك جائز فهذا ضمن الا يجب بعد وكذلك لو قال الكفيل
في الاجارة كلما مضى شهر من هذه الاجارة فانا كفيل لك بنفس فلان كان هذا
جائزا لرجل سال رجلا ان يكفل بنفسه لرجل فاراد الكفيل ان يتوثق بالذي كفل به
لثلاثين راي عنه ما الحيلة في ذلك قال باخذ هذا الكفيل من الرجل الذي يريد ان
يكفل به كفيلا لنفسه ان اخذ الطالب الكفيل الاول بكفالة الرجل اخذ الكفيل الاول
الكفيل الاخر بكفالة له قلت نعم يجوز ان ياخذ منه هنا مكان الكفيل قال لا يجوز
الرهن في هذا الاثر ان الرجل يشتاع الدار فيأخذ من البائع كفيلا الدار فيأخذ من البائع
كفيلا بالدرك فيجوز ولو اراد ان ياخذ منه بالدرك رهنا لم يجوز قلت نعم في هذا حيلة
حتى يجوز الرهن مكان الكفيل قال ان اقر المطلوب انه امر هذا الكفيل فضمن عنه
مالا لرجل من الناس لم يسمه قد عرفه وانه قد رهنه بذلك المال الذي ضمنه عنه هذا
العبد او هذه الامة او الشيء الذي يريد ان يرهنه اياه يكتب بذلك كتابا ولا يسمى
المال حتى يكون القول في مبلغ المال قول المطلوب جاز ذلك قلت فان قال المطلوب
لست اضمن ان تملق رهين فيقول الكفيل صاحب المال غيب فالرهن عندي فلا اقبض
منك المال حتى يقدم الرجل اذا دفع اليه المال فليس له ان يضمن الرهن قلت فان اختلفنا
في مبلغ المال فقال المطلوب انما ضمنته عين الف درهم وهذه الالف فنحنها وادفع الى
الرهن وقال المضمن ضمنته عينك الف درهم قال القول قول المطلوب في مبلغ المال

مع غيره على ذلك قلت فما يقول ان قال الكفيل قلت امن يرهني هذا الرهن فاذا كفل
بنفسه قال خذ مني هذا المال وسلم الي الرهن فيكون القول قوله في المال واجله ان
يقول انما ضمنت عني مائة درهم فيدفعها وياخذ الرهن وتبقى كفالة في عتقي قال فالوجه
في هذا ان يكون بينهما رجل عدل يثقان به فيكون الرهن على يديه والمال باسمه
ويسميان في ذلك مالا ينقل ولي المطلوب ويكتبان بينهما موضحه بعمل العدل بما فيه اقلت
لرجل كفل بنفس رجل علي انه ان لم يوف به يوم كذا فهو ضامن المال الذي عليه فاراد
الكفيل ان يوثق من المطلوب برهن قلت لا يجوز الرهن في كفالة النفس ولكن الحيلة
في ذلك ان يضمن الكفيل المال علي انه اذا اوفي به يوم كذا وكذا فهو بري من المال
ويرتهن بالمال الذي ضمن الرهن الذي اتفقا عليه فيجوز هذا قلت فرجل كفل بنفس
رجل لرجل علي انه ان لم يوف به في يوم كذا وكذا فلان عليه بنفسه الطالب وفلان هذا رجل
للتطالب عليه مال قال هذا جائز عند بعض الفقهاء وبعضهم لا يجوز ولكن الحيلة في ذلك ان يكفل
الكفيل بالنفس الرجلين جميعا علي انه اذا وافا فلان في يوم كذا وكذا فهو بري من
كفالة الرجل الآخر فيجوز هذا الشرط قلت فان كفل بنفس رجل علي انه ان لم يوف
به يوم كذا وكذا فالmaal الذي على المكفول به عليه قال هذا جائز في قولنا والذي
هو اجوز من هذا حتي يجوز في قولنا وقول غيرنا ان يقول انا كفيل لك بالمال الذي
على فلان وبنفسه علي اني اذا دمت اليك فلانا في كذا فانا بريء من نفسه ومن المال
الذي ضمنته منه رجل ام علي رجل الف درهم فمات الذي عليه المال فمال الوارث
صاحب المال ان يضمنه هذا المال الى اجل قال لا يجوز التاجيل لرجل قد مات لابن
المال لو كان في الاصل الى اجل ثم مات الذي عليه المال حل المال عليه قلت فما الحيلة في
ذلك حتي يجوز التاجيل قال الحيلة في ذلك ان يقول الوارث انه كان ضمن هذا المال عن هذا الميت في
حياة الميت فلان الي وقت كذا وكذا الى الوقت الذي يتوافقان عليه ويقر به الطالب
ان هذا المال كان موجلا على الميت وعلى كفيه هذا الى الوقت الذي اجله اليه ويقر
الطالب انه لم يزل الي هذا الوارث من مال الميت شي فاذا فعلوا ذلك صار الضمان
على الوارث الى الاجل الذي يوجه له فلا يكون له صاحب المال مطالبة بالمال الا الى
الاجل فاما الميت فقد حل عليه المال قلت فان قال الوارث لا ضمن هذا المال
الاول الطالب ولكن ادفعه اليه بعد حنة ورضي الطالب بذلك واراد الحيلة حتي يتم
هذا الامر بينهما قال الحيلة في ذلك ان يقول الوارث ان الميت كان ادائه في صحته
الف درهم اليه ويقر صاحب المال بذلك فاذا اقر به ذا جميعا لم يكن الطالب ان
يطالب الوارث بالمال الى الاجل ويقر صاحب المال انه لم يعمل الي الوارث من تركه
الميت شي فان قال الوارث المستعلم ان القول قول صاحب المال فان القول في الاجل

قوله الوارث فاذا قال المال عليك حال كان هذا القول قول امه وابنا وامام غيرهم
فانه يقول القول قول المقر فيما اقر به فان قال هو الى اجل كان القول قسوله في
ذلك وليس له بينة بالاجل فما الحيلة في ذلك قال الحيلة ان يقر هذا الوارث انه كان
ضمن الميت عن رجل من الناس الف درهم الي سنة ويقر الطالب بذلك فيكون
القول قول الوارث فيما ضمن انه الي الاجل الذي قال في قول امه وابنا رحمهم الله
تعالى وغيرهم ويقر الطالب بذلك قلت فان قال الوارث لا امن هذا الطالب ان
يستحلفني بانه اني ضمنمت هذا الميت للميت الى سنة قال فيقر العزيم انه قد
استحلفه الوارث على ذلك عند قاض من القضاة اي من قضاة المسلمين فلا يكون
له بعد هذا خلاف علي هذه الدعوى

باب الرجل يموت وعليه دين

فناخذ الورثة تركته فيجزي العزيم فيطالب بماله فيقول بعض الورثة خذ
من مقدار حصتي من هذا المال علي قدر مورثتنا عن الميت علي ان تبريني من
الباقى ولا تطالبني بشي منه وتطالب ساير الورثة بالباقي فاجابه العزيم الى ذلك
ما الحيلة في ذلك علي ان لا يندر علي مطالبة قلت الحيلة في ذلك اذا ترك الميت
ثلاث بنين وترك منه الف درهم فيأخذ كل واحد منهم الف درهم بمسبواته
لعزيم علي الميت ثلاثة الاف درهم فقال له احد البنين خذ مني الف درهم
وابريني من الباقي قال ياخذ العزيم من هذا الابن الف درهم ويقر انه لم يصل
اليه من تركه الميت الا هذه الالف درهم وان قال الابن است امن ان يستحلفني
بعد ذلك انه لم يصل الي من تركه الميت غير هذا الالف الدرهم فلا يمكن
ان احلف قلت فيقر العزيم في الكتاب الذي يكتبه الابن انه ادعي ذلك عليه
فاستحلفه له قاض من قضاة المسلمين فحلف فلا يمين له عليه بعدها فاذا اقر
بذلك لم يكن عليه يمين في هذه الدعوى رجل له علي رجل مال فاراد ان يقر
ببعضه لرجل علي انه ما خرج من هذا المال فهو مستعلم الي المقر له فلا يكون الي المقرشي
حتي يستوفي المقر له ماله ما الحيلة في ذلك قال ابو بكر الحنبل ان يقر الذي باسمه
المال ان رجلا من الناس قد عرفة بعينه واسمه ونسبه وجعل هذا المال باسمه علي
فلان بن فلان واوصي له به ولفلان بن فلان علي ان لفلان كذا وله كذا وعلي انه
ما خرج من هذا المال الي كذا وكذا فهو لفلان المقر يدا به حتي يستوفي ماله
به من هذا المال وهو كذا وكذا فاذا استوفي فلان ما سمي له من ذلك كان
ما يخرج له بعد ذلك من هذا المال وان جمل جميع ما سماه لكل واحد منه من هذا

المال وصية من ذلك الرجل والحل واحد منهما ما شرط وان ذلك الرجل وكله بعض ذلك واجاز امره فيه واوصي اليه في ذلك وقبل منه هذه الوكالة والوصية وان ذلك الرجل توفي وهذا المال يخرج من ثلثه ثم وكل هو هذا الرجل الذي يقر له ببعض هذا المال بقبض ما يقر له به ويوصي اليه في ذلك ويؤكد ذلك على ما يؤكد به الكتب قلت كان اراد ان يقر لهذا الرجل بنصف هذا المال وثلثه على انه يده هو بما يخرج قبل الذي يقر له قال الوجه في ذلك ان يقر بالمال على مثال ماقرت لك ويقر انه اوصي له ولهذا الرجل بهذا المال على انه له منه كذا ولان كذا وعلى انه ييرا به فيما خرج من هذا المال فيكون له قبل فلان حتي يستوفي ماله من ذلك ثم يكون ما يخرج بعد ذلك من هذا المال لفلان ويؤكد ذلك على ماشرت لك الرجل يريد ان يدفع الى رجل مالا مضاربة فلا يامن ان يعطيه اياه ويملكه بوجه من الوجوه فاراد حيلة ان يضعه المال فان جعده اياه او ظلم فيه اخذ منه فان تلف المال في المضاربة لم يطالب به قال الحيلة ان يقرض رب المال المضارب الذي يريد ان يدفعه اليه الا درهما ثم يشاركه بعد ذلك الدرهم الباقي فيكون راس مال المضارب الذي اقضه اياه ويكون راس مال صاحب المال هذا الدرهم على ان يعمل بالمال فما رزقهما الله من ذلك من فضل فهو بينهما نصفان او كيف احبا قلت فان عمل احدهما بالمال دون الاخر قال فذلك جائز والرجح على ما شرطاه قلت ارايت رجلا اراد ان يدفع الى رجل مالا مضاربة وليس عنده الامتاع كيف يصنع قال يبيع المتاع من رجل بشق به ويقبض المال فدفنه الى المضارب مضاربة ثم يستولي المضارب هذا المتاع من الرجل الذي ابتاعه من صاحبه قلت فان اراد ان يدفع اليه مالا مضاربة على ان يضعه المضارب ويكون عليه قال لا يسمع ان يأخذ مال مضمون قلت فهل هذا حيلة ان يكون المال مضمونا قال نعم قلت وما هي قال يقرض رب المال المضارب هذا المال كله ثم يدفعه المضارب الذي استقرضه الى رب المال مضاربة بالنصف او بها اراد ثم يدفع رب المال الى المستقرض وهو المال المضارب بضاعة فيجوز ذلك في قول ابي حنيفة وابي يوسف رضي الله عنهما وقال زفرالرجح في هذا الذي يعمل بالمال رجلا يبتاعه مال على رجل من ثمن شيء باعه اياه فاراد احدهما ان يقبض حصته من هذا المال على ربه ولا يشاركه فيه صاحبه ما الحيلة في ذلك وهما عبد الله وعمر بن الخطاب في الحيلة في ذلك ان يستقرض عبد الله من رجل خمسين دينارا ثم يقرض الذي عليه المال لعبد الله وعمر وهو زيد هذا الرجل الذي اقضه عبد الله هذا الخمسين الدينار والخمسين دينارا فقد صار لزيد على هذا الرجل خمسون دينارا وصار لهذا الرجل على عبد الله خمسون دينارا ثم يقول هذا الرجل لزيد قد وكلتك بان تقبض من عبد الله

الخمين الدينار التي لي عليه واجزت امرك في ذلك وجعلته لك ان تجعلها قصاصا بالخمين دينارا التي لعبد الله عليك فيقبل زيد الوكالة ثم يقول زيد بعد ذلك قد جعلت الخمسين الدينار التي لعبد الله على قصاصا بالخمين الدينار التي للرجل الذي وكلني وهو فلان على عبد الله فيكون ذلك قصاصا ولا يشرك عبد الله بهذا فيما يستقرض ولا زيد فيما جعل قصاصا من قبل ان زيدا انما هو مقتضى الخمسين الدينار التي للرجل على عبد الله وليس بقاص لما عليه ولذلك لم يشرك محمد عبد الله قلت فما تقول ان قال عبد الله للرجل الذي اقضه الخمسين دينارا لك على خمسون دينارا ولي علي زيد خمسون دينارا وقد وكلتك بقبض ما علي زيد واجزت امرك فيه وجعلت لك ان تجعل الخمسين الدينار التي لي عليه واجزت امرك في ذلك وجعلته لك ان تجعلها قصاصا بالخمين دينارا التي لعبد الله عليك فيقبل زيد الوكالة ثم يقول زيد بعد ذلك قد جعلت الخمسين الدينار التي لعبد الله على قصاصا بالخمين الدينار التي للرجل الذي وكلني وهو فلان على عبد الله فيكون ذلك قصاصا ولا يشرك عبد الله بهذا فيما استقرض ولا زيد فيما جعل قصاصا من قبل ان زيدا انما هو مقتضى الخمسين الدينار التي للرجل على عبد الله وليس بقاص لما عليه ولذلك لم يشرك محمد عبد الله قلت فما تقول ان قال عبد الله للرجل الذي اقضه الخمسين دينارا لك على خمسون دينارا ولي علي زيد خمسون دينارا وقد وكلتك بقبض مالي علي زيد واجزت امرك فيه وجعلت لك ان تجعل الخمسين الدينار التي لي علي زيد قصاصا بالخمين الدينار التي لزيد عليك فقال الرجل قد قبلت هذه الوكالة وقد جعلت ذلك قصاصا قال يكون قصاصا ويكون الرجل هو المقتضي ولا يكون الرجل قاضيا ولا يكون لمحمد ان يشرك عبد الله في شيء من ذلك فهل في هذا غير هذا قال نعم وفيه بعض ما يه قلت وما هو قال يبيع زيد الذي عليه المال لعبد الله ومحمد فيوب لابن عبد الله او لمحمد له مقدار حصة عبد الله من المال الذي عليه وذلك خمسون دينارا ويقبل ذلك الموعوب له ثم يقر عبد الله ان الذي عليه الدين هو زيد كان اقره علي زيد هو ومحمد مائة دينار انما كان في من ذلك له وهو خمسون دينارا وان ذلك انما كان منه على خييل الا لجأوا لم يكن له علي زيد من هذا المال شيء وانه قد ضمن لزيد جميع ما يدركه في ذلك من درك من قبله وصية ويؤكد في ذلك فاذا قل ذلك لم يكن لمحمد ان يشركه في شيء قلت فما تقول ان لم يقل هذا ولكن قال قد ابرأت زيدا عما كان اقر لي به من المال الذي باسمي واحد محمد عليه فقد ابرأته من حصتي من ذلك وهو خمسون دينارا فثبت برأته جائزة ولا يكون لمحمد على عبد الله شيء ذلك سبيل لان عبد الله لم يقبض مالا فالمركة لمحمد وانما ابرأه من مال قلت ليس هذا المال لعبد الله ومحمد علي زيد قال لي

قال فان وهب زيد لعبداقه خمسين ديناراً وقبضها عبد الله منه ولم يجعلها قصاصاً ثم ان
عبد الله اراد زيدا من حصته من المال الذي بينه وبين محمد هل يشركه محمد عبد الله قال
لا قلت فهذا اسمي قلت قال نعم هو اسمي عما قلت فان عمل هذا فهو جائز قل فان قال
هذا المال بينهما على ما وصفنا فقال أحدهما صاحبه ان يسلم له ما قبض من هذا المال
حتى يشركه حصته من ذلك المثل ولم يمان ان يسلم له ذلك قبل القبض فاذا قبض شاركه فيما قبض
فاراد حيلة حتى يتوثق من شريكه بعدما قبض قلت الحيلة في ذلك ان يقر السلم اشريكه ان شريكه
فلان قد باع من فلان حصته من الملو الذي كان بينهما مفردا في صفقة غير الصفقة التي هو باع فيها
فلان حصته وانه ليس له ان يشركه فيها بقبض من فلان من هذا المال الذي باسمهما
على فلان وهو كذا وكذا ويؤكد الكتاب في ذلك فيدخل فيه وان حصته فلان من
هذا وجبت له على فلان مفردة دون حصته فاذا فعل ذلك لم يكن له ان يشركه فيما قبض
قلت فان اراد كل واحد منهما ان يتردد بصفته فان قبض كل واحد منهما شيئا من هذا
المال لم يشركه الاخر في ذلك قال يكتبان بينهما كتابا يقران فيه ان كل واحد منهما
باع من فلان حصته من المبدأ من الملو الذي كان بينهما مفردا في صفقة واحدة على
حده وانهما لم يبيعا ذلك المملوك فلان في صفقة على حدة واحدة وان مال كل واحد
منهما حصته من ذلك وجب على فلان مفردة دون حصته صاحبه ويؤكد الكتاب
بذلك فان قبض احدهما شيئا لم يشركه الاخر فيما قبض من المال قلت فان كان
المال باسم احدهما وهو بينهما جديدا وفي الصك الذي كتبه باسمه علي العزيم الذي
ان هذا المال ثمن عبيد اشتراه فلان من فلان فاراد الذي باسمه المال ان يقر لصاحبه
بنصف المال وبسلم كل واحد منهما صاحبه ما قبض من هذا المال كيف الوجه في ذلك
قال يقر الذي باسمه المال لصاحبه ويؤكد بقبض ذلك وتقر في الكتاب انه باع حصته
من ذلك العبد من فلان مفردة في صفقة على حدة وان حق كل واحد منهما من هذا المال
وهو النصف وجعله على فلان في صفقة على حدة وانه ليس لواحد منهما من هذا المال الا
النصف الذي وجب له على فلان في صفته نصف هذا المال وان اسمه في ذلك عارية لصاحبه
على حدة فان ليس لواحد منهما ان يشركه صاحبه فيما قبضه من هذا المال فلان ابن
فلان ويقر الشرط الاخر ويؤكد الكتاب بذلك بينهما فلا يكون لواحد منهما ان
يشرك الاخر في شيء مما يقبض من هذا المال والله سبحانه هو الهادي الى الصواب

باب الحوالة

لأت ارايت رجلا له علي رج مائة دينار فاراد الذي عليه المال ان يجعله على رجل

بهذا المال على انه ان جعله او اقلس او مات ولم يترك شيئا لم يرجع الطالب على الذي
احاله بهذا المال مالحيلة في ذلك قال يسميهم فيقول كان زيد صاحب المال والمال على
عمرو والمحال عليه بالمال رجل يقال له خالد مالحيلة في هذا ان يقر زيد وهو صاحب
المال وخالد وهو الذي يحال عليه بالمال فيقولان جميعا كان زيد هذا علي عمر مائة دينار
فاحال عمرو زيدا بهذه المائة الدينار على رجل يقال له خدش بن الفضل بن محمد
البيجلي الكوفي فيسميان رجلا مجهولا لا يعرف ويقولان اسمه خدش ابن الفضل بن محمد
البيجلي الكوفي بهذه المائة الدينار حواله صحيحه جائزة وقبل زيد هذه الحوالة وقبل
خدش ذلك فصارت هذه المائة الدينار لزيد على خدش ابن الفضل ابن محمد الكوفي
بالحوالة الموصوفة في هذا الكتاب ثم ان خدش بن الفضل الكوفي بعد ذلك احال زيدا
هذا بهذه المائة الدينار التي كان احتال بها عليه خالد بن فلان هذا وقبل زيد هذه
الحوالة وقبلها خالد بن فلان هذا فدارت هذه المائة الدينار لزيد على خالد بالحوالة
الموصوفة في هذا الكتاب فتعير حواله على خالد لزيد فان عدم خالده او مات ولم يدع
شيئا لم يرجع زيد على عمرو بالمال من قبل انه انما يجب له الرجوع بالمال اذا عدم خالد
على خدش ابن الفضل بن محمد البيجلي وهو لا يعرف ولا يدري من هو قلت ارايت ان كان
مالا لرجل على رجل فاراد المطلوب ان يحال الطالب بماله عليه على رجل المطلوب
عليه مال فقال الطالب للمطلوب عدي اوثق من هذا ولا امن ان احتال عليه فيقوى
مالي قال الحيلة في هذا ان يضمن غريم الطالب عن ما عليه فيكون المال عليهما
واقفه اعلم بالصواب

باب الرهن

رجل اراد ان يرتن رجلا نصف الضيقة شاعا قال لا يجوز ذلك قلت فما
الحيلة في ذلك حتى يجوز الرهن قال الحيلة في ذلك ان يشتري الذي يريد ان يرتن نصف
الضيقة شاعا بذلك المال على ان المشتري بالخيار في ذلك ثلاثة ايام فاذا تواجبا البيع
تقضى المشتري البيع بد ان يكون قد قبض ما اشترى فيبقي ذلك بمنزلة الرهن بهذا المال
فان تلك الرهن في يد المشتري بطل المال عن صاحب الضيقة او الدار وان اصاب
بذلك حيب ذهب من الدين بحساب ذلك قلت ان كان الخيار للبائع وقد علم ذلك
المشتري وقبض منه المال ثم تقضى البيع في الثلاثة ايام قال في هذا يكون ذلك الشيء
مضمونا في يد المشتري المقيمه ان تلف ذلك الشيء وتقبض ذلك الشيء من قيمته بقديم
المشتري ذلك الشيء من قيمته ولا يكون ذلك من الدين ولكن ينظر الى قيمة ذلك
الشيء فان تلف غريم المشتري قيمة ذلك كالمقام به من دينه فان بقي له شيء اخذه وان

تقي عليه شيء اداء الي الباتم وكذلك ان كانت . حدث به عيب في يد المشتري فذهب
النصف منه ضمن المشتري نصف قيمته فقام بذلك من دينه ويبره وان فضلا
ان كان قلت فرجل اراد ان يرتن رهنا من رجل لينتفع به مثل ارض يزورها
او دار يسكنها ما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يرتن منه ذلك الشيء
ويقبضه ويتشاهدان على ذلك ثم يستعين لمرتن ذلك من الراهن فيقول له اعرفني
اعرف هذه الدار اسكنها فاذا قلت قد امرتكما واذنت لك في سكنها ما طاب
فلك له فقي اراد الراهن والمرتن ان يرد الراهن فرقها وردعا الي الراهن فبادت الي
ذلك قلت وكذلك الارض ان اراد زرعها يقول المرتن للراهن اعرفني هذه
الارض ازرعها فاذا اعاره اياها كان له ان يزورها قلت فاذا كان للرجل على الف
درهم وفي يده رهن بالالف فطالبه المطلوب بالالف وقدمه الي الحاكم وقال لي علي
هذا الف درهم وكره ان يقول له عندي هذه الالف رهن وهو كذا وكذا فيقول
المطلوب ماله على هذه الالف الذي يدعيها وهذا الذي يزعم انه رهن في يده
هو لي وما هو رهن فيأخذ الشيء منه ويطلب المال قال يدعي عليه الالف ولا
يذكر الرهن فان سال القاضي المطلوب عن المال فافترقه وادعى انه له رهنا عنده
بهذا المال فيقر الطالب بالرهن بعد ان يقر المطلوب له بالمال وان جحد المطلوب المال
وادعى الرهن فقال لي في يده كذا وكذا ولم يقل هو رهن فليقل الطالب للقاضي
صل هذا الرجل هذا الشيء رهن الالف فان سأل القاضي عن ذلك فانكر ان يكون
رهنا فليقل الطالب ماله عندي هذا الشيء الذي يدعيه ويتولى ماله عندي هذا
الشيء الذي يدعيه بغير رهن فان حلف علي ذلك كان صادقا في يمينه انه يبي
في يده هذا الشيء بغير رهن قلت فان قل المرتن اريد الضيعة ازرعها مادامت
سيفي يدي ارضا او اسكنها ان كانت لا يكون لهذا الرجل ان يأخذ سيفه تعريضها
لهذا الرجل الي مالي هل في هذا حيلة قال نعم الحيلة في هذا ان يقر الراهن ان
رجلا من الناس قد عرفه باسمه وعينه ونسبه دفع اليه هذه الضيعة او هذه الدار
وامره برهنها على كذا وكذا من المال باجرة له وانه رهن هذه الضيعة ان هذه الدار
هو فلان هذا علي كذا وكذا من المال ويؤكد ذلك علي ما يؤكد كسب الرهن بقبض
فلان ذلك منه ثم انت مالك هذا الشيء وهو الرجل الذي امره ان يرهه هذه
الضيعة المحضات في هذا الكتاب اذن له في زراعتها هذه الارض ابدا ما كانت في يده
ان اذن له في سكنها هذه الدار ابدا ما كانت في يده وثبت ذلك لفلان فليس له
ان يمنع فلانا من زرع هذه الضيعة ولا من سكنها هذه الدار ولا له ان
يعرض عليه في ذلك ويؤكد ذلك فلا يكره له ان يأخذ المرتن بتفريع ذلك فان اراد

ان يملكها واحضر المال اخذها وسلم المال الي المرتن فاذا فعل ذلك لم يكن علي
المرتن في ذلك الزرع والسكنى سبيل . قلت . فان قال المرتن لا آخذها علي هذا ولكن
اشترى بها بهذا المال شراء صحيحا فاقبضها وآزرعها ان كانت ارضا وان كانت دارا
اسكنها فله علي عهد الله اذا جاءني مالي رددت عليه ذلك ونسخت البيع فيه وقال
صاحب هذا الشيء لست آمن ان يحدث حدثا فيذهب مني هذا فما الحيلة في ذلك
حتي يسلم كل واحد منهما ذلك احمد بن عمرو الحيلة في ذلك ان يتراضيا برجل ثقة
عدل لما جميعا فيكتب الشراء باسمه ويكتبه الي وقت معلوم فيقتان عليه وبكتمان
مواضعهما يتفتان عليه من ذلك ويكون عند العدل لما جميعا يحملهما عليه فان رد
هذا الثمن في الوقت الذي يوقتان فيه رد الارض الي صاحبا وان مضى الوقت
ولم يحضر الثمن عمل في ذلك بما في الدواضعه ومنع كل واحد منهما من ظلم صاحبه
قلت . فان قال الراهن هذا الشيء يساوي اكثر مما لهذا الرجل علي ولست آمن ان
يحدث له حدثا فيذهب شيء هذا قال فالوجه في ذلك ان يكتب له الشراء من
هذه الدار او الضيعة بقدر ماله ويسلمه اليه فاذا سلمه اليه وقبضه نقض الذي
له الخيار منها هذا البيع ولشهد علي النقض فيه فبقي ذلك سيف يد المرتن بمنزلة
الرهن ولا يكون للراهن ذلك ان يخرج من يد المرتن الي ان يؤدي المال الي المرتن
رجل . له علي رجل مال فرهته بذلك ضيعة او دار او دين الي اجل فقال المرتن للراهن
سلطني علي بيع هذا الرهن عند محل الاجل فقال الراهن لست آمن ان اسلمتك علي
بيع ذلك فيتواري عني عند محل الاجل ولا تقبض مالك مني وتبيع رهني ما الحيلة لما في
ذلك . قال . الحيلة ان يجعل هذا الرهن علي يدي عدل بينهما ويسلط العدل علي
بيع الرهن عند محل الاجل فيكون العدل هو الذي يبيع ذلك وان لم يحضر الراهن
المال وان احضر الراهن المال لم يبيع العدل ذلك . رجل . له علي رجل مائة دينار
وللمطلوب رهن بها عند الطالب فقدم الطالب المطلوب الي القاضي وادعي عليه المائة
الدينار وامسك عن الرهن ان يذكره تخاف المطلوب ان يقر بانال فيجحد الطالب
الرهن ويحلف عليه فيلزمه المال ويذهب رهنه ما الحيلة في ذلك . قال . ابو بكر احمد
الحيلة في ذلك ان يقر المطلوب بدینار فيقول له علي دينار ولي عنده رهن كذا
وكذا فاذا قال هذا القاضي سال القاضي الطالب عن الرهن فاذا اقر بالرهن
فينبغي للمطلوب ان يقر للطالب بجميع المائة دينار وان جحد الرهن وحلف
عليه يبيع المطلوب وطالبه بالمائة دينار فينبغي للمطلوب ان يحلف له علي باقي المال
ان كان رهنه قيمته مثل الدين او اكثر من ذلك من قبل ان الرهن ان كان خاسر
فقد بطل الدين وان كان الطالب استهلكه صار قيمته قصاصا بالدين . قلت . فان

كان المطلوب هو الذي قدمه الطالب الى القاضي وادعى عليه ان له عنده عبدا وجارية وامسكه ان يقران ذلك رهن فخاف الطالب ان يقر له بان له عنده هذا العبد او الجارية فيجد المطلوب الدين ويحلف عليه فيأخذ الرهن . انه اذا لم يقران ذلك رهن * فالخيلة في ذلك حتى يسلم الطالب . قال . الخيلة في ذلك ان يقر الطالب للقاضي اذا سألته عن دعوي المطلوب ما لهذا في يد هذا العبد الذي يدعي يجب له اخذه فان راي القاضي ان لا يقبل منه ذلك وقال ما معني قولك يجب له اخذه قال القاضي قد يكون في يد الرجل الشيء على الرهن او على غيره مما ليس لمدعيه ان يأخذه فان قبل ذلك منه والا قال مالي هذا في يد هذا العبد وينوي في قلبه انه ماله في يد هذا العبد يجب له اخذه حتي يوردي الي مالي . قلت . فما تقول في ذلك ان استعطفه علي ذلك قال يحلفه وينوي في نفسه ماله في يدي هذا العبد الذي يدعي انه يجب له اخذه مني حتي يوفيني مالي عليه فانه اذا كان ماله . كانت النية في البين علي ما ينوي . قلت . واجود من هذا ان يقول الطالب للقاضي سل هذا المدعي عن هذا العبد هل هو رهن بالف درهم فان ساله القاضي عن ذلك فانكر ان يكون رهننا وسع الطالب ان يحلف له بالله ماله في يد هذا العبد الذي يدعيه وينوي في نفسه ما قلت ان ماله في يد هذا العبد الذي انكر ان يكون رهننا بهذا المال . رجل . اراد ان يرتهن من رجل دارا واراد المرتهن ان يسكن الراهن فيها او كانت خيعة فاراد ان يقرها في يدي الراهن او كان ذلك في بلد آخر فاراد ان يرتهنها وليس يمكنه ان يقبضها اليوم واراد ان يصح له الرهن حتي يأخذه الراهن بتسليم ذلك اليه متى شاء ويحكم القاضي بذلك هل في هذا حيلة . قال . نعم قلت وما هي قال الخيلة في ذلك ان يكتب عليه الكتاب بالدين ويقول في الكتاب وقد رهن فلان فلانا جميع هذه الضيعة المعروفة بكذا وكذا ويحددوها ويعرفوها او جميع الدار المعروفة كذا وكذا ويحددها ويصححان الرهن علي ما يكتب في المهرن ويقران جميعا بان المرتهن قبض هذا الرهن وصار في يده ثم يكتب بعد ذلك واقر فلان يعني الراهن انه بعد ان رهن فلانا هذه الضيعة او هذه الدار وسلمها اليه وقبضها فلانا منه ثم انتزعها من يدي فلان واخذها من يدي فلان ابن فلان قاهرا له . تعديا عليه فلان يعني المرتهن اخذ فلان يرد هذه الضيعة الي يديه لتكون في يديه علي الرهن الموصوف في هذا الكتاب ويور كد في ذلك فاذا اقر بهذا علي ما وضعت كان للمرتهن بان يأخذ الراهن فيدفعها الي متى شاء . رجل . في يده خيعة او دار و رهن والراهن غائب فاراد ان يثبت ذلك عند الحاكم حتي يسجل له ذلك ويحكم بانها رهن في يديه قالت الوجه في ذلك ان يدس رجلا يدعي رقة هذه الضيعة ويقدم

هذا الرجل المرتهن الي القاضي في ذلك فاذا سال القاضي المرتهن عن دعوي الرجل قال للقاضي هذه الضيعة لفلان رهنها بكذا وكذا من المال الذي لي عليه فان القاضي يقول له هات شهودك علي هذا والا جملتك خما لهذا المدعي فيحضر بينته وتشهد عند القاضي على ذلك فيحكم القاضي بانها رهن في يده من فلان ويدفع خصومة المدعي بذلك عن نفسه فان قال قائل فلم اوجب الرهن علي الغائب بهذه البينة قلت له من قبل ان هذا المرتهن لا يدفع الخصومة عن نفسه الا بان يثبت الرهن من الغائب الا ترى ان رجلا لو ادعى رقب رجل فقال هذا مملوكي فقال الذي ادعيت رقبته اني كنت عبدا لفلان فاعتقني واقام علي ذلك بينة اني احكم بعنته من قبل الغائب واجعله حرا وامنع هذا المدعي منه وكذلك لو ان رجلا قذف رجلا او قطع يده فقدمه الي القاضي فقال القاذف او القاطع ان هذا مملوك لفلان فقال المقتوف او المقطوع قد كنت عبدا لفلان فاعتقني واقام علي ذلك بينة اني احكم بعنته واضرب فاذهبه الحد واقتص له وفي هذا الكتاب اشياء كثيرة تشبه هذا ونحوه . رجل . اراد ان يرتهن من رجل دارا فلم يامن ان يستحق انسان بعض هذه الدار متاعا فيبطل الرهن فيما يبقى من الدار ويخرج ذلك من يده . قال . فما الخيلة في ذلك ان يشتري الدار كلها علي انه بالخيار فيها سنة او سنتين وقبضها لي وينقض البيع فيها فيكون في يده سنة بالرهن فلا يكون للراهن اخراجها من يده فان استحق منها شيء بقي مالم يستحق في يده علي الراهن فان اشتراها كلها علي انه بالخيار فيها وقبضها ولم ينقض البيع فيها لم يضره ذلك فان استحق انسان منها شيئا كان الباقي في يده ولم يكن للراهن اخراجها من يده الا براءة المال . قلت . فان قال المرتهن لست آمن ان يستحق انسان بعضها ولم يساوي ما بقي منها مالي . فما الخيلة في ذلك . قال . يكتب كتاب هذا الشراء ويكتب علي الراهن بالدين كتاب اقرار ويشهد عليه بذلك ويضعان كتاب الدين عند عدل يثق به الراهن والمرتهن ويكون الشراء في يد المرتهن بان احتاج الي كتاب الدين دفع كتاب الشراء الي العدل ليكون في يد واحد منهم كتاب الدين وان اراد ان يطالبه اي ان يطالب الراهن بما فيه ويكتبان بينهما مواضعة بذلك

باب الوكالات

رجلان بينهما امان علي رجل من ثمن مبدباعه اياه او غير ذلك فقال احدهما لصاحبه قم باقتضاء هذا المال فاني مشغول عن ذلك واريد سفرا علي ان اجعل من حتمي شيئا قال لا يجوز ذلك لانه اذا كان شيء بين رجلين يعمل فيه احدهما لم يكن له اجرة علي

ذلك قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز ما جعل له منه اجرة قال الحيلة في ذلك ان يبيع الذي يريد ان يقوم باقتضاء المال من صاحبه ثوبا بمقدار ما يجعل له من حصته من ذلك المال وكان مقدار المال الذي بينهما الف دينار فضمن له مائة دينار فيوكل احدا يشتري الثوب من صاحبه باقتضاء حصته من هذا المال وهو خمسمائة دينار ويجعل له ان يقبض شيئا من ذلك وهو مائة دينار و يشترط عليه ان يكون ضامنا لا اخذ لها هذه الخمسمائة دينار وتكون هذه المائة ثمنًا للثوب وليشهد عليه بثمن الثوب قلت فان قال الشريك لا آمن ان يلزمني ثمن الثوب مائة دينار ان توي هذا المال فتكون هذه الدنانير المائة علي فاريد حيلة ان يخرج هذا المال آخذ هذه المائة دينار فان خرج شيئا منه آخذ بحساب ذلك وان توي المال لم يلزمه المائة دينار قال الوجه في ذلك ان يامر هذا الرجل عبده او امته ليشتري هذا الثوب من صاحبه بمائة دينار او يامر رجلا غريبًا لا يعرف بشراء المائة دينار ويقره وان لهذا المشتري هذا الثوب من الخمسمائة دينار التي باسمه مائة دينار بحق قد عرفه ثم يضمن عنه المائة دينار التي هي ثمن الثوب علي ان يدفع ذلك من المائة الدنانير التي باسمه على الغريم ثم يوكل شريكه باقباض هذا المال وبقبضه في ذلك مقامه فان اخرج المال ادي اليه المائة دينار وان اخرج بعضه كان له ان يقسطه وان لم يخرج شيئا لم يكن له عليه شيء لانه اذا ضمن له من الخمسمائة دينار فان توي المال لم يلزمه منه شيء قلت رجل له علي رجل مال فوكله اى وكل رجلا يتقاضي هذا المال واستخراجه علي ان يجعل له نصف هذا المال او ثلثه هل يجوز ذلك قال لا فان وكله علي هذا الشرط فان اقتضى المال كان له اجرة مثله لا يجاوز به شيء اي ما جعل له فان كان جعل له نصف المال لم يجاوز اجرة مثله نصف المال وان كان جعل له الثلث لم يجاوز اجرة مثله ثلث المال فان اقتضى بعض المال كان له بحساب ذلك قلت فهل له حيلة حتي يكون له ثلث المال فان خرج شيء كان له وان لم يخرج شيء لم يكن له اجرة قال نعم الحيلة في هذا ان يقر هذا الدسي باسمه المال لابن الوكيل او لرجل يبيح له الوكيل بثلث المال بحق عرفه له ويوكله بقبضه علي ما شرحناه ثم يوكل الذي باسمه المال والمقر له بالثلث هذا الوكيل باقتضاء هذا المال والقيام به فان خرج المال كان للمقر له الثلث من ذلك فان خرج بعضه كان له بقسطه منه قلت فان قال صاحب المال لا آمن ان يتوي هذا المال او يطالبني الوكيل باجرة مثله قال يشهد علي الوكيل ان يوكل في اقتضاء هذا المال بغير اجرة فلا يكون له عليه مطالبته قلت فان قال صاحب المال ارايت ان اقررت بثلث هذا المال لمن يريد التوكيل فاذا وقعت الشهادة علي بذلك لم يقم هذا الوكيل بتقاضي هذا المال لو حدث حدث يبطل به هذه

الوكالة فقد صار هذا الرجل شريكا في هذا المال فله ثلثه فما الحيلة في ذلك قال يدلان كتاب الاقرار علي يدي من يثقون به ويكتبون مواضعة بينهما يكون علي يدي رجل عدل بعمل بما فيها ويعملهم عليها فان خرج هذا المال بتقاضي هذا الوكيل وقيامه به كان لهذا الرجل منه الثلث وان خرج بعضه كان له بقسطه فان لم يخرج من هذا شيء او لم يقم الوكيل بذلك او رجع او حدث حدث يبطل الوكالة لم يكن للرجل المقتولة بثلث المال شيء ورد العدل منهم الكتاب علي من يجب رده عليه ويجعلوا بين المواضعة امرهم كله ليعمل العدل بينهم بذلك قلت رجل له ضياع في يد سلطان اوسفي يد رجل قد غصبه عليها فقار ارجل آخر استخرج لي هذه الضياع علي ان لك عشرها قال لا يجوز هذا قلت ما الحيلة حتي يجوز ما يجعل له من ذلك ان استخرجها فان لم يستخرجها لم يكن له شيء قال الحيلة في ذلك ان يكتب هذا الرجل الذي يقوم باستخراج هذه الضياع علي صاحب الضياع شراء عشرها بثمن معلوم اما ثوب واما عرض من العروض ويدفع الثمن الي صاحب الضياع ويكتبون مواضعة من يكون فيها امرهم علي وجه و يعدلون ذلك علي يدي رجل عدل يثقون به فيعمل العدل بينهم بما في مواضعتهم قلت فان قال صاحب الضياع لا احب ان يكون الشراء باسم هذا الرجل قال فيدخلون بينهم عدلا يكون الشراء باسمه فيشتري عشر هذه الضياع بالعرض الذي يدفعه اليه الرجل الذي يريد ان يقوم باستخراجها فاذا استخرج هذه الضياع دفع اليه العدل كتاب الشراء واشهد له بانه اشترى ذلك بثمنه او بامره وماله فان استخر بعضها كانت له بقسطه من ذلك وان لم يستخرج شيئا رد كتاب الشراء الي صاحب الضياع واقاله البيع في ذلك قال والذي هو اسلم لما جميعا ان يكون الشراء باسم رجل عدل يكون بينهما يعمل في ذلك بما وصفناه

باب الوكالة

رجل له ضياع فاراد ان يدخل يد رجل معه فيها فيجعل له شيئا من غلتها علي ان يقوم بامره ويدفع عنه جور السلطان وتعديه فكيف الحيلة في ذلك حتي يكون امرا صحيحا لما جميعا ولا يكون لهذا الرجل شيء رقاب الضياع شيء ولكن يكون له من غلتها ما يجعله له ما دام يقوم بامره قال الحيلة في ذلك ان يقر فان كان يريد ان يجعل له من غلتها الثلث او الربع ينظر كم يكون مقدار ذلك من اكرار الحنطة والشعير فاذا عرفوا مقدار ذلك بالحزر جعل ذلك مسلما في كل سنة براس مال سلم يعلم ذلك اليه ويدفع اليه راس مال السلم فياخذ ذلك منه في كل سنة فاذا قال الرجل الذي يريد ان يقوم بامره هذه الضياع اراد ان يكون لي اسم في هذه الضياع حتي

يجوز لي الكلام فيها والدفع عنها فان شاء كتب له كتابا باقرار وكتاب شراء بالثمن بينهما وعدلوا الكتاب علي يدي عدل يتراضيان به جميعا وكتبوا وواضحة بما يتفقون عليه عند العدل يعمل بما فيها فان كره ذلك صاحب هذه الضياع وقال لا احب ان اكتب لهذا الرجل شيء من هذه الضياع فيستحق على شيء من رقابها . قلت . بان يعمل الكتاب بذلك باسم العدل الذي بينهما فيواسم مما يخاف الرجل في العاقبة . قال . فان كان لهذه الضياع ما يقع عليه المساحة ايضا مع الخنطة والشعر فاراد ان يجعله له من ذلك شيئا فكيف الحيلة في ذلك . قلت . هذا شيء لا يعرف الا بالخزروالطن فينبغي ان ينظر مقدار ذلك في كل سنة مما هو فاذا عرف ذلك باع الذي يريد ان يقوم بامر الضياع لصاحبها فلتها بمقدار ذلك لعشرة سنين ويكتب عليه كتابا منجما في كل سنة كذا وبعدلان الكتاب فان قال له صاحب الضياع لست آمن ان لا تجيء غلته في بعض السنين فيلزمني اي هذه الاكرار وهذه الدرام ويؤخذ في هذا الرجل بما اقررت له اي من الغلة والدرام فالتفت لها جميعا ان تكون هذه الكتب له باسم هذا العدل ويكون عنده مع مواضعة فيما بينهما قد شرحا فيها اي امرها وما اتفقا عليه فيعدل العدل في ذلك بما فيه النصفة قال فان جاءت غلته لزم صاحب الضياع سيف ذلك ما يلزمه وان لم تأت غلته في بعض السنين اسقط عن صاحبها ما يشترط اسقاطه عنه . رجل . يكون له الدين ويكون عليه الدين يوكل وكيليا بالقضاء ديونه ويتوارى عن غرمائه فاراد رجل بما له دين على المتواري حيلة في اقتضاء دينه منه قلت الحيلة في ذلك ان يجيء هذا الرجل الذي له دين على المتواري الى رجل من المتواري عليه دين من يثق به فيقول قد وكلتك لتقبض جميع مالي علي فلان بن فلان اعني المتواري وبالمضومة سيف ذلك ووكلتك ان تجعل مالي عليك قصاصا بمالي عليه واجزت امرك فيه وماعملت فيه من شيء فيقول الوكيل قد قبلت ما اسندت الي من ذلك ويشهدان على ذلك شهودا من اهل العدالة ثم يشهد الوكيل اوائك الشهود وغيرهم فيقول اشهدوا ان فلانا وكلني بقبض مالي علي فلان وان اجعله قصاصا بما لفلان على واجاز امري في ذلك وما صنعت فيه من شيء وقبلت من فلان بن فلان ما جعل لي من ذلك فاشهدوا اني قد جعلت الالف درهم التي لفلان ابن فلان على قصاص بالالف التي لفلان الذي وكلني عليه فاذا اشهدا على ذلك كانت الالف قصاصا ويتحول ما كان للرجل المتواري على هذا الوكيل للرجل الذي وكله . رجل . يكون له على رجل مال فيغيب الرجل الذي عليه المال ويزيد الرجل ان يثبت ما له حتى يحكم له الحاكم عليه وهو غائب ما الحيلة في ذلك . قال . الحيلة ان يجيء رجل فيضمن بهذا الذي له المال جميع ماله على الرجل الغائب ويضمنه ويبيته ولا يسي مبلغ المال ويشهد علي ذلك ثم يقدمه الى القاضي فيقر الضمين بالضمن

فيقول قد ضمنت له ماله علي فلان بن فلان ولا ادري كم له علي فلان بن فلان من المال ولا ادري اله علي فلان مال ام لا فان القاضي يكلف المضمون له ان يخضر بيته علي ماله على الرجل الغائب فاذا احضر بيته قبلها القاضي بمحض من هذا الرجل الضمين وحكم على الغائب وعلى هذا الضمين بالمال بضمانه بذلك ويعمل القاضي هذا الضمين خصما عن الغائب لانه قد ضمن ماعليه ولا يجوز الحكم علي هذا الضمين حتى يحكم به علي المضمون عنه ثم يحكم بذلك علي الضمين

باب في الغصب

غصب رجل ضيعة له وابي ان يردها عليه وقال بعينها وهو يقر له بها في السرو ويجعده في الملاية فاراد حيلة يخاض بها ضيعته قال الحيلة في ذلك ان يبيع المصوب منه الضيعة من يثق به ويشهد علي ذلك شهودا عدولا يبيعها بمقد ذلك من الغاصب ويكون بينة البيعين من مدة ما يعرف الشهود ذلك حتى يوفقوا ذلك عند الشهادة فاذا شاهد هذا المصوب الغاصب جاء الذي اشهد له المصوب بالشراء اولا فاقام البينة علي انه اشترى هذه الضيعة من المصوب قبل ان يبتاعها هذا منه فيحكم له الحاكم بها لانه اولي بها ويرجع الغاصب على المصوب بالثمن الذي دفعه اليه قلت فاقول انه اقر بها المصوب لرجل يثق به باصر حتى عرضه له ثم باعها بعد ذلك الغاصب بتاريخ بعد تاريخ الاقرار ثم جاء به المقر له فاقام البينة على الاقرار والوقت قال جائز ويحكم له الحاكم بها وانما ينظر الحاكم في ذلك لا الوقت الاول فيحكم لصاحبها قلت فان خاف الغاصب بهذه الحيلة فقال للمصوب ليت ابتاع منك هذه الضيعة ولكنني آمر من يبتاعها منك فاراد المصوب حيلة ترجع اليه ضيعته ما الحيلة في ذلك قال يبيعها اولاً من يثق به ولا يكتب في الكتاب الذي يكتبه لذلك الرجل قبض الضيعة ولا ان سلمها اليه ثم يبيعها بمقد ذلك من الرجل الذي يشتريها للغاصب ويكتب هذا الشراء للرجل الذي يبيعه الغاصب بقبضها فاذا اقر وكيل الغاصب بقبض الضيعة من المصوب ثم جاء الرجل الذي كتب له المصوب الشراء كان اولي بها من وكيل الغاصب لان وقت شرائه اقدم من وكيل الغاصب باقراره بقبضها وبسلمها الي الرجل المشتري لما اولا ويرجع وكيل الغاصب علي المصوب منه بالذي دفعه اليه من الثمن . رجل . له دار وغصبا منه انسان فابي ان يردها عليه ثم قال له بعينها مع انه مقر له بها فالحيلة في ذلك قال الحيلة ان يوكل وكيل الغاصب علي المصوب اليه . قلت . فان قال وكيل الغاصب لا اقر لك بقبض هذه الضيعة قال له المصوب فلا يجوز ان يكتب بعض الثمن . ولا يكتب قبض الضيعة فان قال الغاصب للمصوب اكتب لي كتاب اقرار بان هذه

ولا يتكف قبض الضبعة فان قال الغاصب للمغصوب اكتب لي كتاب اقرار بان هذه الضبعة لي فعلي هذا الذي وصفك او يكتب الاقرار على في كتاب ان الضبعة في يدي الغاصب وقد كان كتب كتاب الشراء مع من يثق به وكان تاريخه قبل تاريخ اقرار الغاصب فاذا فعل ذلك اخرجها الحاكم من يده ودفعها الي الذي اشتراها أولا

باب في القرض ومذكور فيه ما يناسب الحوالة

رجل . يستقرض من رجل . الاثم سأل ان يؤجله بان قال التأجيل في القرض لا يجوز . قلت . فما الحيلة في ذلك حتى يجوز التأجيل لانه لا يامن ان يحدث فطالبه ورثته بالمال قال يعجل المستقرض صاحب المال بماله هذا علي رجل الي سنة او سنتين الي الوقت الذي يريد ان يؤجله فيكون المال على المحتال عليه الى ذلك الاجل ولا يكون للطالب ولا لورثته علي المستقرض من سبيل ولا علي المحتال عليه الى الاجل . قلت . فان مات المحتال عليه قال يعجل المال عليه ويؤخذ ذلك من ماله . قلت . فان لم يكن له مال قال يرجع الطالب بذلك علي المستقرض . قلت . فان اراد المستقرض ان يوثق حتى لا يرجع عليه القرض ولا ورثته بشي . قلت . فقم المستقرض ان هذا المحتال عليه مومر بهذا المال بملك اضمافه حتي لا يقدر ان يرجع علي المستقرض بالمال الا ان يقيم بينة انه مات معدما . قال . ووجه آخر ان حال المحتال عليه صاحب المال بالمال علي رجل آخر الي ذلك الاجل كانت الحوالة جائزة . قلت . فان مات المحتال عليه الاول لم يكن لصاحب المال علي تركته ميل ولا علي المحتال الثاني الي تحمل الاجل قلت فان مات المحتال عليه الثاني قال فان الطالب يأخذ المال من مال هذا المحتال عليه الميت فلا يرجع ورثته علي المحتال الاول لاعلي الاجل لانه ايسر علي المستقرض فيكون المال حالا عليه والله تعالى علم بالاعواب

باب الایمارات

رجل . يريد ان يستاجر الضبعة او الدار فيخاف عليه المستاجر ان تنقض الاجارة بموته او بموت المالك لما بعدد بعذر به . الكفا له ما الحيلة في ذلك اذا اراد التوثيق من ذلك قال الحيلة في ذلك ويجعل لكل سنة من اول سنتين الاجارة اجرا قليلا مما يريد ان يستاجر به الارض ان يجعل اكثر الاجرة للسنة الاخيرة من هذه السنين فاذا راد اخراجها من يده بحيلة من الحيل لم يلزم المستاجر من الاجر الا القليل ويسقط عنه الكثير من الاجرة قلت ارايت ان قال المستاجر اريد ان اتفق في هذه الارض نفقة واعمرها ولست آمن ان تنقض هذه الاجارة فنذهب نفقتي فاريد حيلة ان انتقضت

هذه الاجارة قبل تمام هذه السنين ان يرجع علي رب الارض بهذه النفقة واجابه رب الارض الي ذلك ما الحيلة له في ذلك قال ينظر في ذلك مقدار هذه النفقة لزهوف يده فيجعل آخر محل اجر السنة الاخيرة من سني الاجارة مع هذه النفقة اجرا للسنة الاخيرة ثم يكتب الي سائله ان تسلفني من اجرة السنة الاخيرة كذا وكذا اعني مقدار هذه النفقة وانك اسلفتي ذلك وقبضته منك فاذا انتقضت هذه الاجارة قبل تمام هذه السنة رجع المستاجر علي رب الارض هذا الذي اقر انه اسلفني وهو مقدار النفقة وان تمت الاجارة لم يكن له علي رب الارض سبيل . قلت . فان قال المستاجر لا آمن ان يستلفني المؤجر علي هذا السلف اني قد اسلفتك اياه قال فيبيعه بهذا السلف ثوبا ويدفعه اليه فان حلف لم يدخل عليه في ذلك شيء . قلت . فان كان رب الارض او رب الدار الذي يخاف القدر من المستاجر ما الحيلة في ان يوثق منه قال الحيلة في ذلك ان يجعل اعظم الاجرة للسنة الاولى من هذه السنين ويجعل ما بقي من الاجرة لما بقي من السنين بعد هذه المدة . قلت . فان اراد رجل ان يؤجر داره يخاف رب الدار ان يؤجرها او ان يخرجها المستاجر من يده بضرب من الضروب فيدفعها للذي يصير الدار في يده ولا يكون لرب الدار علي المستاجر سبيل . قلت . وكيف لا يكون لصاحب الدار علي المستاجر سبيل اذا خرج الدار من يده قال يخرجها بان يؤجرها من رجل فاذا قبضها ذلك الرجل ادعاها فان اراد رب الدار ان يوثق من المستاجر هل في ذلك حيلة قال نعم قلت وما هي وقد اجابه المستاجر الي ان يوثق له قال الحيلة في ذلك ان يجي رجل فيقول لرب الدار ان الدار التي في يدي فلان يعني المستاجر ويحددها اعني صاحب الدار او يسلمها اليك واجب علي واني ضامن لذلك وانه واجب لك علي تسليم هذه الدار بامر حق ثابت واجب حتي يسلمها اليك واقبضك اياها وادفعها اليك ليكون لصاحب الدار اخذ الضامن بالدار حتي يسلمها اليه . قلت . فاذا اقر الضامن بهذا صارت الدار مضمونة قال نعم وهذا رجل يجي به المستاجر حتي يضمن ذلك . قلت . فان قال رب الدار اخاف ان اضمن لهذا الرجل تسليم هذه الدار ثم ان طالبته ان يقول للحاكم هذه الدار كانت اجارة . قلت . ارايت مسألة الدار اذا ارادها صاحبها ان تكون مضمونة قلت يجي رجل فيضمن تسليمها اليه علي ما وصفت لك ارايت ان قال صاحب الدار لست آمن ان يستلفني الضامن ان هذه الدار لم تكن اجارة في يدي فلان واني انما ضمننت تسليمها عنه فان حلف علي ذلك حلف طيه انما فاراد الحيلة في ذلك حتي لا يلزم عين قال الحيلة في ذلك ان يقبض هذا الرجل الذي يريد ان يضمن تسليم هذه الدار قبل ان يستاجرها المستاجر فيأخذها من غير ان يدفعها اليه مالها ولا يامن بقبضها

فاذا صارت في يده اقربان هذه الدار لفلان بن فلان في يديه مضمونة له وان تسليمها الى فلان واجب عليه حتى يسلمها اليه ويقبضه اياها ويدفعها اليه ثم يواجرها بعد ذلك صاحبها من المستاجر بعد ان يقبضها من يدي الضامن من قبل ان يواجرها فيلزمه الضامن رجل كان له ارض فقال لرجل اتفق على في زراعة ارضي حتى ازرعها فما رزق الله تعالى من غلتها استوفيت نفقتك من ذلك وما بقي كان بيني وبينك نصفين قال لا يجوز هذا . قلت فما الحيلة له في ذلك حتى يجوز قال الحيلة ان يستاجرها الذي يريد ان يتفق على هذه الارض من صاحبها سنة باجر قليل فتكون الارض في يدي المستاجر ويعينه صاحبها بنفسه وبقيامه حتى يزرعها وتكون الغلة لهذا المتفق فيستوفي من ذلك نفقته وما بقي قسمه المتفق نصفين فاخذ نصفه وذهب لصاحب الارض نصفه . قلت فان قال صاحب الارض لست آمن ان لا يبقى لي هذا المتفق بنصف نباتها واريد ان اتوثق منه قال يستاجر الذي يريد ان يتفق على الارض من صاحب الارض باجر بقدر ما يتوهان انه يكون مقدار نصف ما يبقى بالحزر والظن ويعدلان الكتاب بذلك ويكتبان مواضعة ويكون ذلك عدلا على يدي ثقة فيعرف امرهم ويحملهما على ما فيه النصفة . قلت فان قال المستاجر لست آمن ان لا يبقى من الغلة شيء بعد الثقة فيطأ ابني رب الارض بالاجرة ويستخلفني عليه قال يكتبان المواضعة ان نصف الغلة بعد الثقة ان زاد على ما استاجرته من الارض كان ذلك للمستاجر ولم يكن لصاحب الارض . قلت ارايت ارضا فيها زرع اراد رجل ان يستاجرها قال لا يجوز ذلك . قلت فما الحيلة في ذلك قال الحيلة فيها ان يبيع رب الارض الزرع الذي سيق هذه الارض من الرجل الذي يريد ان يستاجرها ثم يواجر الارض بعد ذلك فيجوز الاجارة . قلت فان كان فيه نخل او شجر فيه ثمر قال يبيع الثمر الذي في ذلك ثم ياذن له في ترك ذلك الى ان يدرك . قلت فان قال المشتري لا آمن صاحب الارض ان ياخذ في جذا هذا الثمر قبل بلوغه قال الحيلة في ذلك ان يشتري منه الثمر الذي في النخل والشجر ثم يقرب ذلك النخل ان هذا النخل بارضه في يدي هذا المشتري الثمر اشهر ما معلومة بقدر ما يبلغ الثمر بامر حتى واجب عرف ذلك له عليه فانه ليس له اخراج ذلك من يده الى هذا الوقت فاذا فعل ذلك لم يكن لصاحب الارض ان يترض له . قلت الاتري ان مالكا اذا اخرجها من المستاجر وقد كان قبضها من الضامن ليس في هذا براءة للضامن اتري لو ان رجلا غصب رجلا دارا قبضها من الغاصب رجل آخر ثم ان صاحبها اخذها من الغاصب اثنائي انه في ذلك براء لما جميعا من ضمانها قال بلى . قلت فهل في هذا شيء غير هذا قال نعم يقر المستاجر بان هذه الدار لفلان بن فلان لرجل يثق به صاحب الدار وان تسليمها الى ذلك الرجل واجب عليه ويؤكده ذلك

ففي اراد المقر له ان ياخذ المقر باقراره اخذه بذلك ووجه آخر ان يجب صاحب الدار هذه الدار لرجل يثق به ويدفعها اليه ثم ياخذها المستاجر منه بغير امره ثم يقربها له ويضمن تسليمها اليه على ما وصفت ثم يستاجرها بعد ذلك من الذي كان يملكها وهو الذي وهبها للموهوب له فيجوز الضمان على هذا . قلت وكذلك ان استاجرها من مالكا الاول ثم اقر بعد ذلك بها للموهوب له وضمن له تسليمها قال نعم هو جائز . قلت فان لم يرد رب الدار ان تكون مضمونة ولكنه قال اخاف ان يغيب المستاجر ويبقى عياله فيها ولا اقدر على اخراجهم فاراد التوثيق من ذلك قال الحيلة في ذلك ان يحصل المستاجر بعد ما استاجرها صاحبها وكيله في ذلك ووصيه في قبض هذه الدار بمن كانت في يديه او بمن منعه اياها او نازعه فيها ويؤكده الوكالة في ذلك والوصية . قلت فان قال المستاجر لا آمن ان يوكلفني على ما وصفت ثم يخرجني من الوكالة والوصية بعد ذلك قال يكتب الوكالة والوصية على ما وصفت ثم يدخل له ضمينا يضمن له تسليم الدار اليه على ما شرعنا . قلت ففي هذا شيء غير هذا قال نعم قلت وما هو قال يواجر الدار من امرأة المستاجر ويكون الزوج هو الضامن عنها على ما وصفت . قال ارايت ان جمعت المرأة الدار او انكرت حق مالكا او مانت ليس الضامن واجبا على الزوج قال نعم وقال الحسن لا يجوز ضمان الزوج الا ان يقر ان المرأة جمعت صاحب الدار داره وان يضمن له تسليمها اليه فاذا كان هذا في الضامن جاز الضمان على هذا وينبغي ان يدخل هذا الاقرار في الضمان حتى يجوز واجرة ما في هذا الباب ان ياتي المستاجر برجل يضمن عنه فيقر الضامن ان هذا المستاجر استاجر هذه الدار من فلان بن فلان هذا ثم ان المستاجر جمعت صاحب الدار داره ومنعه اياها وانه ضمن عنه لصاحبها ان يسلمها اليه ويقبضه اياها ويدفعها اليه ويؤكده الضامن بذلك فيجوز هذا الضامن . رجل استاجر من رجل دارا فاراد ان يبني فيها بناء فاذن له صاحب الدار ان يبني فيها ويحتسب بذلك من اجرتها قال جائز . قلت فهل يقبل قول المستاجر فيما اتفق في البناء قال لا . قلت فما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يستاجر الدار ويحمل لصاحبها اجرتها بقدر ما يحتاج اليه البناء ويشهد عليه بذلك ثم يدفع ذلك رب الدار الى المستاجر ويأمره باتفاقه في البناء ويكون القول قوله في ذلك . قلت فارجل اراد ان يواجر دارا له من رجل منه وخاف رب الدار ان يمنعه المستاجر من الدار بعد مضي السنة ويحاطه بذلك ما الحيلة في التوثيق له قال الحيلة في ذلك ان يواجر الدار منه السنة بما قد اتفقا عليه ثم يقول قد آجرتك هذه الدار بعد مضي هذه السنة في كل يوم دينار او باكثر من ذلك ويقبل المستاجر ذلك ويتشاهدان على ذلك فان حبسها عليه بعد مضي السنة كان عليه كل يوم دينار . قلت فان قال المستاجر لا آمن ان يتخيب عني صاحب

الدار ليلزمي بهذا الكراء بعد مضي السنة ولكن اريد ان يكون لي تنقضي الاجارة بعد مضي السنة وان ابرا من الدار ومن هذا الديار اذا انا سلمتها اليه فما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يحصل عدلا بينها فيؤكله رب الدار يواجر هذه الدار من المستاجر بعد مضي السنة كل يوم بدينار فيكون العدل هو الذي يعقد الكراء بعد مضي السنة كل يوم بدينار فاذا انقضت السنة جاء المستاجر فسلمها الى العدل وناقضه الاجارة التي كانت بينه وبين صاحبها وسلمها العدل الى صاحبها رجل له ارض اراد ان يواجرها من رجل على ان اخراج على المستاجر قال لا يجوز ذلك . قلت فما الحيلة في هذا حتى يجوز قال الحيلة فيه ان ينظر مقدار ما يلزم هذه الارض من اخراج في السنة فيزيد على الاجر ويؤجره بجميع ذلك ويأمره ان يؤدي خراج هذه الارض عنه من اجرتها . قلت فهل يقبل قول المستاجر انه قد ادى ذلك قال لا ولكن الثقة له في ذلك ان يحصل ذلك لصاحبها ويشهد عليه ويقضي ذلك منه ثم يدفع صاحب الارض الى المستاجر ويأمره ان يؤديه عن هذه الارض في خراجها فيقبل قول المستاجر في ذلك به . قلت فرجل له ارض فيها نخيل وشجر فاراد بعد هذا ان يواجر الارض من رجل على ان يسلم ثمره النخل والشجر للمستاجر قال لا يجوز هذا . قلت فما الحيلة في ذلك قال يواجره الارض ما يريد من السنين بمال معلوم ويدفع اليه النخل والشجر معاملة هذه السنين على ان يفي بذلك فما رزق الله من غلته في كل سنة من هذه السنين كان لصاحب النخل والشجر سهم من الف سهم وكان الباقي من ذلك للعامل فيجوز هذه المعاملة . قلت ارايت رجلا استاجر ارضا يضاء سنين فيزرعها ويواجرها بمن شاء فأجرها باكثر مما استأجرها به هل يطيب له ذلك الفضل قال لا ولكنه يوم ان يتصدق به . قلت فما الحيلة في ذلك حتى يطيب له قال الحيلة في ذلك ان يواجر المستاجر هذه الارض وشيئا يزيد من صده اما ثوب واما غيره فيواجر ذلك بمن اراد ويزداد من الكراء ما شاء فيطيب له ذلك الفضل . قلت ارايت ان دفع مع الارض فدانا او سكة القدان واشيئا من آلة الزرع فأجر ذلك مع الارض قال لا يطيب له الفضل

باب المزارعة

قال احمد ابن عمرو . قلت فما نقول في المزارعة في قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه بالنصف او الثلث او الربع قال لا يجوز ذلك . قلت فما الحيلة في ذلك حتى تجوز المزارعة في قول ابي حنيفة قال الحيلة في ذلك ان ياخذها مزارعة ثم يتنازعا الى قاض يري ان المزارعة جائزة فيحكم بموازها عليهم فيجوز ذلك اذا قضى به قاض . قلت فان لم يتهيا امر القاضي هل في ذلك حيلة قال نعم يكتبان كتاب اقرار عنها يقران ان قاضيا قضى عليها بانقضاء هذه المزارعة فيجوز اقرارها

بذلك على انفسهما . قلت ففي هذا شيء غير هذا قال نعم يكتبان كتاب اقرار بينهما جميعا يقران فيه ان رقية هذه الضيعة لفلان الذي هو مالئها ويقران في هذا الكتاب ان مزارعة هذه الارض اعني الذي ياخذها مزارعة لفلان ويسميان بالسنيين فيزرعها ما بداله من غلة الشتاء والصيف يذر في نفقته واعوانه فما اخرج الله من غلته في هذه السنين كان ذلك له بامر حق عرفه له رب الضيعة ولزمه الاقرار له به . قلت فما حال صاحبها في الغلة قال ينبغي ان يوثق الذي ياخذها مزارعة لما لكها من نصف الغلة وان يكتب المزارع على نفسه كتاب اقرار لرجل يثق به رب الضيعة ان نصف ما اخرج الله من غلة هذه الضيعة له بحق عرفه له فيكون ذلك الرجل المطالب بنصف الغلة ويدفعها الى مالك الضيعة . قلت ارايت هذا الذي قلت في الرجل يكون له الارض وفيها نخيل وشجر فيواجرهما من رجل باجر معلوم ويدفع النخل والشجر اليه معاملة على ان ما رزق الله من غلة ذلك كان للمالك سهم من الف سهم والباقي للعامل هذا شيء يجوز لما لك ذلك ان يفعلها فاما وكيل الرجل لو وكله بان يواجر ارضه او وصي يقيم او امين قاض على يتيم او ارض وفق هل يجوز لاحد من هؤلاء ان يفعل هذا قال لا . قلت فما الحيلة فيه قال الحيلة اما الوكيل والوصي وامين القاضي فانهم ينبغي لم ان ينظروا الى الارض فيواجروها بما تساوي ويعاملون المستاجر في النخل والشجر معاملة لا يتفاضل فيها ولا يعملون له من الثمرة اكثر من اجرة مثله لقيامه بالمعاملة فمن جعل منهم من ذلك شيئا اكثر من اجرة مثله لقيامه وعمله لم يزد ذلك وكان مخالفا فيما يعمل به من ذلك . قلت فهل يجوز في الاجارة اذا استأجر ارضا عشر سنين او اكثر من ذلك باجر معلوم واراد حيلة حتى لا تنقضي الاجارة بموت المستاجر والمواجر قال نعم . قلت وما هي قال يقرب الى الارض ان مزارعة هذه الارض ونخلها لفلان بن فلان عشر سنين يذر في نفقته واعوانه فما رزق الله تعالى من غلته فهو له وان ذلك صار له بامر حق ثابت واجب لازم عرفه فلان بن فلان واقربه ولزمه الاقرار له بذلك . قلت فاذا اقر بهذا ثم مات احدهما لم تنتقض الاجارة قال لا . قلت فما حال الاجر كيف يستحقه صاحب الارض وانما له ان يقبض ذلك الاجر عند انقضاء كل سنة قال يحق برجل من قبل المستاجر فيقر من غير ان يحضره المستاجر في كتاب يكتبه على نفسه ان فلان بن فلان استأجر من فلان ابن فلان جميع الارض التي حدها كذا عشر سنين في كل سنة بكذا على ان يؤدي كل سنة منها عند انقضائها وقبض فلان بن فلان جميع ما استأجره منه بماسمي ووصف في هذا الكتاب فاول هذه السنين غرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها شمس شهر كذا من سنة كذا وقبض فلان ذلك غرة شهر كذا وانه ضمن لفلان عن فلان جميع ما يجب عليه من اجرة هذه الارض ضمنا

مصححاً جائزاً تاماً ان يؤدي اليه اجرة كل سنة من هذه السنين عند اقتضاها . قلت
 فاذا اقر بهذا لزم الضامن ذلك قال نعم . قلت وكذلك الدار يقر صاحبها ان يسكنها فلان
 عشر سنين بامر حق ثابت عرف ذلك له يسكنها او يسكنها ممن يحب ويؤجرها ممن يحب
 هذه السنة على ما وصفت في الارض وكذلك امر الاجر قال نعم . روى عن ابي يوسف
 انه قال اجعل ذلك صلحاً من حق ادعي عليه فكتب انك اذا ادعيت على كذا وكذا فلم
 اقر بذلك ولم انكر وانني صالحتك عن دعواك هذه على سكتي داري التي حدها الاول
 كذا والثاني والثالث والرابع عشر سنين اولها غرة شهر كذا وآخرها سلخ شهر كذا من
 سنة كذا تسكنها او تسكنها من احببت ودفعتها اليك وقبضتها مني في غرة شهر كذا . قلت
 وكذلك الارض يقر صاحبها اني صالحتك على زراعة ارضي التي حدها كذا عشر سنين
 اولها غرة شهر كذا يزرعها او يزرعها من احببت ببذرك وتفقنك واعوانك فما اخرج الله
 من غلتها في هذه السنين فهو لك ودفعتها اليك وقبضتها مني في غرة شهر كذا من سنة
 كذا . قلت ففي هذا الباب شيء غير هذا ان اراد ان ياخذ ضياعاً بما فيها من النخل
 والشجر فيكون في يديه وفي يدي عقبه من بعده خمسين سنة او اكثر قال نعم . قلت
 وما هو قال الحيلة في ذلك ان يقر المستأجر والمواجر ان رجلاً من المسلمين دفع القرية
 المعروفة بكذا وكذا وجميع ارضها التي من رستاق كذا الى فلان بن فلان وامره ان
 يؤجرها ويحمل فيها براه وان المستأجر استأجرها لرجل من الناس ويكتب في ذلك
 كتاباً ولا تنتقض الاجارة بموت احدهما ويبقى في يدي المستأجر على ما وصفنا . قلت
 فكيف يكون هذا الكتاب قال يكتب هذا ما اشهد عليه الشهود المشمولة في هذا الكتاب
 ان فلان الفلاني ابن فلان وفلان بن فلان اقرا عندهم واشهداهم على انفسهما في صحة
 من عقولهما وابدانها وجواز امورها طائعين غير مكرهين ولا علة بها من مرض ولا غيره
 وذلك في شهر كذا من سنة كذا ان رجلاً من المسلمين حاز الامر له وعليه قد عرفاه
 باسمه وعينه وحسبه دفع جميع القرية المعروفة بكذا من رستاق كذا وجميع ارضها
 المعروفة بها والمنسوبة اليها واجره باجارة ما يقع عليه المعاملة بينها مما سمي ووصف في
 هذا الكتاب جميع هذه القرية وما لها من الارض المعروفة لها والمنسوبة اليها ويشتمل على
 ذلك ويحيط به حدود اربعة احد حدود جماعة ذلك ينتهي الى كذا والثاني والثالث
 والرابع اقر فلان بن فلان ان هذا الرجل الذي قد عرفاه بعينه واسمه الموصوف امره في
 هذا الكتاب دفع جميع هذه القرية وارضها المحدودة بجميع ذلك كله الموصوفة وامره بما
 فيها من ارض يضاء وما يقع عليه الاجارة منها من يريد ان يواجر لك كله من
 الناس كلهم ما راي من السنين والشهور على ما راي بما راي من الارض وان يدفع

ما فيها من نخل وشجر وكرم وارضاب وما يقع عليه الاجارة وفيها ما راي من السنين
 والشهور بما راي فيها من النخل والشجر والكرم والارضاب وما يقع عليه المعاملة فيها بمعاملة
 ما راي من السنين والشهور على ما راي في ذلك وان يعمل في جميع ذلك كله براه
 واقامه في ذلك مقام نفسه واجاز امره في جميع ذلك وما عمل فيه من شيء وقبل فلان
 من هذا الرجل ما استنده اليه من ذلك وتولى القيام به على ما سمي ووصف في هذا الكتاب ثم ان
 فلان بن فلان المسمي في هذا الكتاب بعد ذلك سال فلان بن فلان المسمي في هذا الكتاب
 ان يواجر جميع ما في هذه القرية المسماة الموصوفة في هذا الكتاب من ارض يضاء ومنازلها
 ومستغلاتها ومساكنها وما يقع عليه الاجارة منها بمحدود ذلك كله وارضه وبناؤه وسفله
 وعلوه وشربه في سواقيه وطرقه ومعاليه ومراققه ورسومه وكل حق هو له داخل فيه وخارج
 عنه من حقوقه وكل قليل وكثير هو لذلك فيه وهياً للرجل الذي امره ان يستأجر
 ذلك مائة سنة متوالية اولها غرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها سلخ كذا من سنة كذا
 كل سنة من هذه السنين المسماة في هذا الكتاب بكذا وكذا ديناراً ذهباً عينا وزنه جيادا
 على ان للرجل الذي استأجر ذلك ان يزرع هذه الارض البيضاء التي وقعت عليها هذه
 الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب وما شاء منها ما بداله من غلة الشتاء والصيف ويذر
 ذلك ما احب او يواجر ذلك ممن احب ويغرس في ذلك ما بداله من النخل والشجر والكرم
 وعلى ان يمكن ما وقعت عليه هذه الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب ويستغل ذلك بوجوه
 غلاته ويسكن ذلك ويسكنه ممن احب ويواجر ذلك ممن احب ويؤدي الى فلان بن
 فلان المسمي في هذا الكتاب اجرة كل سنة من هذه السنين المسماة في هذا الكتاب عند
 اقتضاها فاجاب فلان فلانا الى جميع الذي ساله مما سمي ووصف في هذا الكتاب واجره
 للذي وكله بجميع الذي ساله ان يؤجره اياه مما سمي ووصف في هذا الكتاب هذه المائة
 سنة المسماة في هذا الكتاب بالاجر المسمي في هذا الكتاب فقبل فلان بن فلان جميع
 ذلك كله من فلان بن فلان الذي امره ان يستأجر ذلك له ثم ان فلان بن فلان
 المسمي في هذا الكتاب بعد ذلك على غير شرط كان في عقدة هذه الاجارة الموصوفة في
 هذا الكتاب يسال فلان بن فلان المسمي في هذا الكتاب ان يدفع اليه للرجل الذي
 وكله جميع ما في هذه القرية وارضها من نخل وشجر وكرم وارضاب بمواضعه من الارض
 معاملة هذه المائة سنة المسماة في هذا الكتاب على ان يقوم في ذلك الرجل على ذلك بنفقته
 واعوانه ويسقيه ويلقى نخله ويكسح كرومه وعلى ان مارزق الله من غلة ذلك كل سنة من
 هذه السنين المسماة في هذا الكتاب للرجل الذي وكل فلان بن فلان ان يدفع ذلك
 معاملة من ذلك سهم واحد من الف سهم بنفقة نخله وشجره وكرومه وارضاب وما يقع

ذلك وهو كذا وكذا فلان بن فلان ان ياخذ ذلك له معاملة فاجابه
 فلان بن فلان الى جميع الذي ساله بما سمى ووصف في هذا الكتاب ودفع اليه الرجل
 الذي وكله بجميع الذي ساله ودفعه اليه معاملة هذه السنين المسماة في هذا الكتاب على
 الشرط الموصوف فيه وكيل فلان بن فلان وانعقدت بين فلان وفلان عقدة هذه الاجارة
 والمعاملة الموصوفتين في هذا الكتاب اجارة ومعاملة صحيحتين جائزتين قابلتين على شروطهما
 الموصوفين في هذا الكتاب وبعد ان عرف فلان بن فلان جميع ما وقعت عليه عقدة
 هذه الاجارة والمعاملة الموصوفتين في هذا الكتاب وتصحيحهما عن تراض منهما جميعا بجميع
 ذلك قبض فلان جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب
 يدفع فلان بن فلان ذلك اليه مائة غير مشغول في شهر كذا في سنة كذا جميع ما وقعت
 عليه عقدة هذه الاجارة والمعاملة الموصوفتين في هذا الكتاب بذلك في يدي الرجل الذي
 وكله فلان على الاجارة والمعاملة الموصوفتين في هذا الكتاب بذلك الى انقضاء هذه السنين
 المسماة فيه . قلت فاذا اقر بما في هذا الكتاب له تنقضى هذه الاجارة بموت احدهما قال
 لا . قلت ولم قال لان المواجه اقر ان ذلك الرجل امره ووكله بان يواجر ذلك ويدفعه
 معاملة وكذلك اقر المستأجر كذلك ان رجلا امره ان يستأجر ذلك معاملة بما يقع عليه
 المعاملة ولا يقع عليه الاجارة فيتم الاذن بينهما على ما عقدا ولا يبطل ذلك بموت احدهما
 . قلت فان اراد ان يستأجر سهما من بيت رحا واحجاره فيه كيف يكتب قال يكتب
 هذا ما شهد عليه الشهود المسمون في هذا الكتاب شهدوا ان فلان بن فلان الثلاثي وفلان
 ابن فلان اقرروا عندم واشهدوم على انفسهم في صحة عقولهم وابدانهم وجواز امورهم
 طائمين غير مكرهين ولا علة بهم من مرض ولا غيره في شهر كذا من سنة كذا وكذا
 ان رجلا حرا من المسلمين جائز الامر له وعليه قد عرفوه بعينه واسمه ونسبه دفع كذا
 سهما من كذا وكذا سهما من جميع بيت الرحا والاحجار الثلاثة اللواتي في هذا
 البيت ومن جميع المسطح الذي ينقي فيه الطعام لهذه الرحا مشاعا في جميع ذلك كله غير
 مقسوم ومحدود ذلك كله وجميع حقوقه الداخلة فيه والخارجة عنه الى فلان بن فلان
 وفلان بن فلان المسمين في هذا الكتاب وهذا البيت الذي فيه الاحجار الثلاثة والمسطح
 الذي ينقي فيه الطعام لهذه الرحا والقرية المعروفة بكذا التي هي في سطوح كذا من
 رستاق كذا بجميع هذا البيت الذي له عبارة الثلاثة والمسطح ويشتمل على ذلك كله
 ويحيط به حدود اربعة الحد الاول ينتهي الى كذا والثاني والثالث والرابع اقر فلان
 وفلان وفلان بن فلان ان هذا الرجل الحر المسلم الذي عرفوه الموصوف اخره في هذا
 الكتاب دفع هذا الكذا والكذا السهم من الكذا والكذا السهم من جميع بيت الرحا

الذي فيه الاحجار الثلاثة ومن جميع المسطح المحدود جميع ذلك الموصوف في هذا
 الكتاب مشاعا في جميع ذلك كله غير منقسم بمحدود جميع حقوقه الداخلة فيه والخارجة
 عنه الى فلان بن فلان وفلان بن فلان المسمين في هذا الكتاب وامرهم ان يواجروا ذلك
 ممن راوا ان يواجروه من الناس كلهم بما راوا من السنين والشهود بما راوه من الاجر
 وان يملوا في جميع ذلك بتمامه بعينه واجاز امرهم في ذلك كله وما عملوا فيه من
 شيء وقبل فلان وفلان بنوا فلان المسمون في هذا الكتاب من ذلك الرجل الحر المسلم
 ما جعله اليهم من ذلك على ما سمى ووصف في هذا الكتاب وتولوا القيام به
 وقضوا جميعا منه جميع هذه السهم المسماة الموصوف امرها في هذا الكتاب وصارت في
 ايديهم فاقر فلان بن فلان وهذا النفر المسمون في هذا الكتاب ان رجلا حرا من
 المسلمين جائز الامر له وعليه قد عرفوه بعينه واسمه ونسبه جعل الى فلان بن
 فلان المسمى في هذا الكتاب ان يستأجر جميع بيت الرحا الذي فيه الاحجار الثلاثة
 والمسطح المنسوب الي هذه الرحا المحدود جميع ذلك كله الموصوف في هذا الكتاب
 من السنين والشهود بكذا وكذا من الاجر وان يعمل في جميع ذلك كله براهه واقامه
 في ذلك مقام امره واجاز امره في جميع ذلك كله وما عمل فيه من شيء وقبل فلان بن
 فلان ذلك الحر المسلم ما جعل اليه من ذلك على ما سمى ووصف فيه وتولوا القيام ومسمى ان
 فلانا بعد ذلك كله فلانا وفلانا بنى فلان المسمين في هذا الكتاب ان يواجروا
 جميع هذه الكذا والكذا سهما من جميع بيت الرحا الذي فيه هذه الاحجار الثلاثة والمسطح
 المحدود ذلك كله الموصوف في هذا الكتاب مشاعا في جميع ذلك كله غير مقسوم بمحدود
 ذلك كله وبجميع حقوقه الداخلة والخارجة عنه للرجل الحر المسلم الذي وكله ان يستأجر
 ذلك مائة سنة متوالية اولها غرة شهر كذا سنة كذا واخرها سلخ شهر كذا من سنة كذا
 بكذا وكذا دينارا مئاقيل وازنة جيادا على ان الرجل الحر المسلم الذي استأجر ذلك له
 ان يستقل ذلك ويواجره من احب وراي وعلى ان يؤدي فلان بن فلان المسمى في
 هذا الكتاب الى النفر المسمين في هذا الكتاب اجرة كل سنة من هذه المائة سنة المسماة
 في هذا الكتاب عند انقضاءها فاجاب فلان وفلان بنوا فلان الى جميع ذلك اسبه
 الذي سألهم بما سمى ووصف في هذا الكتاب واجروه للرجل الحر المسلم الذي جعل الى
 فلان بن فلان ان يستأجره جميع هذه الكذا وكذا سهما من بيت الرحا والمسطح
 المحدود جميع ذلك كله الموصوف في هذا الكتاب مشاعا من جميع ذلك كله غير مقسوم
 بمحدود ذلك كله وجميع الحقوق الداخلة فيه والخارجة عنه وبجميع هذه السهام الواقعة عليها

هذه الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب من الاحجار الثلاثة اللواتي في هذا الكتاب
وادواتها من الحديد والخشب وبخاري مياهه وطرقه ومرافقه الداخلة فيه والخارجة عنه
هذه المائة سنة التي اولها غرة شهر كذا من سنة كذا بكذا وكذا ديناراً مثاقيل ذهباً
عينا وارثة جياداً اجارة صحيحة جائزة تامة وقبل فلان بن فلان ذلك منها وقبله منه
فانقذت هذه الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب بين فلان بن فلان وبين هولاء النفر
المسلمين في هذا الكتاب للرجل الذي جعله الى محمد بن عبد الله ان يستاجر ذلك له
اجارة صحيحة جائزة تامة على ما سمي ووصف في هذا الكتاب جميع ما وقعت عليه عقدة
هذه الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب يدفعها ذلك اليه في غرة شهر كذا من سنة كذا
مرفقاً غيد مشغول وذلك بعد ان عرف فلان بن فلان وهولاء النفر المسلمين في هذا
الكتاب جميع ما وقعت عليه هذه الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب وبعد ان اقر فلان بن
فلان انه قد نظر الى جميع هذا البيت والرحا والاحتجار اللواتي في هذا البيت والمسطح
الذي بين بيت الرحا ونجز جميع ذلك كله ورضيه وتفرقوا بعد عقدة هذه الاجارة
وتصحيحها بينهم عن تراش منهم جميعاً لجميع ذلك كله فان اراد ان يعمل لم الاجر كتب
في ذلك الموضع ثم ان فلانا وفلانا وفلانا بن فلان بعد ذلك كله سألوا فلان بن فلان
على غير شرط كان في عقدة هذه الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب ان يعمل لم اجر هذه
المائة سنة المسماة في هذا الكتاب على انهم ضامنون لفلان بن فلان الذي وجب له
الرجوع بشيء من ذلك لسبب من الاسباب وعلى كل واحد منهم كفيل ضامن عن
صاحبه بامر صاحبه لفلان بجميع الذي لفلان على ما احبه بسبب الاجارة والضمان
الموصوفين في هذا الكتاب على ان لفلان بن فلان ان يأخذ بجميع ذلك كله ايها شاء ان
شاء اخذهم بذلك جميعاً وان شاء اخذهم به كيف شاء ومقي شاء وكما شاء واحداً بعد
واحد وجميعاً وشقي ولا يراة لكل واحد منهم باخذ فلان احدهم بذلك دون اصحابه حتى
يستوفي جميع ذلك كله وكل واحد منهم كفيل بانفس اصحابه امر اصحابه فلان بن فلان
كلما وجب له الرجوع بشيء من ذلك وكل واحد منهم وكيل لاصحابه امر اصحابه في
خصومة فلان بن فلان فيما يطالب به اصحابه في ذلك من حق وقبل كل واحد منهم الوكالة
في ذلك من اصحابه بمحض من اصحابه فاجابهم فلان بن فلان الى جميع الذي سألوه بما
سمي ووصف في هذا الكتاب وعجل لم اجرة جميع هذه المائة سنة المسماة في هذا الكتاب
ودفع اليهم ذلك وقبضوه منه تاماً وافياً وهو كذا وكذا ديناراً مثاقيل ذهباً جياداً وكان
دفع فلان بن فلان ذلك اليهم على ما شرطوا له على انفسهم من الضمان الموصوف في هذا
الكتاب وقبل فلان بن فلان منهم جميع هذا الضمان الموصوف في هذا الكتاب في الكفالة

والوكالة بمخاطبته ايام على ذلك كله اشهد فلان بن فلان وفلان بن فلان وفلان بن فلان على
انفسهم بجميع ما سمي ووصف في هذا الكتاب واقرؤا بجميع ما فيه والزموه انفسهم بمدان قري
عليهم فاقرؤا بنعيمه ومعرفته حرفياً في شهر كذا في سنة كذا - قلت اليس انتقاض الاجارة
بان كتبت الاجارة لانسان لا يعرف ولا ينتقض الاجارة بموته ان مات واحتيطت بان
رجلاً حراً مسلماً امر فلان بن فلان ان يستاجرها له على ما سمي ووصف في هذا الكتاب
ووصف من شرائطها بان لا ينتقض الاجارة بموته فكيف تنتقض به الآن تنتقض بعد
هذا الاحتياط قال ان استحق هذه الاجارة او هذه الارض التي استوجرت انسان انتقضت
هذه الاجارة - قلت بان لم يستحقها انسان فماذا تنتقض به الاجارة قال ان خربت هذه
الرحا او تمطت باقطع الماء عنها انتقضت الاجارة قال وكذلك الارض ان غلبت
عليها دجلة او الفرات ففرقت فلم يفيض عنها الماء او غلب عليها واد من الاودية فصارت
لجة لا تصلح للزراع او صارت سبخة لا تزرع ولا تصلح للزراع انتقضت الاجارة فيها وكذلك
كل ما اخرجها من حال الزرع الى حال لا تصلح فيه للزراع بطلت الاجارة فيها قال نعم قلت
فالرجل يريد ان يواجر ارضه من رجل فلا يامن من ان يخرج الارض من يديه انه
ان ضمنه اياها لم يجوز الضمان لانها من اجرة ذلك والاجارة في يدى المستاجر على الامانة
وقد اخبرت بما في ذلك من الحيلة قبل في هذا حيلة غير ما ذكرت قال نعم - قلت وما
هي قال يبيع صاحب الارض هذه الارض عن يثق به ويشهد له على ذلك او يقرها لانسان
يثق به فيشهد على ذلك ويسلمها اليه بحضرة شهود بمعاينة القبض ثم يواجرها بعد ذلك من
الرجل فيكون تاريخ الاجارة بعد تاريخ الشراء والافرار فاذا انتقضت هذه الاجارة فلان
ردوا المستاجر على صاحبه بعد انقضاء الاجارة والا جاء المشتري واقام البينة على ذلك فان
المستاجر في معنى الغاصب وكان له ان يأخذ بقيمتها على مذهب محمد بن الحسن رحمه الله
تعالى ولا بدع ان يكتب في كتاب الاجارة وكالة المستاجر للمواجر في قبضها بعد وفاته
- قلت فان قال لصاحب الارض لست آمن ان يغيب هذا المستاجر فاما الوكالة في قبضها
والوصية في ذلك فقد احتطت بها فان وجب لي عليه من الاجر شيء والا فليس طالب
له قال ياخذ منه ضميناً بالاجر فيقول وقد ضمن فلان عن فلان له لان بامره جميع
ما وجب ويجب لفلان على فلان من بعده هذه الضبعة المحدودة الموصوفة في هذا الكتاب
ويجمل المستاجر الضامن وكيله في خصومة المواجر وما يطالب به من الاجرة المسماة في هذا
الكتاب ويؤكد الوكالة والضمان ويحمله وصيه بعد وفاته في جميع الذي وكله به مما سمي
ووصف في هذا الكتاب فيكون في هذا احتياطاً في الاجر ان شاء الله تعالى - قلت فان
كان يريد ان كان يقع له الارض مزارعة قال فذلك جائز بقران ذلك على

سبيل المزارعة والله اعلم . قلت وكذلك لو اخذت خلا نذيره لمعاملة او اخذت شجرة
قال نعم الامر في ذلك كله سواء اذا اقر بذلك علي هذا ابي علي هذا السبيل جاز
ذلك . قلت فهل للذي اجر ان يقبض الاجر لكل اذافي سنة من هذه السنين ابدأ حتى
تتقضى قال نعم وكذلك ياخذ اجرة الصم الذي للمعاملة قال نعم . قلت فان حدث
علي المؤجر حدث الموت قال له ان يوصي بذلك الى من شاء ويقوم وصيه بذلك مقامه
في ذلك . قلت فان حدث الموت علي المستأجر قال فالاجرة عليه في ماله . قلت فما
القول في ماله هل يقسمه الوارث اذا كان الامر علي هذا قال الاجر في ماله فان
اقتسموا ما لم يتبعوا من ذلك الا ترى ان الدرك قد يشتمل الانسان فيقسم ماله ثم يدرك
الدرك بعد ذلك فيكون ذلك في مال الضامن الا ترى ان رجلاً لو استأجر من رجل داراً
عشر سنين كل سنة بالف درهم وضمن رجل عن المستأجر لصاحب الدار جميع ما يجب
عليه وله من الاجرة علي المستأجر ثم مات الضامن بعد سنة من السنين اي من هذه
الاجارة ان الضامن جائز علي حاله وجميع ما يجب من اجرة ذلك فهو علي الضامن في ماله
لا يبتطل ذلك عنه وكذلك المستأجر اي امر المستأجر كذلك فان اراد الذي اجر هذه
الضيعة ان يتجمل الاجر السنين كلها فاجابه المستأجر الى ذلك فهو جائز
رجلان لكل واحد منهما ارض فاراد كل واحد منهما ان ياخذ ارض صاحبه مزارعة
بارضه قال لا يجوز ذلك والله اعلم . قلت فما الحيلة في ذلك قال ان يؤجر احدهما من
صاحبه ارضه بدرام او بدنانير او بعرض من العروض فيجوز ذلك . قلت وكذلك مكفي
دار بسكفي دار وخدمة عبد بخدمة عبداً وركوب دابة بركوب دابة قال هذا كله سواء
والسبيل فيه ان يؤجر ذلك كله علي ما وصفت . قلت فان استأجر داراً بخدمة عبد
قال جائز اذا اختلف ذلك فهو جائز . قلت ارايت رجلاً استأجر عبداً لخدمته سنة بمائة
درهم ويطعم العبد قال لا يجوز ذلك . قلت فما الحيلة فيه حتى يجوز قال ينظر الى مقدار
طعام العبد هذه السنة فيزيد علي المائة درهم التي هي اجرة الغلام ثم يوكل رب العبد
المستأجر بان يطعم هذا العبد من الكدا الكدا ما يكفيه فان اراد ان يبرأ من ذلك
نظر الى مقدار الطعام كم مبلغه فاملف المؤجر ولم يقبضه ثم يدفعه المؤجر الى
المستأجر لينفق علي العبد في طعامه . قلت وكذلك علف الدابة قال نعم لان
هذا مجهول الا ترى ان ابا حنيفة رحمه الله تعالى استحسن ان يجوز ذلك في الظئر خاصة
قلت ارايت رجلاً استأجر داراً مشاهرة فخاف ان لا يسكنها شهراً او شهرين فان
دخل في الشهر الآخر يوم او يومان وهو ساكن في الدار يلزمه اجرة الشهر كله قال
الحيلة في ذلك ان يستأجرها بمائة كل يوم بكذا وكذا فتي سافر عنها فلا يلزمه الا اجرة

ما سكن . قلت ارايت رجلاً يستأجر العبد لخدمته مشاهرة فاراد ان يؤجره من غيره
قال له ذلك . قلت فان استفضل من اجره شيئاً هل يطيب ذلك له قال لا . قلت
فما الحيلة حتى يطيب له الفحل قال يدفع مع الغلام شيئاً اما قميصاً او ثوباً غيره فيقول
قد اجرتك هذا العبد وهذا القميص كل شهر بكذا وكذا فيطيب له الفضل في ذلك
عما كان استأجر العبد به قال وكذلك ان استأجر دابة مشاهرة فاراد ان يستفضل
في كرائها فان كان استأجرها بغير سرج ثم اسرجها بسرج من عنده واجرها مع
السرج طاب ذلك له قال واما الدابة اذا استأجرها ليركبها هو او ليركبها انساناً بعينه لم
يكن له ان يؤجرها من احد لان الركوب مختلف . قلت فان استأجر داراً فاراد ان
يؤجرها ويستفضل من كرائها قال لا يطيب له ذلك . قلت فما الحيلة في ذلك حتى
يطيب له الفضل قال ان رثها بماء او طين كان له الفضل وكذلك الارض ليدأجرها
قال ان كرا انهارها واسراها او عمل لها مسنة او عمل فيها عملاً يكون زائداً فيها طاب
له الفضل من كرائها . قلت فان استأجر دابة مشاهرة كل شهر بدرام معلومة وعلق
الدابة او كان غلاماً فاستأجره في كل شهر بدرام مساة وطعامه قال لا يجوز ذلك و
اجارة فاسدة . قلت فما الحيلة في ذلك حتى تجوز الاجارة قال ينظر كم مقدار علف الدابة
في كل شهر ويزيده علي الدرهم التي سماها كل شهر وانما استحسن الامام ابو حنيفة رضي
الله تعالى عنه ان يجيز الطعام في الظئر خاصة وهو ان يستأجر الرجل المرأة ترضع ولده
في كل شهر بدرام مساة وطعامها فاجاز ذلك استحساناً قال لانه من امور الناس وقال
غيره من اصحابنا لا يجوز ذلك ولكن ينظر مقدار طعام الظئر في الشهر فيزيد علي الدرهم
قلت رجل اراد ان يستأجر من رجل ارضاً سنين معلومة بمال مسعى وفي الارض عين
يخرج منها القار او عين يخرج منها النفط فاراد ان يكون العين في يده ويخرج منها القار
او النفط ولا يخرج من يده ان حدث بالمؤجر حدث الموت فما الوجه في ذلك قال الوجه
في ذلك ان يستأجر منه الارض سنين مساة بمال معلوم ويشترط ان له ان يزرع هذه
الارض ما شاء من غلات الشتاء والصيف ويكتب عليه بذلك كتاباً علي ما يكتب
الاجارات . قلت فعين القير وعين النفط يقع عليهما الاجارة قال لا يقع عليهما الاجارة
قلت فما الحيلة للمستأجر في ان يستغل هاتين العينين هذه السنين قال يقر صاحب الارض
ان العينين في يدي المستأجر هذه السنين له ان يستغلها . قلت وهل يجوز الاقرار قال
نعم الاقرار جائز . قلت فما يوجب هذا الاقرار فانما يقرانها في يديه سنين معلومة
يستغلها وليس هو اقرار بملكه لها والاجارة لا تنفع عليهما والمعاملة لا تجوز فعلي ابي شيبه
يحمل هذا الاقرار قال ما اجد له وجهاً غير هذا الا الوصية . قلت وهل يجوز لرجل له عين

غير اوعين فقط يوصى له بفلتها سنين قال نعم . قلت فان مات المقر قبل ان يستكمل هذه السنين قال تبطل الوصية فيما يبقى من السنين . قلت فان اراد ان تكون في يديه او في يدى وارثه ان حدث به الموت الى تمام هذه السنين ما السبيل في ذلك للسنين وهل يعرف له وجه قال ان اقر ان حاتين العيتين والارض في يدى فلان بن فلان يستغلها كذا وكذا سنة او لما غرة شهر كذا من سنة كذا و آخرها صلح شهر كذا من سنة كذا فان حدث بفلان حدث الموت قبل تمام هذه السنين فيكون في يدى ابنه فلان ابن فلان ما بقي من هذه السنين يستغلها فلان بن فلان الى ان يستكمل هذه السنين وكذلك ان كان له ابن آخر صارت في يديه ان حدث بالابن الاول حدث الموت قبل ان يستكمل استغلال هذه السنين وان ذلك صار لكل واحد منها ما سمي له منه بامر حق واجب لازم ثابت عرفه فلان بن فلان لكل واحد من فلان وفلان ولزمه الاقرار له بذلك على ما سمي ووصف في هذا الكتاب فاذا حدث على فلان حدث الموت كان لفلان وفلان ابني فلان ان يستغلا جميع هذه العبارة ما بقي منهم احد الى ان ينتقض هذه السنون المسماة في هذا الكتاب . قلت ارايت ارضا فيها زرع اراد رجل ان يستاجرها قال لا يجوز ذلك . قلت فما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يبيع رب الارض الزرع الذي في هذه الارض من هذا الرجل الذي يريد ان يستاجرها ثم يؤجره الارض بعد ذلك فتجوز الاجارة . قلت فان كان فيها نخل وشجر فيه ثمرة قال يبيع الثمر الذي في ذلك النخل والشجر ثم ياذن له في ترك ذلك الى ان يدرك . قلت فان قال المشتري لذلك لا آمن صاحب الارض ان ياخذني بجذاذ هذه الثمرة قبل بلوغها قال الحيلة في ذلك ان يشتري الذي في النخل والشجر ثم يقرب النخل ان هذا النخل والشجر بارضه في يدى هذا المشتري الثمر اشهر معلومة بقدر ما يبلغ الثمر فيه بامر حق واجب عرف ذلك له وانه ليس له اخراج ذلك من يديه الى هذا الوقت فاذا فعل ذلك لم يكن لصاحب الارض ان يعترض له .

باب الوكالة

رجل امر رجلا ان يبيع جارية له فاراد الوكيل ان يشتريها لنفسه ما الحيلة في ذلك قال يقول لمولى الجارية قد وكلتني ببيع هذه الجارية واجزت امرى فيها وما عملت به في هذا من شيء فاذا قال ذلك وقبل الوكالة فينبغي للوكيل ان يوكل وكىلا للامر انه يبيع هذه الجارية ثم يشتريها الوكيل الاول من هذا الوكيل الثاني فيجوز ذلك له . قلت اليس هذا الوكيل الثاني هو الوكيل الاول قال لا لان المولى قال للوكيل الاول قد اجرت امرك في هذه الوكالة وفي امر هذه الجارية وما عملت من شيء في ذلك كان الوكيل الثاني

وكىلا لمولى الجارية لان وكالته انما جاءت من قبله . قلت فان لم يكن المولى اجاز امر الوكيل الاول فهل للوكيل حيلة ان يشتري هذه الجارية قال نعم . قلت وما هي قال يبيعها من رجل ويستقن ثمنها ويكون الرجل الذي يبيعها منه من يثق به فاذا وجب البيع له قال له بعد ذلك اقلني من هذا البيع في هذه الجارية فاذا اقاله البيع فيها صارت هذه الجارية له . قلت وكذلك ان سأل له ان يوليه اياها فوله او قال يبيعها فبأه اياها قال نعم ذلك كله جائز والجارية للوكيل . قلت ارايت الموصى له ان يشتري من مناع الميت شيئا لنفسه قال لا . قلت فما الحيلة في ذلك قال الحيلة له ما قلناه في الوكيل وهو بمنزلة في جميع ما وصفته لك . قلت ارايت رجلا وكل رجلا ان يشتري له جارية بعينها او دارا او ضيعة بعينها فقبل الوكيل الوكالة ثم اراد ان يشتري ذلك لنفسه ما الحيلة في ذلك قال الحيلة له في ذلك ان كان الامر امره ان يشتريها بثمن معلوم ان يشتريها بخلاف ذلك الثمن الذي امره بان كان امره ان يشتريها بالالف درهم فاشترها بالالف درهم وعشرة دراهم او اشترها هذا الوكيل بخمسين دينارا وكذلك للوكيل ان يشتريها بعرض من العروض راذا كان امره ان يشتريها بمائة دينار فاشترها بمائة دينار ودينار قال نعم للوكيل ولا تكون للامر . قلت ارايت ان كان امره ان يشتريها بالالف درهم فاشترها بالالف وعشرة دراهم او اشترها بخمسين دينارا قال نعم للوكيل ولا يكون للامر شيء . قلت فان امره ان يشتريها ولم يسم له ثمنًا قال فان اشترها بدينار او دينارين فهي للامر . قلت فما الحيلة في ذلك حتى يشتريها لنفسه . قال ان اشترها بمحطة بعينها او بغير عينها او بشعير بعينه او غير عينه او اشترها بثوب بثمن او بعرض من العروض فهي للوكيل ولا تكون للامر . قلت فان اشترها بالالف وبثوب بعينه او بالالف درهم وبعرض من العروض بعينه مع الالف درهم واشتري الضيعة او الدار بمائة الف درهم ويبعد او جارية مع المائة الالف او بثوب او بكر حنطة مع الدراهم . قال فالضيعة للوكيل ولا تكون للامر اذا ادخل في الثمن عرضا من العروض صارت للوكيل . قلت فلم لا تكون للامر فيما اصاب المائة الالف درهم ويكون ما اصاب العبد او العرض الذي مع المائة او الالف للوكيل قال لا يكون للامر منها شيء من قبل انه امره ان يشتري له الضيعة كلها فلو جعلها للامر حصه المائة او الالف صار له بعضها وصار للوكيل بعضها وهذا شيء لا يجوز ولكنها تكون للوكيل دين الامر . قلت ففي هذا شيء غير هذا قال نعم . قلت وما هو . قال ان امر الوكيل انما انما فاشتري ذلك الشيء وليس الوكيل حاضرا لذلك فهو للوكيل ولا يكون للامر . قلت فان قال الوكيل الاول للوكيل الثاني ان فلانا وكلني في شراء هذه الضيعة وقد وكلتني ان تشتريها فاشترها الوكيل الثاني . قال نعم

لوكيل الاول ولا تكون للامر الا ان يكون الامر قال للوكيل الاول اعمل في ذلك
برايتك فان كان قال له اعمل فيه برايتك فهي للامر ان اشتراها بدراهم او دنانير او غير
ذلك . قلت ارايت هذا الوكيل اذا امره رجل ان يشتري له شيئا مما وصفت فاحتال
بشيء مما ذكرت حتي اشترى ذلك لنفسه هل يسمعه ذلك قال هذا موسع عليه الا نري
انه لو فسخ الوكالة ثم اشترى ذلك لم يكن جائزا على الموكل له وكذلك هذا . قلت وكذلك
الرجل يوكل الرجل ببيع الشيء فيختال في شراء ذلك لنفسه . قال هو جائز ولست اكراه
ذلك اذا كان قد استقصى في الثمن الذي باعه به . قلت ارايت الرجل يامر الرجل
ان يشتري له المتاع من بلد في من البلدان يخاف الوكيل ان يبعث بالمتاع مع غيره
فيضمن ما الحيلة في ذلك . قال الحيلة فيه ان يقول الذي وكله اجعل الامر الى في ذلك ان
اعمل فيه برأيي فاذا فوض ذلك اليه وقال له اعمل فيه برأيك فان بعت بالمتاع او اودع
المال فلا ضمان عليه في ذلك . قلت الرجل يوكل الرجل ببيع ضيعة او جارية او غلام
او غيرك وليس يا من الوكيل فيبيع ذلك ويأخذ الثمن فيدفعه الي الذي وكله ثم يرد
المشتري ذلك عليه ببيع او يستحق ذلك فيحتاج ان يرد الثمن . قال الحيلة في ذلك
ان يوكل الوكيل رجلا غيره فيبيع ذلك الذي يامره الوكيل بمحض من الوكيل ذلك
الشيء فيجوز البيع ولا يكون الوكيل الاول وكيلا في الخصومة في ذلك ان استحق او اراد
المشتري ان يرد ببيع . قلت فان قال الوكيل الثاني للوكيل الاول ضمن الدرك حتي
اذا طلب ذلك المشتري قال ان ضمن الدرك الوكيل الثاني للوكيل الاول
ثم وجد المشتري عيبا لم يكن الضامن خصما له في ذلك وكذلك ان خصم الوكيل
الذي باعه في ذلك فقص له عليه يرد له على ضامن الدرك صليل في الثمن
قال لا في الوكيل يبيع الشيء من رجل فاراده المشتري على ان يحيط عنه من الثمن
شيئا . قال ان حط الوكيل شيئا كان الحط في ماله في قول الامام ابي حنيفة رضي الله
تعالى عنه واعادنا بيركه واما في قول ابي يوسف رحمه الله فان الحط لا يجوز . قلت ما الحيلة
في ذلك حتي يجوز الحط قال يجب الوكيل للمشتري دراهم او دنانير فاذا قبضها المشتري
قضاها الوكيل من ثمن العبد فيكون ذلك بمنزلة الحط ويسلم المشتري في قول ابي يوسف وابي
حنيفة رضي الله تعالى عنهما . قلت ارايت الرجل هل له ان يشتري من متاع ابنه
الصغير شيئا . قال نعم شراؤه جائز من متاع ابنه ما اشترى . قلت فهل له ان يبيع من
متاعه شيئا لابنه الصغير قال نعم ذلك جائز . قلت فاذا اشترى من متاع ابنه شيئا بمائة
دينار اليس تكون المائة دينار عليه فكيف يبرئ منها . قال الوجه في ذلك ان يخرج الاب
مائة دينار من ماله فيقول اني قد اشتريت من متاع ابني كذا وكذا بمائة دينار وهذه مائة

دينار فقد اخرجتها من مالي ثمتا لهذا الذي ابتعته وقد قبضتها لابني تكون في يدي ويشهد
على ذلك . قلت فما تقول في الجد ابي الاب اذا كان الاب ميتا ولم يكن الاب اوصى
الي احد هل له ان يشتري من متاع ابن ابنه او يبيع منه قال نعم هو في ذلك بمنزلة الاب
اذا لم يكن الاب حيا ولم يوص الى احد . قلت ارايت رجلا امر رجلا ان يبيع جارية له
وامره رجل ان يشتري له هذه الجارية هل يجوز ذلك له ذلك لا . قلت فما الحيلة في
ذلك حتي يجوز له قال الحيلة في ذلك ان يبيعها الوكيل عن يثق به بضمن يستقصي فيه
فاذا وجب البيع اشتراها بعد ذلك من المشتري للذي امره ان يشتريها له فتصير للامر الذي
امره ان يشتريها له . قلت اني هذا شيء غير هذا قل ثم يقول الوكيل للرجل الذي امره
ببيعها امر امر في بيع هذه الجارية وما علمت في ذلك من شيء فاذا فعل صاحب الجارية
ذلك قبل الوكيل الوكالة ثم يوكل الوكيل رجلا يبيع هذه الجارية ويقبل الوكيل الوكالة ثم
يشتريها الوكيل الاول من الوكيل الثاني للرجل الذي امره ان يشتريها له فتصير الجارية لذلك الرجل
قلت ارايت رجلا امر رجلا ان يشتري له ضيعة او دارا فقال البائع اكراه ان اكتب
اني قبضت الثمن من مال فلان يعني الامر فلا آمن ان يقول لم امر فلانا ان يشتري
ذلك لي فيرجع على بائني ناراد الحيلة في ذلك . قال ان كتب الشراء ولم يكتب فيه هذا
ما اشترى فلان من فلان لفلان بامره وماله ولم يكتب في موضع قبض فلان جميع الثمن
من مال فلان فاذا فرغ من كتاب الشراء اقر المشتري اقرارا انفرد به انه قد قبض الثمن من
مال فلان الامر ثم يوكله بالرجوع بما يجب له منه لسبب الدرك وهذا جائز ولا يرجع على
البائع منه شيء . قلت فان قال المشتري لست آمن اذا اقررت بهذا ان يرجع على
الامر فيقول لم امرك بالشراء ولا يست لي عليه بينة بانه امرني بذلك ما الوجه في ذلك
قل الوجه ان تكتب في كتاب قبض فلان اتني البائع جميع الثمن من فلان ولا يكتب
من مال فلان لم يلحق المشتري في ذلك شيء . فان قال قائل اني هذا امر من مال الامر لان
المشتري ان يرجع بالثمن على الامر فيأخذ منه وان لم يأخذ الا ان منه فاستحق هذه
الدار لم يكن للامر ان يرجع بالثمن على احد قيل في ذلك شيء يكون فيه السلامة لهم
جميعا قال نعم . قلت وما هو قال يقر في اسفل الكتاب بعد تمام الشراء والاشهاد عليه فيقر
المشتري ويشهد على نفسه ان الثمن الذي اقر به البائع في هذا الكتاب انه قبضه من
فلان يعني الامر وان فلانا قد قبض جميع هذا الثمن للبائع عن يوكله بالرجوع بما يجب ويوصي
اليه في ذلك ويؤكد ذلك ويسلم انقوم جميعا . وان كان استحقاق يرجع الامر بالثمن
يوكله المشتري اياه بذلك او باقراره الذي وصفناه من قبل ان المشتري اذا اقر ان الامر
هو الذي نقد الثمن للبائع عنه فلم يقر انه هو الذي دفع ذلك من مال الامر ولا اقر البائع

انه قد قبضت ذلك من مال الامر فلا يكون للمشتري ان يرجع على الامر فيقول رد على
الثن لاني قدت الثمن من مالي عنك . باب الكفالة . رجل له على رجلين
من مال وكل واحد منها كغليل ضامن عن صاحبه فوكل الطالب وكيفا في قبض ماله قبلهما
والخصومة في ذلك فقال احد الرجلين للوكيل خذ مني ما على خاصة نفسي وهو النصف
وابرئني من الضمان عن صاحبي قال ان كان الطالب اجاز امره في ذلك جاز ان يفعل ماسا له
الرجل من البراءة . قلت فان لم يكن الطالب اجاز له ذلك ولكن اجاز اقراره قال ان
اقر ان الذي وكفه كان ابراء من ضمانه ما على شريكه جاز ذلك وبأخذ منه النصف الذي
عليه في خاصة نفسه وبقر له بهذا . قلت فان كان الطالب لم يجوز اقراره عليه ما لا بد
يجب عليه في ذلك ان اقر بهذا قال يخرج من الوكالة في مطابقة هذا بالضمان ويكون له
ان يطالب الشريك وليس له ان يطالب هذا بعد اقراره له بان صاحب المال قد ابراء
من ضمانه عن شريكه فاذا جاء الطالب كان له ان يطالب بذلك الشريك والله سبحانه
ونعالى اعلم

باب الشركة

قلت ارايت رجلين ارادا ان يشتركا ومع احدهما مائة دينار ومع الآخر الف درهم
تخافا ان يضيع احد المالكين قبل ان يشتريا بالمائة شيئا فيكون ما يضيع من مال صاحبه
وارادا ان يكون ذلك عليهما ما الحيلة في ذلك . قال الحيلة في ذلك ان يبيع صاحب
الدينارين نصف الدينارين من صاحب الدرهم بنصف الدرهم فاذا فعل ذلك صار المالان
جميعا نصفين بينهما فباع المالكين ضاع كل واحد منهما جميعا وتعاقدان الشركة على ما يريدان
قلت فان كان لاحدهما متاع ومع الآخر مال فارادا ان يشتركا قال لا يجوز الشركة
في المتاع . قلت فما الحيلة في ذلك حتى تجوز . قلت يبيع صاحب المتاع من صاحب المال
بنصف ذلك المال فيصير المتاع والمال بينهما نصفين ثم يتعاقدان الشركة على ما يريدان
قلت فان كانت مع كل واحد متاع واراد الشركة قال لا يجوز الشركة . قلت فما الحيلة
في ذلك قال يبيع كل واحد منهما نصف متاعه من صاحبه بنصف متاع صاحبه ويتقاضيان
ويتفقان ويشتركان على ما يتفقان عليه . قلت ارايت ان كان متاع احدهما اكثر من متاع
الآخر وليست الشركة بينهما نصفين قال الوجه في ذلك ان ينظر فان كان متاع احدهما
قيمة اربعة الاف درهم وقيمة متاع الآخر الف باع الذي قيمة متاعه اربعة الاف درهم
اربعة اجناس متاعه من متاع صاحبه بخمسة متاع صاحب المال الكثير فيصير المتاع كله
بينهما اجناسا لصاحب المتاع الكثير اربعة اجناس وللآخر خمسة المتاع جميعا . قلت ارايت
رجلين مع احدهما الف درهم ومع الآخر الف درهم فان ارادا ان يشتركا على ان يبيع

بينهما نصفان والوضيعة عليها لشدان قال لا يجوز هذه الشركة فان اشتركا على هذا كان
الربح بينهما بحاسبة والوضيعة على قدر رؤس الاموال قلت فما الحيلة في ذلك حتى يكون
الربح والوضيعة نصفين قال الحيلة في ذلك ان يقرض صاحب الدينارين صاحب الف
خمسة ادرهم من ماله ثم يشتركان على ان الربح والوضيعة بينهما نصفان فيجوز الشركة على
هذا . قلت فان كان مع احدهما خمسة الاف ومع الآخر الف فارادا ان يشتركا على ان
الربح بينهما نصفان والوضيعة عليها الثلثا قلت هذا لا يجوز . قلت فما الحيلة في ذلك حتى
يجوز الشركة على ما ارادا قال يقرض صاحب الخمسة الاف صاحب الف من الخمسة
الف درهم التي درهم ثم يشتركان على ان الربح بينهما نصفان والوضيعة الثلثا فيجوز الشركة
على هذا . قلت فان كان رجل معه مال والآخر لا مال له فارادا ان يشتركا على ان يعلا
بال صاحب المال على ان الربح بينهما نصفين قال لا يجوز هذه الشركة . قلت فما الحيلة في
ذلك حتى يجوز الشركة قال يقرضه نصف المال ثم يشاركه على ما يريد وان كره ان
يقرضه نصف المال فيقرضه عشرة دراهم ثم يشاركه على ان رأس ما بقي في يده من المال
ورأس مال الآخر هذه عشرة دراهم على ان الربح بينهما على ما يريدان . قلت ارايت
الشريكين اذا اراد احدهما ان ينقض الشركة التي بينهما وشريكه غائب فما الوجه في ذلك
قال الحيلة فيه ان يوكل وكيفا بسير الى شريكه فيقول له ان فلانا شريكك يقول انك
قد فقت الشركة التي بيني وبينك وفقت الشركة وبشهادتي بذلك فاذا فعل
انتقضت شركتهما وبطلت . قلت شريكان في تجارة ارادا ان يسترقا ولهما ديون على الناس
وعليهما ديون فاراد احدهما ان يتفرد بالدين الذي غلب على الناس واراد الاخر ان يبرأ
من الدين التي عليهما للناس قال الحيلة في ذلك ان يقر الشريك الذي يريد ان يبرأ
من الدين ان جميع ما باسمه وباسم شريكه فلان بن فلان من الدين الذي على الناس وهو
على فلان كذا وعلى فلان كذا ويسمى جميع ما باسمهما من الدين على رجل وينسب كل
واحد منهما الى ابيه وجده وما يعرف به ويقر ان هذا المال كله لشريكه فلان بن فلان
وفي ملكه دونه ودون الناس كلهم جميعا بامر حق واجب ثبت لازم عهده لشريكه فلان
وبوكفه بقبضه ويحمله وبمجه . قلت ذلك فيصير هذا الدين لشريكه قال واما الدين الذي
للناس عليها فان الحيلة فيه ان يقر هذا الشريك الذي يريد ان يتفرد بالدين ان عليه
ديونا للناس منهم فلان له عليه كذا ومنهم فلان له عليه كذا فيسمى رجلا رجلا منهم
وما لكل واحد منهم من الدين ولا يذكران ذلك من مال شريكه وبقر ان جميع هذه
الاموال المسماة في هذا الكتاب عليه لولاء الغير المسمين في هذا الكتاب دين فلان
بن فلان اعني شريكه وانه كان امر فلانا هذا فضمن فيه بامره جميع هذه الديون

الموصوف امرها في هذا الكتاب **توبيخ** ما يلزم فلانا من ذلك لهؤلاء الشرف المسمى
في هذا الكتاب وجميع ما يندركه من قبل احد منهم لسبب هذه الديون ففلان الرجوع
عليه به وبوك ذلك وان كان الدين فكذلك هذا المال او يبعثه وكان في الصك ان
لكن واحد عليهما اي منه اكفيل ضامن فيه عن صاحبه ذكرت في الكتاب الذي
يكتبه شريكه ان فلان عليه كذا وكذا او ان فلانا كتب عليه وعلى فلان بذلك كتاب
صك تاريخه شهر كذا من سنة كذا وضمن كل واحد منهما ما على صاحبه من ذلك ولم
يذكر في هذا الصك ان هذا المال عليه دون فلان فلو كان ان جميع هذه الاموال
عليه لهؤلاء الشريكين في هذا الصك دون فلان وان فلانا ضمن ذلك لم علم بامره وبوك
ذلك على ما يكتب الكتاب به . فأت رجلان تعاقدتا على ضيعة يريدان شراءها فقال
كل واحد منهما لصاحبه ان اشتريت هذه الضيعة فانت شريكي فيها بالنصف قال فهذا
جائز فان اشترانا واحد منهما كانت بينهما نصيبين قلت فان اراد احدهما ان يشتريها
انفسه خاصة ولا يكون للآخر ان يشاركه فيها قال فانت امر انسانا فاشترها له وليس
الامر بمحاضر للشراء ففي الذي امر خاصة دون الآخر . قلت لم لا يكون للآخر
فيها شيء قال من قبل انهما تعاقدتا على انه ان اشترانا واحد منهما كانت بينهما فلما امر
احدهما انسانا فاشترها لم يكن هو المتيقري لما فذلك لم يشركه صاحبه فيها قال ووجه
اخر ان يسأل احدهما صاحب الضيعة ان يبيعها له على عوض مائة له فيفعل ذلك ففي
الذي وهبت له دون الآخر . قلت اوليس المية على عرض بمنزلة الشراء لوجوب
الشفعة فيها فلم لا تكون في هذا الموضع بمنزلة الشراء قالت لانهما اتفقا على ان
اشترانا احدهما فالآخر شريكه فيها وهذا ليس بشراء الا ترى انه اذا امر غيره فاشترها
له المأمور انها تكون للآخر دون الشريك الاخر فاما الشفعة ففي واجبة فيها الا ترى
انهما اذا تعاقدتا على شرائها وانتركا على ذلك فان كل واحد منهما وكيل صاحبه في
ان يشتري له النصف منها فاذا امر احدهما انسانا ان يشتريها له لم يكن المشتري له
وكيلا للشريك في شراء ذلك النصف لان الشريك اتفقا وكل شريكه الذي عاقده ان
يشتري له النصف منهما فلما وكل الشريك غيره خرج من وكالة صاحبه في النصف
فالمية في هذا الموضع ابعد من ان يأمر انسانا ان يشتريها له قال . فما نقول ان اشترانا
لاين له صنف قال فشراءه جائز ويكون لابنه نصيبا ويكون للذي عاقده على الشركة
النصف . قلت لم لا يكون للابن الاخر كما قال من قبل انه اتفقا عاقده على ان يكون
نصف واحد منهما النصف فيما اشترى المتيقري الذي عاقده الشركة واما النصف
الآخر فهو لابن المشتري لان الرجل اذا دخل في وكالة رجل في شراء سلعة له ولم يكن له

ان يتوكل في شرائها كغيره حتى يتأخر الاول او وكالة الذي كان يتوكل له فذلك هذا
حصة نفسه فهي لابنه لانه قد رضى بان اشترها لابنه واما حصة الشريك فهي للشريك
على حالها . قلت رجل له ام ولد فاراد ان يبيع لها دارا او ضيعة او متاعا ولا يكون ذلك
من ثلث ماله وذلك في صحة منه هل في ذلك حيلة قال نعم قلت وما هي قال بقر المولي
ان هذه الدار التي حدها الاول ينتهي الى كذا والثاني والثالث والرابع كذا وكذا اوان
هذا المتاع ويسميه وديصفه ويريه الشهود حتى ينظروا اليه ويكتب بذلك كتابا اقرارا
منه ويشهد عليه ان هذا الشيء لرجل حر قد عرفه وملكه وانت ذلك الرجل الذي
يتلك هذا الشيء اودع ام ولده فلانة ان اتقبل وديعة هذا الرجل اياها ذلك وانما قبضت
ذلك من الرجل اندي او عها بامر مولاهما وباذنه لما في قبيل ذلك وقبضه منه وانت
جميع هذه الدار المحدودة الموصوفة في هذا الكتاب وديعة لذلك الرجل في يدي ام ولدي
فلانة فلانية . قلت فاذا فعل ذلك لم يكن لاحد من ورثته على ذلك سبيل قال لا
والله سبحانه هو الهادي الى السواب

باب العتق

رجل له جارية فعرس عليها العتق والتدبير فكرهت ذلك وقالت البيع احب الي
فاراد ان يرمى وتوضع في موضع وهو يعلم ان الوضع يحتاج ان يحيط من اثنان هل يجوز
هذا قال لا قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز قال ان قال يبعوها في موضع وحطوا من
ثمنها الثلث او الربع او غير ذلك لم يجوز هذا الان هذه ليست بوصية لانسان بعينه
قال ولكن الذي يجوز في هذا ان يقول يبعوها من احب او حيث ارادت او حطوا
عن المشتري من ثمنها الف درهم فاذا قال هذا جائز الوصية بذلك وكان هذا بمنزلة
رجل قال قد اوصيت بثلاثي الى فلان بعينه بضمه حيث احب فاذا قالت الجارية يبعوني
من هذا الرجل كانت الوصية لذلك الرجل بعينه وجازت له . قلت فان اراد ان
تكون الوصية للجارية فقال يبعوها من ارادت او من احب او حيث احب وادفعوا اليها
بعد بيعها من ثمنها الف درهم وصية لما قال فهذا جائز فاذا اجمعت ان تباع من انسان باعوها
منه ودفعوها ودفعوها اليها من ثمنها الف درهم وكانت هذه الالف وصية للمشتري لانها كما
حببت ان تباع من انسان وحببت الالف وصية لذلك الانسان . قلت رجل له مملوك
فساله المملوك ان يديره فلم يأمر المولي ان يديره فيفعل عليه فيريد يبعه بعد ذلك
فلا يمكنه فزاره حيلة يعتق بها بعد موته ويكون له يبعه متى ما اراد ذلك ما دام حيا قال
الحيلة في ذلك ان يقول المولي للعبد ان مت في ملكي فانت حر بعد موتي فاذا قال له ذلك
تم له الامر على ما اراد فان اراد يبعه مادام حيا كان له ذلك فان مات وهو في ملكه عتق

قلت وكذلك ان قال الرجل لعبد ان مت في مرضي او سفري هذا فانت حر بعد موتي قال نعم هو مثل قوله ان مت وانت في ملكي فانت حر بعد موتي الا ان هذا ان ابري من مرضه ذلك او رجع من سفره بطل هذا القول ولم يعتق العبد بوث السيد بعد ذلك مال وكذلك ان قال ان مت ما بيني وبين عشر - بين فهو مثل هذا وله ان يبيعه في هذا كله ما دام حيا ذال وكذلك ان قال انت حر بعد موتي بسنة او يوم او شهر او باكثر من ذلك فهذه وصية وله ان يرجع فيها وهذا الوجه لا يعتق العبد فيه حتى يمتهن النوى او الوارث . قلت فجارية قالت مولاهما احب ان تنقني وزوجتي فكره ذلك المولى واراد ان يطيب نفسها ما الحيلة في ذلك قال يبيعها ممن يثق به سرا ويهب له ويقبضها الموهوب له والبيع في هذا اجود لانه لا يحتاج الى قبض ويشهد على البيع ثم دا عدولا ثم يعتقها بمحضرة اولئك الشهود ويتزوجها بخبرتهم ثم يقول للذي باعها منه اني ابيع فيها فاذا اقاله رجعت الى ملكه وانفسخ النكاح وكان له ان يطأها تلك البين ولا تلم الجارية بشيء من هذا فتغيب نفس الجارية وهي مملوكة بحالها . قلت دخل له جارية اراد ان يضعها في موضع صالح عند رجل يديرها او يتخذها ام وله ولا يبيعها فان اشترط عليه في عقد البيع فسد البيع فما الحيلة في ذلك . قال الحيلة في ذلك ان يقول المشتري اذا اشتريت هذه الجارية فهي مدبرة فاذا فعل ذلك ثم اشتراها صارت مدبرة ولم يقدر على بيعها قلت فهذا جائز في قول اصحابنا وما قول غيرنا فان هذا لا يجوز فهل من حيلة حتى يجوز هذا القول في قول من خالفنا . قال الحيلة في ذلك ان يقر هذا الذي يريد شراء الجارية ان كانت اشترى هذه الجارية من مولاهما هذا وانه دبرها بعد ما اشتراها وجعلها حرة بعد وفاته فاذا اقر بهذا عند الشهود ثم اشتراها بعد هذا والشهود لا يملكون متى اشتراها جاز اقراره على نفسه فيلزمه تدبيرها قلت لما كان المشتري ممن يذهب الى ان هذا القول لا يعمل قبل ان يملكها فلا يجب تدبيرها قال اذا اخذت الجارية بذلك الاقرار واقامت عليه تلك البينة حكم عليه بالتدبير . قلت فان قال مولاهما لا امن ان تعبرا الى قاض يرى بيع المدبر فيحكم له يبيعها فما الحيلة في ذلك . قال يشهد عليه قبل ان يبيعها منه انه كان تزوج بهذه الجارية من مولاهما تزويجا صحيحا وانها ولدت منه ولدا ثم يشترها بعد ذلك فتصير ام ولد له ولا يقدر على بيعها . قلت ففي هذا غير هذا . قال نعم بتراضي البائع والمشتري برجل ثقة عدل بينهما فيا امره ولي الجارية يبيعها من هذا الرجل بشئ ويزيد في الثمن ويشهد عليه بذلك ثم يقبض المأمور الذي باع الجارية من المشتري الثمن فالذي فارقه عليه وثقف الزيادة عليه فاذا هم يبيعها اخذه المولى الدليل ياتي الثمن

ويكون الزيادة في الثمن زيادة ثقل عليه . قلت فان خاف العدل ان يتجلفه على هذه الزيادة قال فلا يعلمه المولى ما فارقه عليه من الثمن ولكن يقول لبايع هذه الجارية بيع هذه الجارية من هذا الرجل بمائة دينار واقبض منه خمسين دينارا واقف الباقي عليه فان باع الجارية يوما ثذبه بالخسين الدينار الباقية فيجوز هذا . قلت رجل له جارية لها منه موقع فطلبها منه انسان ان يبيعها منه فكره ان يرده فاراد الحيلة ليمتد بها اخراجها من ملكه . قال الحيلة في ذلك ان لمولي هذه الجارية ان يبيعها ممن يثق به سرا ويشهد على ذلك قوما من اهل العدالة ثم يظهر انه قد اعتقها ويشهد على عتقها قوما يكونون حجة له عند الذي يطلب الجارية او يقر عنهم انها قد ولدت منه ولدا وقد امتحان خلقه ويقر بذلك وليست في ملكه بعد ما يبيعها ممن يثق به ويشهد على ما يفته له من ذلك ثم يشتريها من الذي كان باعها منه سرا فتعود الى ملكه . قلت فان قال ان فعلت هذا ثم اشتريتها يطلبها مني الرجل بعد ما قد اشتريتها فان قلت لما انها حرة عتقت بهذا القول لانها يوم اقول هذا القول هي في ملكي فيحكم القاضي بعتها وكذلك ان قلت قد ولدت مني فيكون البيع ممن يثق به من النساء اما أم وأما اخت او بنت ويتزوجها ويتركها على ملك الذي يبيعها منه ويكون له ان يطأها بالنكاح وان اقر بشيء من هذا لم يلزمه ذلك . قلت ارايت رجل له مملوك فساله ان يزوجه جارية له وامراه حرة واراد المولى ان يجيبه الى ذلك ولم يأمن ان يتغير المملوك عليه بعد التزويج فلا يمكنه فيه حيلة فاراد حيلة ان هم بان يرق بينهما كان له ذلك قال يقول ازوجك جاري ففلا تاه هذه المرأة الحرة على ان امرها في طلاقها بعد تزويجي اياها يدي كلها شئت فاذا زوجت اياها جاز الشرط فمضى رايه شيء . قلت ان يفرق بينهما قال وكذلك ان قال له في الحرة قد اذنت لك في تزويجها على ان امرها في طلاقها بعد تزويجك لها يدي كلها شئت فاذا فعل ذلك كان الامر بيد المولى . قلت ارايت عبدا بين رجلين اراد كل واحد منهما ان يدير نصيبه منه ولا يضمن واحد منهما لصاحبه شيئا في قول ابي يوسف رحمه الله تعالى . قال الحيلة في ذلك ان توكل رجلين بدير العبد عليهما جميعا في كل واحد فيقول الوكيل قد دبرتك من فلان وعن فلان او يقول قد جعلت نصيب كل واحد من فلان وفلان مديرا عنه فيكون مديرا لهما جميعا . قلت وكذلك ان اراد كل واحد منهم ان يكتائب نصيبه من هذا العبد قال نعم يوكلان بذلك رجلين يكتائب العبد عنهما جميعا . قلت فان كاتب الوكيل نصيب احدهما اليه قد صار في قول بعض الفقهاء مكاتباً كله للذي كاتب نصيبه ويكون للشريك ان ينقص الكتابة قال بلى . قلت فما الحيلة حتى يكون مكاتباً لهما جميعا ولا يشرك واحد منهما صاحبه فيها له من الكتابة

قال الحيلة في ذلك ان يقول احدهما للوكيل قد وكلتك ان تكاتب نصيبي منه على النصف
درهم ويؤول الاول قد وكلتك ان تكاتب نصيبي منه على خمسين ديناراً يسمى كل واحد منهما غير
الذي سماه صاحبه ثم يبدأ الكاتب فيقول للوكيل قد كتبت حصّة مولاي مني على
الف درهم وكتبت حصّة مولاي مني على خمسين ديناراً فيقول الوكيل نجيباً قد كتبتك
على ذلك فيكون مكاتباً لهما جميعاً ولا يضمن كل واحد منهما لصاحبه اذا فعل الوكيل
ما وصنت لك . قلت فان اراد احدهما ان يعتق نصيبه من العبد ولا يضمن لشريكه
حصته قال الحيلة في ذلك ان يقول هذا الشريك الذي يريد ان يعتق نصيبه ان
الذي باعنا هذا العبد قد كان اعتقه قبل ان باعنا فاذا قال ذلك يعتق نصيبه من
العبد ولا يضمن لشريكه ويسعى العبد لشريكه في نصف قيمته . قلت فان كان العبد
ولد في ملكهما وقد عرفنا ذلك فما الحيلة في ان يقع العتق عليه ولا يضمن هذا الشريكه
شيئاً قال فان قلت ان شريكه هذا قد اعتق هذا العبد عتق العبد بهذا القول ولا
يضمن لشريكه شيئاً فان كان الشريك المشهود عليه بالعتق معسراً متى لما جميعاً في
قيمتيه بينهما وان كان موسراً يسمى للموسر المشهود عليه في نصف قيمته . هذا قول ابني
يوسف رضي الله تعالى عنه . واما على قول ابني حنيفة رضي الله تعالى عنه فانه يسمى
لها جميعاً في قيمته كلها كان المشهود عليه معسراً او موسراً . قلت في هذا شيء
غير هذا قال نعم . قلت واما هو ان قال هذا الشريك لشريكه قد وكلتك ان تعتق
نصيبي منه فقبل الشريك الوكالة واعتق نصيب الذي وكله منه فهو جائز ولا يضمن
الموكل لصاحبه شيئاً قلت ووجه آخر فان باع هذا الذي يريد ان يعتق رجلاً معسراً
حصته من هذا العبد فاعتقه المشتري وهو معسر لم يكن له عليه ضمان . قلت فان لم يرد
ان يعتقه واراد ان يشتري نصيبه منه قال يقول ان مت ونصيبي من هذا العبد في ملكي
فهو حر بعد موتي فيجوز هذا القول ولا يضمن شيئاً فان مات عتق العبد كله من
ثالث ماله وكان عليه في جميع ماله حصّة شريكه من قيمة العبد . قلت ارايت رجلاً له
عبد فاراد ان يعتقه والمولى مريض ولم يامن المولى ان ينكر وورثة تركته فيأخذ العبد
بالسماية وله مال يخرج العبد من ثلثه فما الحيلة في ذلك قلت فان الحيلة في ذلك ان
يسعه نفسه بمال ويقبض المال منه بحضور من الشهود فيعتق العبد حين اشترى نفسه
ثم يبرأ من المال بقبض المولى ذلك منه قلت فلو لم يكن عند العبد مال يدفع المولى اليه
مالاً في السر فيشتري نفسه به ويدفعه الى المولى بحضور من الشهود فاذا فعل ذلك
عتق ولم يكن عليه سبيل للورث . قلت فرجل كان اعتق عبداً له في صحته ولم يكن
اشهد عليه له على العتق فلما مرض اراد ان يوثق العبد من العتق قال هذا اذا لم يكن

يعلم انه كان اعتقه في صحته فان كان العتق في المرض كانت من الثلث ولم يتفع العبد
اقرار المولى وهو مريض ان كان اعتقه في صحته . قلت فهل في هذا من حيلة حتى يجوز
اقراره ولا يكون من الثلث قال ان كان المولى قال لرجل يا فلان هذا عبدك فقال الرجل
ليس هذا العبد لي ولكنه حر فان العبد يعتق ولا سبيل عليه وكذلك ان كانوا جماعة عبيد
قد كان اعتقهم في صحته ولم يكن اشهد لم بذلك تخاف ان اقرلم الرجل بالعتق في مرضه
ان يعتقوا من ثلثه قال ان اقرلم الرجل فقال هؤلاء عبيدك يا فلان فقال فلان
هؤلاء احرار وليس هم عبيدي قال فهم احرار ولا سبيل عليهم . قلت فرجل له عبد
سمى المذهب فاراد المولى ان يحدث في امره شيئاً بعد موته لا يباع ولا يلحقه عتق ويبقى
مملوكاً قال ان اوصى بخدمته لرجل ما عاش ذلك الرجل ثم من بعد ذلك الرجل يخدم
فلاناً رجلاً آخر ما عاش قال فهذا جائز ويكون مملوكاً ابداً ما دام هؤلاء احياء فاذا ماتوا
وقد خدسهم رجع الى ورثة هؤلاء . قلت فان مات الثاني والاول بالحياة ثم مات الاول
بعد ذلك هل نصير خدمته للثالث قال الذي هو اوثق في هذا ان يقول قد اوصيت بخدمة
عبيدي فلان وفلان وفلان ما عاشوا وكلما مات واحد منهم كانت خدمته لمن يبقى
منهم حتى يموتوا جميعاً فهو اجود لها . قلت فان قال يخدم عبيدي هذا ابني ثم هو حر بعد
ثلاثين سنة قال فهو جائز . قلت فان قال العبد لا اقبل وصيته لي في العتق ولكن اريد
البيع هل له ذلك قال لا ليس له ان يابى الوصية بالعتق الا ترى ان رجلاً لو اوصى
بعتق عبده عند موته فقال العبد بعد موت مولاه لا اقبل هذه الوصية كان قوله هذا
باطلاً ولا يكون له ان يرد الوصية بالعتق . قلت فما تقول ان اعتقه الورثة قبل الثلاثين
سنة او اعتقوه في المسئلة الاولى التي اوصى فيها ان يخدم النفر الثلاثة اليس يجوز عتقهم
ويضمنون قيمته ويشتري بها عبد مكانه يخدم الموصى له قال بلى . قلت فانما يريد حيلة لا
يعتق بها قال فيوصي بخدمته هؤلاء الثلاثة النفر على ما فسرنا ويقول فاذا مات هؤلاء
يكون وصية لفلان لافلان آخر فلا يجوز عتق الورثة حينئذ والله اعلم . قلت فرجل اعتق عبداً
له قيمته الف درهم ثم جرد المولى العتق له ما الحيلة له قال الحيلة ان يدرس العبد الى
مولاه سراً من يقول له قل لعبدك هذا اذ الي الف درهم وانت حر فيقول له الرجل خذ
منه الف درهم فاسلم لك فان هذا غلام يدعي عليك العتق فاذا قال المولى لعبده اد الى
وانت حر يشهد عليه بذلك ثم يجيء العبد الى رجل يثق به فيستقرض منه الف درهم
ويشهد له بذلك على نفسه ثم يؤدي الى مولاه منها الف درهم بحضور الشهود فيعتق
العبد ويقبض الف فلا يظهرها فاذا شهد الشهود على المولى بقبض الف من العبد عتق

بها ثم يحس الرجل الذي اقرضه اى اقرض العبد الف درهم الى المولى فيقول له قد استقرضت
عبدك منى الف درهم وقد ادى اليك منها الف درهم فاد منها الى فاني احق بها منك لانه
عبد ما ذون له في التجارة فيحكم له القاضي ياخذ هذه الالف درهم من المولى فاذا اخذها
قال له ايضا لي على عبدك الف درهم اخرى وقد اعتقته فلي ان اضمنك قيمته لانك قد
منعته بالعتق من ان يباع لي في ديني فيضمنه الف درهم اخرى فياخذها منه فيدفعها الى
العبد مرا فيكون العبد قد استوفى قيمته اذ كان المولى قد ظلمه حين اعتقه ثم جمعه
العتق فان شاء العبد ان يستقرض الف درهم من الرجل فيدفعها الى المولى حتى يعتق بها
ثم يحس الرجل فياخذها من المولى فيكون احق بها فقد عتق بها وخرجت الالف من يد
المولى قلت فاذا فعل هذا اليس يرجع المولى عليه بالف مكان هذه الالف فياخذها قال
بلى فمن اجل هذا قلت يستقرض العبد فيعمل فيها بما وصفت لك قلت رجل له عبد
فاراد ان يديره واراد ان لا تجب عليه سعاية لورثته وليس له مال غيره والمولى صحيح
ليس بمرضى ما الوجه في ذلك قال يشهد له بانه قد دبره ويكتب له بذلك كتابا
ويكتب له كتابا آخر يقر فيه المولى بان رجلا حرا جائز الامر اودع العبد هذه
الالف درهم وانه اذن له في قبول هذه الوديعة من رجل آخر فقبل الوديعة وقبضها وهي
الف درهم وصارت في يده للرجل الحر الذي اودعه اياها ويقر المولى انه اخذ هذه
الالف درهم من عبده واستهلكها وانفقها فصارت ديناً عليه يجب له اعادة اخذها منه لتكون في
يده لذلك الرجل الذي اودعه اياها ويشهد له بذلك فان حدث على المولى حدث عتق المدير
ولم يكن للورثة عليه سبيل في السعاية لان هذا المال دين على المولى لا يجب على العبد ان
يسعى فيه فيكون سعائه ياخذها العبد فتكون في يديه وديعة للرجل الحر فان شاء ان
يقر لرجل يثق به بدين الف درهم يشتري بها ثوبا من الرجل لكنني اخاف ان يختلف
الرجل ان هذه الالف له واجبة لخلافه لم ياتهم ويكتب للرجل كتابا على نفسه بالالف
ويقر في هذا الكتاب انه رهن عنده من هذا الرجل ثوبا بهذه الالف وانه دبر العبد
بعد ذلك فيصير العبد مديرا فاذا حدث حدث الموت بالمولى سعى في قيمته بهذه الالف لصاحب
الالف ولم يكن للورثة عليه سبيل فيكون الدخول من يثق به العبد هذا اذا كانت قيمة العبد
الف درهم فان كانت اكثر من الالف درهم كان العمل في ذلك على قدر القيمة والله
اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

باب الشفعة

رجل اراد ان يشتري دارا من رجل يخاف ان يشتريها فيلزمه الشفعة للشفيع قال
فالوجه في هذا ان يقر صاحب الدار لهذا الذي يريد شراءه بان الدار له باهر حق واجب

عرقه له ويشهد على ذلك شهودا ثم يهب الذي يريد الشراء الثمن لصاحب الدار فلا يكون
وقع بينهما بيع ولا يلزمه شفعة ويضمن الدرك في الدار على ما يجوز فيلزمه ذلك وفيها
وجه اخر فيما يريد ان يلزمه من الشفعة قال احمد بن عمرو قلت فان ادعي ان الدار
لابن صغير له وانها في يدي هذا الرجل ثم صالح الذي في يديه على ان يدفع اليه مائة
دينار ولم يقل انها عن مال ابنه على ان يسلم الذي في يديه المال هذه الدار لابن
هذا الرجل قال هذا جائز ولا شفعة فيها ولا يمين على الاب في ذلك قلت فان قال في
هذا الامر يلزمه من هذه الدعاوى فهل في هذا الباب ما يتخلص منه قال نعم قلت
وما هو قال يامر الاب بملوكا ان يشتريها لابنه من صاحبها بالثمن الذي يتوافقان
عليه ويكون مرا فاذا باعها مالكا في السر من هذا المملوك لابن الرجل جاء الاب بعد
ذلك فادعي ان هذه الدار لابنه ولا يقول اشتراها له اخر فيكون صادقا في دعواه فان
انكر صاحب الدار ان تكون لابن هذا المدعي ثم صالحه الاب عن ابنه بهذا المال
على ان يسلم الدار لابنه فهو جائز ولا شفعة فيها ويسلم المال لصاحب الدار قلت ارايت
الرجل اذا اراد ان يشتري دارا وخاف ان ياخذ منه بالشفعة هل يخلل له ان يخلل في
الشفعة قال كره ذلك بعض اصحابنا ورخص بعضهم فقال انما تجب الشفعة بعد البيع
ولا باس بذلك قبل ان تجب لانه انما يدفع المائتم عن نفسه ولا يجب عليه حق الشفعة
قلت فالحيلة في ذلك قال ان اراد ان يشتري دارا وخاف ان تؤخذ منه بالشفعة ان
ياخذ منها سهما واحدا من مائة سهم منها ثلث الثمن الذي يريد ان يشتري به
الدار او يبيع ثلثة ثم يشتري بعد ذلك في غدة ثالثة ما بقي من الدار يباقي الثمن فان
اراد الشفيع ان ياخذ بالشفعة كان له السهم الاول ولم يكن له شفعة في الباقي
منها فيشغل عليه ان ياخذ ذلك السهم بذلك الثمن فان قال المشتري لست آمن ان
ياخذ الشفيع السهم الاول بذلك الثمن بالمضاربة منه لي قال فيحصل ثلث ذلك
السهم التي درهم ثم يدفع اليه بالقي درهم عشرة دنانير ثم يشتري ما بقي من الدار بتسعين
دينارا قلت فان قال المشتري لا آمن البائع اذا اشتريت منه هذا السهم بهذا
الثمن الكثير ان يبعثني ما يبقى من الدار يباقي الثمن الذي كنا توافقنا عليه قال فان
خاف هذا فليقر له الذي يريد ان يبيع الدار بسهم واحد من الف سهم من
هذه الدار مشاعا فيها ثم يشتري منه باقي الدار بالثمن قال فلي هذا لم يكن
للشفيع ان ياخذ منها شيئا بالشفعة قال فان قال البائع لا آمن ان اقر بهذا السهم من
داوي فتعير شريك في الدار ثم لا تشتري مني باقي الدار قلت فيدخلان بينهما
رجلا يثقان به منهما جميعا فيكون الاقرار بهذا السهم له ثم يشتري هذا الرجل المقر له

بالهم باقي الدار فيما مر كل واحد منهما صاحبه وفي هذا الباب وجوه فنها ان يتصدق
صاحب الدار ببيت من الدار بطريقه على الذي يريد شراء الدار ثم يشتري منه باقي
الدار بعد ذلك بشئ فلا يكون للشفيع فيها شفعة لانه قد صار شريكاً في الدار بذلك البيت
ومن ذلك اذا اراد ان يشتري الدار بمائة دينار اشتراها بخمسة الاف درهم ثم يعطيه
بالخمسة الاف مائة دينار فاذا استحلته انه قد اتقده بخمسة الاف فخلف على ذلك
لم يثبت . ووجه آخر من هذا الباب بان وهب صاحب الدار هذه الدار بمودودها لهذا
الذي اراد شراءها ثم اعرضه الموهوب له في ذلك ما يرضاه فهذا جائز ولا شفعة للشفيع
في هذه الدار . قلت فما تقول ان فعل ذلك هذا ثم قال الشفيع للقاضي حانه انه ما احتال
بهذا في ابطال شفيعتي قال لا يجب عليه ان يحلفه على هذا . قلت وكذلك ان حلقه
مادلت ولا لبست قال نعم . قلت وكذلك ان حلقه حين اشتراء بخمسة آلاف درهم
واعطاه بذلك مائة دينار فاحلقه انك قد اوفيت الثمن فخلف على ذلك قال يحلف اذا
ولا يثبت . قلت وكذلك ان اراد ان يشتريها بعشرة الاف درهم فلم يواجه البيع حتى
اشتراها منه بعشرين الف درهم ودفع اليه العشرين الف درهم دفاتير يكون قيمتها عشرة
الاف درهم فخلف على ذلك قال لا يحلف . قلت فان قال البائع فلت آمن ان يستحق
الدار فيرجع على العشرين الف درهم يتقده من الثمن تسعة الاف درهم وخمسة درهم
ثم يدفع اليه العشرة الاف والخمسة الباقية بالعشرة دفاتير او عشرين ديناراً فان
استحق رجوع المشتري على البائع بتسعة الاف والخمسة درهم التي دفعها اليه بالعشرة
الدفاتير او العشرين ديناراً لانه اذا استحق الدار بطل الصرف الذي كان بينهما ولم
يرجع المشتري على البائع الا بما دفع اليه فاما الشفيع فليس له ان يأخذها الا بالعشرة الاف
درهم . قلت فان دفع الشفيع اليه الدفاتير قوماً بالعشرة الاف وخمسة درهم او عرض
من الروض غير الثوب قال هذا ان استحق الدار فيرجع المشتري على البائع بالعشرين
الف درهم كلها . قلت فان كره المشتري اليمن واحب الفاض من ذلك حتى
لا يلزمه يمين للشفيع قال يشتريها لابن له صغير بعشرين الف درهم ويتقد تسعة الاف
وخمسة ويدفع بتمام العشرة الاف درهم عشرين ديناراً ويكون الشراء بعشرة الاف
ويشهدان على ذلك ويكتب المشتري هذا ما اشتري فلان لابنه فلان بماله وهو يومئذ
صغير في حجره يتولى عليه امره ولا يكون على الاب يمين في ذلك . قلت ولم لا يكون
عليه يمين قال من قبل انه اذا علم انه اشتراها لابنه لم يكن عليه ان يحلف عن ابنه ومن
قبل انه قد وقع منه الاقرار في الشراء بعشرين الف درهم ولو اقر هو بعد هذا انه
اشتراها لابنه بعشرة الاف درهم لم يصدق على ابنه اذ بطل من ثمن داره عشرة

الاف درهم . ووجه آخر من هذا ان امر هذا الرجل امرأته فاشتريت هذه الدار او امر
رجلاً مجهولاً لا يعرف فاشتراها وشاهد البيع ثم دفع المشتري الدار الى هذا الرجل
الذي اراد شراءها وبوكله بحفظها وبشهادة على الدفع اليه والتوكيل حتى لا يكون بينه وبين
الشفيع خصومة في هذه الدار . وكذلك لا يكون بينه وبين انسان ان ادعاه خصومة ثم
ان راد يشهد له المشتري شهوداً في السرانه انما اشتراها بأمره وماله ويوثق له من
ذلك . ووجه آخر يبطل فيه اليمين عن المشتري . قلت وما هو قال يجيء رجل فيوكل
الذي يريد شراءها ان يشتريها له ويقول اجزت امرك في شرائها ويشهد على هذا شهوداً
مدولاً ويقبل منه الوكالة ثم يشتريها به ذلك ويكتب هذا ما اشتري فلان لفلان
بأمره وماله ويزيد في الثمن ما اراد ويشاهدان على الشراء فان طلبها الشفيع بالشفعة
قال اشتريتها لفلان بكذا وكذا فاما محمد بن الحسن فقال ليس هنا بين المشتري
وبين الشفيع خصومة في الشفعة وقال ابو يوسف رحمه الله هو خصم مادامت الدار في
يده فاذا سلمها الى المشتري له كان المشتري له هو خصم في ذلك ما دامت الدار في يده
فاذا سلمها الى المشتري كان المشتري له هو الخصم في ذلك فمن جعله خصماً للشفيع
لم يلزمه اليمين على الثمن لانه لما قال اشتريتها لفلان بعشرين الف درهم لم يميز
قوله بعد ذلك لو قال اشتريتها بعشرة الاف فاذا كنت لا اقبل قوله ان نقص من
الثمن لم احلقه على ذلك ولكنه اذن احتاج ان يكون على الوكالة شهود عدول لانه اذا
علم القاضي انه اشتراها لغيره لم يوجب عليه في ذلك يميناً او انما سمي في الوكالة الثمن
فواد فيه فقال اشتريتها لي بعشرين الف درهم وان شاء لم يسم الثمن اذا قال اجزت
امرك في شراء هذه الدار لي قال ووجه آخر . قلت وما هو قال بوكل البائع الشفيع ببيع
هذه الدار ويقول له اني اريد ان اغيب فتول بيع هذه الدار فاذا قبل الوكالة اشتراها
الذي يريد شراءها من الوكيل الشفيع فيبطل شفيعه حين باعها ولا يجوز ان يأخذها
بالشفعة . قال ووجه آخر ايضاً قال ان باع صاحب هذه الدار من الرجل الذي
يريد شراءها دلي ان ضمن الشفيع عن البائع الدرك للمشتري لم يكن للشفيع ان يأخذها
بالشفعة قال وكذلك ان قال البائع ايمك هذه الدار على ان يميز ذلك البيع فلان
هذا فاشتراها واجاز له شراءها وهذا المميز هو الشفيع فشفعته تبطل ايضاً ولا يكون
له ان يأخذها . قلت ارايت ان اشتراها هذا المشتري على ان ضمن الشفيع عنه الثمن
للبائع قال له الشفعة . قلت فان امر المشتري الشفيع ان يشتريها له فان اشتراها
له قال فلا شفيع ان يأخذها بالشفعة له قال ووجه آخر تبطل به شفعة الشفيع . قلت
وما هو قال يجيء رجل الى الشفيع ويشتري منه داره التي الي جانب هذه الدار

ويزيده في الثمن ويرغبه فشتريها منه على ان المشتري فيها بالخيار عشرة ايام او اقل او اكثر بعد ان يسمي اياما ويشهد على ذلك ثم يشتري بعد ذلك هذا الرجل الذي يريد شراء هذه الدار من صاحبها فاذا تعاقد البيع عليها وتشاهدا عليه جاء الرجل الذي كان اشترى دار الشفع منه بالخيار فنقضه البيع في داره بخياره الذي كان له فترجع دار الشفع اليه بالتناقص ولا يكون له شفعة في الدار الاخرى لان مشتريها اشتراها وقد زال ملك الشفع عن داره التي كان له ان يأخذها بشفعها والله سبحانه وتعالى هو الهادي الى الصواب

باب ما يبطل به الشفعة بعد الشراء

قال ارايت رجلا اشترى دارا وتقد الثمن وقبضها فطلبها الشفع منه بشفعته فقال له المشتري انت احببت ان اوليكها بما اشتريتها به فقال له الشفع فولنيها تبطل شفعته بهذا القول ويحتاج ان يكون هذا القول بحضرة شهود يشهدون عليه ان خاف المشتري ان يحلف في ذلك قال وكذلك ان دس الى المشتري من يقول له ذلك فقال له ذلك الرجل ان فلانا قد اشترى هذه الدار بكذا وكذا وهو يقول لك ان احببت ان اوليكها بما اشتريتها به وليتها . قال نعم فولنيها فانه تبطل بهذا شفعته . قلت فان اجمع المشتري والبائع على ان هذا البيع فاسد قال لا شفعة للشفع فيها . قلت وكذلك لو اجمعا ان البيع كان تلجئة ولم يكن بيعا صحيحا قال نعم لا شفعة للشفع في هذه الدار اذا تصادقا على هذا . قلت وكذلك لو اجمعا على ان البيع بالخيار في هذا البيع قال لا شفعة ايضا للشفع فيها . قلت فما نقول لو دس المشتري الى الشفع رجلا فقال له قد كنت انت اشتريت هذه الدار من فلان يعني البائع قبل ان يشتريها فلان تبطل شفعته ايضا بهذا . قلت وكذلك لو قال ان هذه الدار لك وليست لفلان هذا البائع فقال نعم هذه الدار دارية قال فلا شفعة له ايضا فيها . قلت فان قال له المشتري قد اشتريت هذه الدار بمائة دينار وتقدت الثمن فان احببت جعلتها لك بثمانين ديناراً فقال نعم او قال قد احببت ذلك قال فلا شفعة له ايضا فيها وقد بطلت شفعته بهذا القول قال وكذلك لو قال قد اشتريتها بمائة دينار فان احببت ان احطك من ثمنها عشرة دنائير قال تبطل شفعته فان قال ان احببت ان احط لك من ثمنها قال نعم او قال احط لي من ثمنها عشرة دنائير قال تبطل شفعته بهذا ولا يكون له شفعة . قلت ولم يبطل في هذه الاشياء قال لان الشفعة انما تجب للشفع ان يأخذها بالثمن الذي وجب به البيع فاذا خرج من هذا المعنى صار ذلك بمنزلة المساومة في البيع والمساومة والبيع يبطلان الشفعة . قلت وكذلك ان قال المشتري قد اشتريت هذه الدار بمائة

دينار فسلم لي نصفها وادفع اليك نصفها قال نعم او قال قد فعلت قال فهذا تسليم منه للشفعة . قلت فان قال المشتري للشفع قد اشتريت هذه الدار بمائة دينار وانت راغب فيها وجريص على اخذها قال رجعي فيها عشرة دنائير حتى اسلمها اليك بذلك فقال قد فعلت قال فهذا تسليم منه للشفعة . قلت وكذلك لو قال ذلك لاني ان عن المشتري فقال الشفع قد فعلت وحضر ذلك شهود فقال قد فعلت فهذا تسليم منه للشفعة . ووجه آخر ان جاء انسان الى الشفع فاشترى منه داره التي هو بها شفع ورغبه في الثمن وزاده فاشترى داره على ان المشتري بالخيار ثلاثة ايام فباعه الشفع على هذا الخيار ثم ان المشتري من الشفع قال لو ان الشفع ابطل البيع الذي كان بينه وبين الشفع فيها قال تبطل شفعته لانه قد اخرج داره من ملكه ولا يجوز له ان يطلب شفعة بدار قد كان باعها واخرجها من ملكه بعد قبوله فيما بقي من الدار ~~باب~~ ايضا اليك قد ذكرت في باب من ابواب الشفعة ان بعض الفقهاء قد رخص في الحيلة في الشفعة قبل ان يقع البيع قال بل وهذا بمنزلة رجل كانت عنده مائة درهم فلما كان قبل الحول يوم تصدق منها على مسكين بدرهم فحال الحول وقد نقصت الدرهم عن المائتي درهم فلم يجب عليه الزكاة قال وكذلك رجل له الف دينار فلما كان قبل الحول يوم وعيها لابن صغيره قال قد صارت في ملك الابن ولا يجب على الاب زكاة . قال وكذلك رجل له مال عظيم وله اولاد صغار ففرقه فيهم فوجب لكل واحد منهم شيئا من المال معلوما منفردا وعزله قال يخرج من ملكه ويصير في ملك اولاده ولا يجب على احد منهم زكاة . قلت فهل على هذا اثم فيما فعل قال لا اثم عليه في هذا ان شاء الله تعالى . قلت ارايت رجلا اراد ان يشتري دارا فلم يامن ان يأخذها الشفع قال فالوجه في ذلك ان يواجر هذا الرجل الذي يريد المشتري بمالوكه (٣) او ثوبا من هذه الدار سنة او شهرا بهذه الدار ويقبضها فلا يكون فيها شفعيا . قلت فان قال صاحبها داري تساوي مائة دينار واجرة هذا المملوك انما هي مقدار عشرين دينارا او لا اسم داري بخدمة هذا العبد شهرا ويقبضها منه ويهب له او يقول لا اليس (٣) هذا الثوب سنة قال لو اجر العبد شهرا ويقبضها منه ويهب له الدينار فلا يكون يلزمه شفعة قال هذا جائز علي ما قلت ولكن على الذي ياخذ الدار في هذا القبض ما فيه . قلت وما هو قال ارايت ان استخفت الدار من يده هل يرجع الا باجر مثل المملوك لتلك المدة قال انه لا يرجع بذلك . قلت فما الثقة لما جميعا قال ان اجره العبد شهرا يسهم واحد من الف سهم منها فاذا مضى يوم او يومان اشترى منه باقي الدار وهو مائة وتسعة وتسعون سهما بالمائة دينار فلا يلزمه شفعة . قلت فان كانت الشفعة بقيمة تساوي عشرة آلاف دينار قال هذا جائز مستقيم

في الضيقة وفي الدار اذا فعل هذا لم يلزمه شفعة . قلت فان كانت شفعة لرجل فيها سهام شائعة فاراد رجل ان يشتري السهام الباقية التي للشريك فلا يكون لصاحب السهام الاخر شفعة في ذلك . قلت فان ادعاها لابنه كما قلنا في الابواب المنرفة وجحد صاحب السهام دعوى الاب لذلك وصالحه الاب عن ابنه على خمسمائة الف دينار والصحيح انه خمسة آلاف دينار على ان يسلم هذه السهام لابنه قال فهذا جائز ولا شفعة للشفع في ذلك . قلت فهل في الدار حيلة ان كان يريد ان يشتريها بمائة دينار فقد قلت ان استأجرت مملوكا الذي يريد شراءها منه بهذه الدار لم يكن فيها شفعة فان قال الذي يأخذ الدار فان استحققت الدار من يدي لم يكن لي ان ارجع الا باجر مثل العبد وقد دفعت الى صاحبها مائة دينار قال الوجه في ذلك ان يقر صاحب الدار انه كان استأجر من هذا الرجل دارا له يقفاد في موضع كذا عدة سنين ويحدها بهذه الدار وان الدار التي استأجرها من هذا الرجل صارت في يده هذه السنين فوجب هذه الدار لفلان اجرة هذه السنين فان اجرة تلك الدار التي استأجرها لهذه المدة وهي مائة دينار ان استحققت الدار التي هي الاجرة رجع على صاحبها باجرة مثل هذه الدار التي كان استأجرها وذلك مائة دينار . والله تعالى يوفقنا للصواب

باب النكاح

قلت ارايت رجلا اراد ان يتزوج امرأة تخافت المرأة ان يخرجها من ذلك البلد فارادت التوثيق منه بغير يمين قال الحيلة في ذلك ان تزوجه نفسها على مهر مسمى على ان لا يخرجها من هذا البلد فان اخرجها من هذا البلد فلها تمام مهر نساها ويقر الزوج ان مهر نساها كذا وكذا شيء . اكثر مما سمى لها مما يشغل على الزوج ويشهد على نفسه بذلك فان هو عزم على اخراجها من ذلك البلد اخذت بتمام مهر نساها على ما اقر به . قلت وكذلك ان خافت ان يتزوج عليها او جسرى ففعلت هذا فقال نعم هذا وذلك سواء ان اشترطت ذلك لزمه ما اشترطته عليه من المهر . قلت فان زوجته نفسها ولم تشترط ذلك عليه ثم اراد ان يخرجها من ذلك البلد وانما يريد بذلك اضرارها هل في ذلك حيلة قال نعم . قلت وما هي قال تقر لبعض أهلها عن ثقب به اما ولدها واما غيرها او غيره عن ثقب به بما تشهد به عليها فان اراد ان يخرجها اخذها ذلك الرجل التي اقرت له بالمال بذلك المال ومنعها من الخروج . قلت فان خاف الذي تشهد بالمال له ان يستخلفه على ذلك ويقول له احلف ان لك عليها هذا المال ولم يأمن ان يذاتحه الزوج الى قاض يرى استخلافه على ذلك قال يسمعها بذلك المال ثوبا او عرضا من العروش فان حلف لم يكن عليه اثم . قلت فرجل اراد ان يتزوج ابنته من عبده وخاف ان ينسخ

النكاح بموته فما الحيلة في ذلك قال يكاتب العبد على مال فان مات لم ينسخ النكاح بموته . قلت فهل في هذا غير هذا قال نعم ان باعه ممن يثق به ثم مات المولى لم ينسخ النكاح بموته فان كره يبعه فديرة فانه يعتق بموته ولا ينسخ النكاح . قلت ارايت رجلا حلف ان لا يتزوج امرأة بالكوفة قال يخرج الزوج والمولى من الكوفة فيعقدان النكاح بامرهما خارج الكوفة ولا يبحث في يمينه . قلت وكذلك ان وكلت رجلا ان يزوجه ووكّل الزوج رجلا ان يزوجه اياها فخرج الوكيلان جميعا فعقد النكاح خارج الكوفة قال لا يبحث . قلت ارايت رجلا قال ان تزوجت فلانة فهي طالق ثم اراد ان يتزوجها ما الحيلة في ذلك قال يتزوجها ويقع عليها تطليقة ويلزمه نصف الصداق ثم يتزوجها ثانية على النصف الذي بطل عنه فتصير امراته ويعود الصداق عليه على ما كان . قلت ارايت رجلا له جاريرة فاراد ان يكاتبها وان يطاها في الكتابة أيجل له ذلك قال لا . قلت فما الحيلة في ذلك حتى يكون له ان يطاها قال يهبها لابن له صغير ثم يتزوجها وهي على ملك ابنه ثم يكاتبها لابنه بعد التزوج فتكون امراته وهي مكاتبه لابنه وله ان يطاها بالنكاح . قلت فان فعل هذا ثم ولدت الجارية منه ما حال ولدها قال هم اخوات لان مولاهما اخوهم فيعتقون اقربائهم منه . قلت فان عجزت بعد ذلك عن المكاتبه فهل تكون أم ولد له قال لا وهي على ملك ابنه الصغير يبيعها وما على ذلك النكاح على ما كانا عليه . قلت ارايت رجلا خطب امرأة الى نفسها فاجابته الى ان تزوجه نفسها وكرهت ان يعلم بذلك اولياؤها فجعلت امرها في تزويجها اليه هل يجوز ذلك في هذا النكاح قال اما في قول اكثر اصحابنا فان تزوجه الرجل واشهد على ذلك وكان كفوا لها فالنكاح جائز حلال . قلت فان كره الزوج ان يسميها عند الشهود قال اذا جعلت امرها اليه في تزويجها وفارقها على المهر وقال الزوج للشهود اني خطبت امرأة على نفسها وقد جعلت امرها الي في ان اتزوجها واشهدكم اني تزوجت المرأة التي جعلت امرها الي على صداق كذا وكذا فيعقد النكاح بينهما اذا كان كفوا لها . قلت فرجل له امرأة ولها ابنة خلف بالطلاق فبانت منه فاراد ان يحدث لها نكاحا من غير ان يعلم أهلها به ولم يجب ان يعلم الشهود انها امراته التي كانت عنده . قال يقول لها ان تجعل امرها اليه في ان يتزوجها فاذا فعلت ذلك وقبل ما جعلت اليه يخرج الى الشهود فاشهدم على ما وصفت لك . قلت فرجل كانت له امرأة فبانت منه يمين فاراد ان يحدث نكاحا من غير ان يعلم أهلها فبانت منه لانه لا يأمنها ان علمت انها قد بانت ان لا تزوجه نفسها هل في هذا حيلة قال نعم يقول لها اني قد حلفت بيمين وقد سالت الفقهاء فقالوا جدد لامرأتك نكاحا فان كان قد وقع عليها هذا

الطلاق الذي نزم فالبكاح يجعلها لك وان كان الطلاق لم يقع عليها لم يضره هذا
النكاح فاذا اجابته قال اجعل الامر الي في تزويجك ثم يشهد الشهود على عقد النكاح
فتصير زوجته ولم تعلم بالبينونة . قلت فان خاف ان قال لها هذا لا تجيبه الى تجديد
النكاح . قال يظهر انه يريد سفرًا ويقول لها ان لي وريثة لا آمنهم عليك ولعلمهم لا
ينصفونك . وأريد ان اجعل داري هذه او ضيعتي لك . وأريد ان اشهد لك بما لي فان
حدث بي - حدث الموت كان ذلك لك دون الورثة وقد قيل لي ان اوثق الاشياء ان
اجعل لك صداقًا فأريد ان اشهد لك على ذلك فاجعل امرك الي في ان اجد لك
نكاحًا بهذا الصداق فاذا جعلت الامر اليه . أشهد على عقد نكاحها على الدار او على
الضيعة او على المال الذي قد فارقتها عليه . قلت فان غمارض واقام في منزله فقال لها اريد
ان اجعل لك هذا الشيء وأنا مريض وليس يجوز اقرارى لك بذلك اذا كنت مريضاً الا
ان اجعله مهرًا لك وكذا اتق الفقهاء فاريده ان اوثق لك من هذا الشيء على هذا
الطريق فاجعل امرك الي في ان اجد لك نكاحًا او امرى وليك فلان ان يحضرها
حق يحدد هذا النكاح فاذا فعلت ذلك جاز النكاح . قلت فهل يسهل ان يخطبها انها قد
بانت منه قال نعم انما يريد بالنكاح جوازه وتجديده فاذا جدوت النكاح فقد تم الذي
يريد فيما بينه وبينها . ألا ترى انه جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة جدهن جد
وهن لمن جد النكاح والطلاق والعتاق فاذا كان المزل في النكاح لازماً فالقصد فيه الزم
وأصح لان هذا انما قصد الى تجديد النكاح . قلت ان الرجل انما قصد الى النكاح والمرأة
لم تقصد له قلنا ليس الامر على ما قلت بل قد قصدت الى تجديد النكاح لينم لها المهر الذي
قد جعله لها ألا ترى ان رجلاً لو قال لامرأة زوجيني نفسك على مائة درهم وهو يظهر لها
الذي قد جعله لها ان ذلك مزاح منه . فقالت قد زوجتك نفسي على هذا وقبل النكاح
وحضرم الشهود فشهدوا على ذلك انها قد صارت امراته وانعقد النكاح بينهما ووطئوها له
حلالاً وفرجها حرام على غيره . قلت رجل له جارية يوطئها يخاف ان تأتي بولد فتصير
أم ولد له ما الحيلة في ذلك قال يبيعها من ابن له صغير او بمن يشق به ثم يزوجه
فيكون اولاده منها احرارا ان كان باعها من ابن له صغير او من ذي رحم محرم يستقون
بقرباتهم من المالك لها واما هي فانها تكون على ملك الذي باعها منه له ان يبيعها ويخرجها
من ملكه . وقال اصحابنا النكاح يكون فاسداً في وجوه . قلت فمنها ان رجلاً لو تزوج
امرأة بغير شهود فان هذا النكاح فاسد . ومنها ان رجلاً لو تزوج امرأة في عدة من زوج
قد طلقها او مات عنها فهذا نكاح فاسد . ومنها ان رجلاً لو تزوج امرأة متعة فقال
اتزوجك على مائة درهم او قال على عشرة دراهم خمسة ايام او ستة ايام او قال شهراً اتمتع

ملك ان هذا النكاح فاسد . ومن ذلك ان رجلاً لو تزوج امرأة ولها زوج وهو لا يعلم
فالنكاح فاسد والمأثم عنه موضوع في ذلك اذ كان لا يعلم . ومنها لو غاب عن امراته فتعي
اليها فاعتدت ثم تزوجت كان ذلك نكاحاً فاسداً والمأثم عنها ساقط في ذلك . ومن ذلك
ان رجلاً لو تزوج امرأة قد كان ابوه او ابنه ووطئها بنكاح او غيره ولم يعلم هو بذلك فان
النكاح باطل . وكذلك لو ان رجلاً تزوج اخته من الرضاة وهو لا يعلم فان النكاح باطل
وهذا يكثر تعداده وكذلك لو تزوج ذات رحم محرم فالنكاح فاسد . قلت ارايت رجلاً
حلف بطلاق امراته ثلاثاً ليتزوجن اليوم اخته من الرضاة او امرأة ذات رحم محرم منه
فتزوج المرأة التي حلف ان يتزوجها قال نكاحها فاسد ويبر في يمينه ولا تطلق امراته من
قبل انه انما حلف على نكاح قد علم انه لا يجوز فاذا عقده بينها وبينه على معرفة منه
بذلك بر في يمينه ولم تطلق امراته . قلت وكذلك لو حلف ان يتزوج فلانة لامرأة لها
زوج قد دخل بها قال ان تزوج بها في يومه ذلك بر في يمينه . قلت فان كان الزوج لم
يدخل بها قال فهذا على النكاح الصحيح من قبل انه قد يجوز ان يطلقها زوجها من ذلك
اليوم فلا يكون عليها عدة منه فيستزوجها نكاحاً صحيحاً فان تزوجها من غير ان يطلقها
زوجها في ذلك اليوم حنث في يمينه ولم يبر

باب الخلع

قلت ارايت الرجل اذا اراد ان يخلع ابنته من زوجها وهي صغيرة أيجوز ذلك . قال ان
خلعها من ماله بشيء جاز ذلك . قلت فان اراد ان يخلعها على صداقها ويضمن ذلك قال
الحيلة في ذلك ان يخلعها على صداقها ويضمن للزوج ما ادركه من الدرك في ذلك من قبل
ابنته فاذا خلعها على هذا الحال جاز الخلع . قلت وكذلك اذا اراد ان يخلع ابنة له كبيرة
بغير اذنها يخلعها على صداقها ويضمن الدرك قال يقع الخلع وتطلق من زوجها . فان قالت
لا ارضى بهذا الخلع كان لها ان ترجع على الزوج بصداقها وترجع الزوج بذلك على الاب
لانه قد ضمن الدرك في ذلك . قلت وكذلك ان خلعها رجل اجني قال اذا ضمن الدرك
في ذلك كانت هذه المنزلة . (٣) قلت رجل له أم وهو وارثها وله عصبة وله اموال
وعقارات يخاف ان حدث به حدث الموت ان تشارك أمه في ذلك فاراد حيلة ان يصير
ذلك لأمه قال يبيع جميع عقاره في صحته وخيائه من أمه ويقبض منها الثمن ثم يهبها لها
ويكون البيع على انه بالخيار في ذلك عشرين سنة او أكثر من ذلك فان مات جاز البيع
عليه وبطل خياره وكان ذلك لأمه وان حدث بالأم حدث رجع ذلك اليه . قلت ارايت
ان كان للام وريثة يرثونها مع ابنتها هذا فاراد الابن ان حدث به حدث الموت ان يصير

(٣) لا يناسب باب الخلع

مائة لأمه وأرادت الأم أن تحدث بها حدث الموت أن يكون مالها لابنها خاصة ما الحيلة في ذلك قال يبيعها الابن جميع ما يملك ثمن قليل في صحته ويقبض منها الثمن على أنه بالخيار في البيع ثلاثين سنة أو أكثر من ذلك ثم يتصدق بالثمن عليها وتبيعه الأم في جميع ما تملك على أنها بالخيار على مثال ما صنع الابن فإن ماتت الأم وجب للابن ما كان لها وبطل خيارها في ذلك نبوتها وينقض الابن البيع فيما كان باعه منها بالخيار الذي له في البيع ويصير ذلك للابن وإن مات الابن صار للام جميع ما كان باعه منها وبطل الأم البيع الذي كانت ابتاعته بخيارها الذي كان لها أي فيصير جميع ما كان لها لابنها وجميع ما كانت ابتاعته من ابنها لها . قلت أرايت داراً بين رجل وأخته فأرادت الاخت أن تجعل نصيبها من الدار لأختها ولم يأمن الموت قبلها فيصير ذلك لولده فأرادت أن تحدث به حدث أن يكون ذلك لها قال تبيعه نصيبها من الدار وهو الثلث بثمن معلوم وتقبض منه الثمن ثم تهبه له ويقبض منها ثم يوصي لها بثلث الدار فأتت مات قبلها رجع الثلث إليها بالوصية وإن ماتت هي بطلت الوصية لها وكان ذلك على ملك الأخ والله تعالى أعلم .

باب الحجر

رجل له عقارات وضياع وأموال وعبيد فأراد القاضي أن يحجر عليه فدعا به ليحجر عليه ويشهد على حجره عليه فقال الرجل بحضرة القاضي امرأته طالق ومالكه أحرار وجميع ما يملكه صدقة على المياكين وعليه المثنى إلى بيت الله الحرام ثلاثين حجة أن حجرت علي قال فلا ينبغي للقاضي أن يحجر عليه من قبل أنه إنما يحجر عليه حين ماله فإذا كان بتائب ماله ويطلق امرأته ويعتق رقيقه ويلزمه ثلاثون حجة بالحجر عليه فلا ينبغي للقاضي أن يلزمه ذلك ولا يحجر عليه . (٣) قلت في رجل له ضيعة أو دار أو غير ذلك فادعى ذلك رجل والمدعي ظالم له وهو بكره اليمين فأراد الحيلة أن يزول عنه اليمين لأنه بكره أن يخلف على حق أو باطل قال الحيلة في ذلك أن يحضر ابنه له صغيراً معه إذا قدمه المدعي إلى القاضي فإذا قال المدعي لي في يد هذا ضيعة كذا ودار كذا والشئ الذي يدعيه فإذا سأل القاضي عن ذلك قال للقاضي هذا الشئ لا ينبغي فيزول عنه اليمين لأنه قد أقر بملك الشئ لغيره فهو لو أقر بهذا الأقرار للمدعي ذلك الشئ لم يقبل قوله ولم يلزمه بأقراره شئ فإن لم يكن له ابن صغير فاحضر انساناً فقال بحضرة القاضي هذا الشئ لهذا صار الخصم في ذلك الذي أحضره ولم يلزمه يمين فإن خاف أن يقول المدعي إن هذا إنما أقر بهذا الشئ لهذا الذي حضره مع فراراً من اليمين فاحلف بالله ما لي عليه قيمة هذا الشئ وهو كذا وكذا قال إن كان الشئ الذي يدعيه ضيعة أو عقاراً لم يكن عليه يمين في قول أبي حنيفة وأبي

(٣) يناسب الدعوى في اليمين

يوسف ورحمهما الله تعالى وإن كان عرضاً من العروض غير ذلك حلته القاضي وأما في قول محمد بن الحسن رحمه الله تعالى فإن اليمين يلزمه في العقار وفي غيره . قلت فما نقول إن كان الشئ الذي يدعيه غلاماً أو جارية أو عرضاً من العروض غير العقارات فعرضه على هذا المدعي لبيعه منه فساومه به ولم يقع بينهما فيه البيع ليس يبطل دعواه قلت بلى يبطل دعواه ولا يلزمه في ذلك يمين . قلت فإن خاف أن يعرف المدعي ذلك الشئ فلا يساومه به قال إن دسه إليه مع غيره حتى عرضه عليه وسأومه به بطلت دعواه . قلت وكذلك لو غيره عن حاله التي هو عليها بأن كان ذلك ثوباً له فصيفه حتى أشكل أمره على المدعي ثم عرضه عليه وسأومه قال يبطل دعواه . قال ووجه آخر أن باعه الذي هو عليه من بعض من يثق به واشهد عليه بذلك شهوداً في السر والذي هو في يده وعبه بعد ذلك للمدعي فقال قد وهبت لك هذا الشئ وقبل المدعي المبة قلت فإذا قبل المدعي المبة فقد أبطل دعواه ويحیی الذي اشتراه من الذي كان في يديه فيقيم البيعة على الشراء فيأخذ منه ويكون أحق به من الموهوب له ويبطل دعوى المدعي ولا يكون على الذي كان ذلك في يديه يمين في ذلك

باب

رجل له مال من وقف أوقف عليه وعلى غيره يلزمه دين فأراد أن يوكل غيره بقبض ما يصير في غلة كل سنة من غلة هذا الوقف قصاصاً من دينه فقال الغريم لست آمن أن تخرجني من الوكالة فأريد أن تكتلي وكالة لا تقدر على إخراجي منها حتى استوفي مالي عليك قال إن أقر هذا الرجل الذي عليه الدين أن الرجل الذي وقف عليه هذا الوقف وجعل له من غلته في كل سنة كذا وكذا ما عاش اشترط في أصل هذا الوقف أن ينفق على نفسه وحشمه وعياله من غلة هذا الوقف ما دام حياً يقضي بذلك مؤنته التي عليه والتي تلزمه وإن يبدأ بذلك في حياته وبعد وفاته ثم تصير غلة هذا الوقف بعد ذلك لمن وقفه عليهم وأنه واجب لفلان ابن فلان ويسمي غريمه هذا على فلان الموقف لهذه الصدقة من الدين كذا وكذا درهما ديناً صحيحاً وأنه ضمن جميع المال المسمى في هذا الكتاب عن فلان لفلان ضماناً صحيحاً جائزاً تاماً وإن فلاناً جعل ولاية هذه الضيعة الموصوف امرها في هذا الكتاب إلى فلان ابن فلان يعني هذا الغريم يقبض في حياته وبعد وفاته وجعل هذه في يديه يقبض عليها فيبيع ذاك حتى يستوفي منه جميع دينه المسمى في هذا الكتاب إلى فلان ابن فلان يعني الغريم في حياته وبعد وفاته وجعله وصيه في هذه الصدقة الموصوف امرها في هذا الكتاب حتى يستوفي ماله المسمى في هذا الكتاب فإذا استوفي ماله لا يد له في هذه الصدقة ولا ولاية عليها ولا يد له فيها وهو خارج عن ولايتها وعن القيام بأمرها وإن فلاناً قبض هذه الضيعة من فلان الموقف لها وصارت في يديه على ما سمينا في

هذا الكتاب وليس له ان يعترض على فلان ابن فلان في هذه الصدقة الموصوف امرها في هذا الكتاب ولا شيء منها ولا من ولايتها حتى يستوفي فلان دينه المسمى في هذا الكتاب وان قاضيا من قضاة المسلمين قضى لفلان بولاية هذه الصدقة الموصوف امرها في هذا الكتاب واقرها في يديه على ما سمي ووصف في هذا الكتاب وحكم بذلك كله وانفذ على الشرط الموصوف في هذا الكتاب ويكتب في الكتاب انه قد وكل فلانا ايضا بقبض جميع ما يصيبه فيها من غلة هذه الصدقة الموصوف امرها في هذا الكتاب فاقامه في ذلك مقامه حتى يستوفي جميع المال الذي ضمنه له عن فلان وقبل فلان من فلان جميع ذلك كله على ما سمي ووصف في هذا الكتاب . قلت فاذا اقر بهذا لم يكن له اخراجه لانه قد اقر ان قاضيا قضى بذلك قال نعم . قلت رجل له على رجل مال وللذي عليه المال عقار فاراد ان يحمل عقاره في يدي غريمه بهذا يستغله ويقبض غلته من دينه حتى يستوفي ذلك فقال لا آمن ان يحملها في يدي ويوكلني بذلك ثم يخرجها من يدي ولكن اريد ان تجعل ذلك في يدي ولا يمكنك اخراجه من يدي حتى استوفي ديني قال يرهته ذلك وبدفعه اليه ليكون في يديه فان الرهن لا يستغل وانما يلقى بابه ويتركه وان كان ضيعة لم تزرع ويبيعها منه على ان المشتري بالخيار ثلاثة ايام ثم ينقض البيع بخياره الذي له فيبقى ذلك في يديه قال فان كان العقار كثير القيمة ودينه قليلا قال فيبيعه منه بمقدار دينه وينقض البيع منه ويدفع الباقي فيكون في يديه مع ما ينقض البيع وما ينقض البيع فيه فانه لا يمكنه اخراجه من يديه حتى يوفيه دينه قال او يكتب كتاب اقرار من جميعا ان فلان المسمى في هذا الكتاب على فلان كذا وكذا وان رجلا قد صرفاه بعينه وامره ونسبه ضمن فلان المسمى في هذا الكتاب عن فلان المسمى في هذا الكتاب جميع هذا المال المسمى في هذا الكتاب وان ذلك الرجل الذي ضمن لفلان المسمى في هذا الكتاب هذا المال وجميع العقار ويحده الى فلان المسمى في هذا الكتاب امره بعارته واستغلاله وبيع غلاته وبقية ثمن ذلك من الدين الذي له عن فلان ابن فلان فاذا استوفي فلان هذا الدين دفع هذا العقار الى فلان المسمى في هذا الكتاب وسلمه اليه واخرج بد نفسه منه ولان فلانا وكل ذلك الرجل في هذا العقار وفي قبضه من فلان جائز في هذا العقار ويكتب مع هذا الكتاب مواصفة بما يتفقان عليه ويعدلان ذلك على يدي من يتفقان به فان قال صاحب هذا العقار لست آمن على هذا العقار ان يلقى عقاره هذا في يديه ويبقى فلا يمكنني تخليصه قال فيكتب صاحب العقار على الغريم كتاب اقرار من الغريم ان هذا العقار لفلان هذا وفي ملكه لا حق له فيه على ما يكتب الاقرارات ويعدلان ذلك مع الكتاب الاول على يدي العدل فاذا استوفي الغريم دينه فان سلم العقار الى صاحبه والا

دفع العدل هذا الكتاب الذي فيه اقرار الغريم الى صاحب العقار ويطالبه به ويكون في هذا الكتاب وان العقار صار في يدي فلان هذا الغريم بخير حتى صار له في رقبته وان تسلم ذلك واجب على فلان لفلان حتى يسلم ذلك اليه ويقبضه اياه ويدفعه اليه وانه ضمن ذلك لفلان غلانا صحيحا جائزا بامر حتى وجب به ضمان ذلك لفلان عليه ولزمه ويؤكد على ما يؤكد الاقرارات

باب

المرأة تكون عند الرجل ويكثر ايمانه عليها بالطلاق وتعلم المرأة انه قد حنث ووقع عليها الطلاق الثلاث ويحصد الطلاق ويختلف أهل لما حيلة في التخلص منه قال اذا كان الامر على ما وصفت انكرته وقالت ما هو زوجي وتختلف على ذلك ولا تقول كان زوجي وظلقتي فانها اذا قالت قد طلقتي وكلت زوجي الزمها القاضي النكاح وقال لما احضري شهودا لك على ما تدعين من الطلاق . قلت فما تقول ان انكرت ان يكون زوجها ولما منه ولد فقدمها الى القاضي فقال له احلفي ما هي امراتي ولا هذا الولد وادي منها قال انما حلفت له انها ليست امراته فهي يارة في بينهما اجرة اذا كان الامر على ما تختلف عليه . قلت فما تقول في الحيلة في الحلف على الولد قال اذا كان يريد الفرار والتجوز فليحلف ولده ارضه في البيت . قلت وكيف تمارسه قال اذا قال لما القاضي قولي والله ما هذا الولد ولده منها فلتقل هي والله الذي لا اله الا هو وتدفع الراوي فلا تنهم ذلك القاضي ويكون منه خلاصها . قلت ليس قول اصحابنا اذا كان مبي في يدي رجل وامرأة والرجل يقول هذا ابني من هذه المرأة او من امرأة اخرى والمرأة تقول هو ابني منه او من غيره انك تجعله ابنا بكونه في ايديهما قال بلى . قلت فان جعلته ابنا ويدعي نكاحها هل تجعلها امراته قال لا اجعلها امراته لانها تنكر ان يكون ابنه منها وانما اجعلها امراته اذا قالت هو ابني منه وفي هذا الوجه انما جعلته ابنا بكونه في ايديهما

باب

قلت ما تقول في الصبية التي لم تدرك فزوجها اياه اخوها او عمها هل لها الخيار قال لها الخيار في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى . قلت فما الحيلة له حتى يبطل خيارها قال انما لها الخيار في المجلس الذي تدرك فيه فان لم تجز فسخ النكاح ففي تقوم من مجلسها ذلك يبطل خيارها فان كان الزوج راغبا فيها فالوجه في ذلك ان يدس اليها امرأة تكون عندها ساعة تدرك فتشغلها في وقت ادراكها عن فسخ النكاح وتأخذ بها في كلام غير امر الخيار حتى يبطل خيارها . قلت ارايت ان قالت لها المرأة في المجلس الذي ادركت فيه لا تختاري حتى ادعوك رجلا تشهد بينهم على فسخ النكاح فقالت نعم فقالت لما قومي والبي ثيابك واجلسي في بيت آخر فانما كنت في ذلك الموضع الذي كانت فيه الى موضع آخر

فاما دخل الشهود عليها قالت لم المرأة انها كانت في ذلك البيت ثم تحولت الى ههنا لتشهدكم على فسخ النكاح فسالوا الجارية عن ذلك فانكرت به واشهدتهم انها قد فسخت النكاح : فقال قد ابطلت خيارها . قلت ارأيت رجلا جعل امر امراته يدها او خيارها يخاف ان تختار نفسها وقال لما اذا جاء غذا فامرك بيدك تخاف ان تختار نفسها في ذلك الوقت ويندم على ما كن منه قال يدس اليها جارية له او امرأة هي من اهله او غيرهم فتقاوما وتخاصمهما في ذلك الوقت فاذا اجابتهما وخاصمتها وتشاغلتن بخصوصتهما بطل ما جعل اليها . قلت وكذلك ان دس اليها جارية لها فقالت اعير بني ثوب كذا او حلية كذا فقالت نعم قال اذا تشاغلن بضرب من الضروب عن ان تختار نفسها فقد بطل ما جعل اليها وكذلك ان شامتها جاريته وجاوبتها فتشاغلتن بخصوصتهما بطل ما جعل اليها من ذلك . قلت رجل طلق زوجته ثلاثا فاراد الزوج الرجوع اليها وهي تكره ان تزوج رجلا فلا تأمن ان يصير معها ولا يفارقها او تشهر نفسها انها قد استحلّت ما الحيلة في ذلك قال ان كان لها مال وهبت لبعض من تثق به ثمن مملوك فيشتري الموهوب له مملوكا صغيرا مراهما مثله يجامع النساء ثم تزوجه منها بشاهدين فيدخل بها الفلام فيطأها ثم يهب المشتري هذا المملوك للمرأة ويقبضه فيبطل النكاح اذا ملكته فاذا اعتدت رجعت الى زوجها الاول بنكاح جديد ثم تبعت هذا المملوك الى بلد من البلدان فيباع هناك حتى يشتري امرها

باب الشفعة

رجل معه دار فاراد ان يبيعها لشخص ويخلصها من الشفعة فيتفق مع الذي يريد شراءها بان الدار له بامر حق واجب صرفه له ويشهد على ذلك شهودا ثم يهب الذي يريد الشراء الثمن لصاحب الدار فلا يكون وقع بينها بيع ولا يلزمه شفعة ويضمن الروك في الدار على ما يجوز فيلزمه ذلك فيها وجه آخر فيما يريد ان يلزمه من الشفعة . قلت فان ادعى ان الدار لابن صغير له وانها في يدي هذا الرجل ثم صالح الذي في يديه على ان دفع اليه مائة دينار ولم يقل انها من مال ابنه على ان يسلم الذي في يديه الدار هذه لابن هذا الرجل قال هذا جائز ولا شفعة فيها ولا يمين على الاب في ذلك . قلت فان قال في هذا امر يكرهه من هذه الدعاوي فهل في هذا الباب ما يخلص منه قال نعم . قلت وما هو قال يا امر الاب مملوكا ان يشتريها لابنه من صاحبها بالثمن الذي يتوافقان عليه فيكون ذلك فاذا باعها صاحبها في السر من هذا المملوك لابن الرجل لاجاء الاب بعد ذلك فادعى ان هذه الدار لابنه ولا يقول اشتراها له احد فيكون صادقا في دعواه فان انكر صاحب الدار ان يكون لابن هذا المدعي ثم صالحه الاب عن ابنه بهذا المال على

ان يسلم الدار لابنه فهو جائز ولا شفعة فيها . ويسلم المال لصاحب الدار . قلت ارأيت الرجل اذا اراد ان يشتري دارا وخاف ان تؤخذ منه بالشفعة هل يحل له ان يخال في الشفعة قال كره ذلك بعض اصحابنا ورخص فيه بعضهم فقال انما يجب الشفعة بعد البيع ولا بأس بذلك قبل ان يجب لانه انما يريد ان يدفع المائتم عن نفسه ولا يجب عليه حق الشفعة . قلت فما الحيلة في ذلك قال ان اراد ان يشتري دارا وخاف ان تؤخذ منه بالشفعة فله ان يشتري منها سحبا واحدا من مائة سهم منها ثلث الثمن الذي يريد ان يشتري به الدار ويدفعه ثم يشتري بعد ذلك في عمدة ثانية ما بقي من الدار باقي الثمن فان اراد الشفيع ان يأخذ بالشفعة كان له السهم الاول ولم يكن له شفعة في الباقي فيشقل عليه ان يأخذ ذلك السهم بذلك الثمن فان قال المشتري است آمن ان يأخذ الشفيع السهم الاول بذلك الثمن بالمضافة منه لي قال فيجعل ثمن ذلك السهم التي درهم ثم يدفع اليه بالتي درهم عشرة دنانير ثم يشتري ما بقي من الدار بتسعين دينارا . قلت فان قال المشتري لا آمن البائع اذا اشتريت منه هذا السهم بهذا الثمن الكثير ان يبعني ان يبعني ما بقي من الدار يباقي الثمن الذي كنا نوافقنا عليه قال فان خاف هذا فليقر له الذي يريد ان يبيع الدار بسهم واحد من الف سهم من هذه الدار مشاعا فيها ثم يشتري منه باقي الدار بالثمن قال فعل هذا لم يكن للشفيع ان يأخذ منها شيئا بالشفعة قال فان قال البائع لا آمن ان اقر بهذا السهم من داري فتعير شريكي في الدار ثم لا تشتري مني باقي الدار قال فيدخلان بينهما رجلا يشقان به جميعا فيكون الاقرار بهذا السهم له ثم يشتري هذا الرجل المقر له بالسهم باقي الدار فيما من كل واحد منهما صاحبه وفي هذا الباب وجوه . قلت وما هي قال ان يصدق صاحب الدار ببيت من الدار بطريقه على الذي يريد شراء الدار ثم يشتري منه باقي الدار بعد ذلك ولا يكون فيها شفعة لانه قد صار شريكا في الدار بذلك البيت . ومن ذلك اذا اراد ان يشتري الدار بمائة دينار اشتراها بخمسة آلاف درهم ثم يعطيه بالخمسة آلاف مائة دينار فان استخلفه انه قد بقده بخمسة آلاف وحلف هو على ذلك لم يحث . ووجه آخر من هذا الباب بان وهب صاحب الدار هذه الدار بمحدودها لهذا الذي اراد شراءها ثم غرم الموهوب له في ذلك ما يرضيه ان هذا جائز ولا شفعة للشفيع في هذه الدار . قلت فما تقول ان فعل ذلك هذا ثم قال الشفيع للقاضي حلفه انه لم يحتل لهذا في ابطال شفيعي قال لا يجب عليه ان يحلفه على هذا . قلت وكذلك ان حلفه ما دلست ولا والنس قال نعم . قلت وكذلك ان حلفه حين اشتراؤه بخمسة آلاف درهم واعطى ذلك مائة دينار فاحلفه انك قد اوقيته الثمن فجعل على ذلك قال يحلف

باراً ولا يبحث . قلت فكذلك ان اراد ان يشتريها بعشرة آلاف درهم فلم يوجب البيع حتى اشتراها منه بعشرين الف درهم ودفع اليه بعشرين الف درهم دفانير يكون قيمتها عشرة آلاف درهم فحلف على ذلك قال لا يبحث . قلت فان قال البائع فليست آمن ان يستحق الدار فيرجع علي بعشرين الف درهم : قال يتقدمه من الثمن تسعة آلاف درهم وخمسمائة درهم ثم يدفع اليه بالعشرة آلاف والخمسمائة الباقية عشرة دفانير او عشرين ديناراً فان استحق رجوع المشتري على البائع بتسعة آلاف والخمسمائة درهم التي دفعها اليه وبالعشرة الدنانير او العشرين ديناراً لانه اذا استحققت الدار بطل الصرف الذي كان بينهما ولم يرجع المشتري على البائع الا بما دفع اليه فاما الشفيع فليس له ان يأخذها الا بالعشرة آلاف درهم . قلت فالت دفع المبيع اليه بدل الدنانير ثوباً بالعشرة آلاف وخمسمائة درهم او عرضاً من العروض غير الثوب قال هذا ان استحققت الدار فيرجع المشتري على البائع بالعشرين الف كلها . قلت فان كره المشتري اليمين واجب التخلص من ذلك حتى لا يلزمه يمين لا شفيع قال يشتريها لا ين له صغبر بعشرين الف درهم ويتقدمه عشرة آلاف وخمسمائة ويدفع بتام العشرة آلاف درهم عشرين ديناراً ويكون المشتري بعشرة آلاف ويستشهدان على ذلك ويكتب الشراء هذا ما اشترى فلان لابنه فلان بـهـ وهو يوهـد صغبر في حجره يتولى عليه امره ولا يكون على الاب يمين في ذلك . قلت ولم لا يكون عليه يمين قال من قبل انه اذا اشتراها لابنه لم يكن عليه ان يحلف عن ابنه ومن قبل انه قد وقع منه الاتوار في الشراء بعشرين الف درهم ولو اقر هو بعد هذا انه اشتراها لابنه بعشرة آلاف درهم لم يصدق على ان لم يبطل من ثمن داره عشرة آلاف درهم . ووجه آخر من هذا ان امر هذا الرجل امراته فاشترت هذه الدار او امر رجلاً مجهولاً لا يعرف اشتراها وشاهد البائع ثم يدفع المشتري الدار الى هذا الرجل الذي اراد شراءها وبوكله بحفظها ويشهد على الدفع اليه والتوكل حتى لا يكون بينه وبين الشفيع خصومة في هذه الدار وكذلك لا يكون بينه وبين انسان ان ادعاه خصومة ان اراد ان يشهد له المشتري شهوداً في السر انه انما اشتراها بامر وماله وبوثق له من ذلك . ووجه آخر يبطل فيه اليمين عن المشتري قلت وما هو قال يجيبه رجل فيوكل الذي يريد شراءها ان يشتريها له ويقول اجزت امرك في شرائها ويشهد علي هذا شهوداً عدولاً وقبل منه الوكالة ثم يشتريها بعد ذلك ويكتب هذا ما اشترى فلان لفلان بـهـ وماله وبزبد في الثمن ما اراد وبشاهدان على الشراء فان طلبها الشفيع بالشفعة قال اشتريتها لفلان بكذا وكذا فاما محمد بن الحسن رحمه الله تعالى فقال ليس بين هذا المشتري وبين الشفيع خصومة في الشفعة . وقال ابو يوسف رحمه الله هو خصم مادامت الدار في يده فاذا سلمها الى المشتري

كان المشتري له هو الخصم في ذلك فمن جعله خصماً للشفيع يلزمه اليمين على الثمن لانه لما قال اشتريتها له لان بعشرين الف درهم لم يقبل قوله بعد ذلك لو اشتريتها بعشرة آلاف فاذا كتب لا يقبل قوله ان قصص من الثمن لم احلفه على ذلك ولكن اذا احتاج ان يكون على الوكالة شهود عدول لانه اذا علم القاضي انه اشتراها (٣) قلت لم يوجب عليه في ذلك يمين انما سمي في الوكالة الثمن فزاد فيه فقال اشتريها لي بعشرين الف درهم وان شاء لم يسم الثمن اذا قال اجزت امرك في شراء هذه الدار لي . قال ووجه آخر : قلت وما هو . قال يوكل البائع الشفيع ببيع هذه الدار ويقول له اني اريد ان اغيب فتقول يبيع هذه الدار فاذا قبل الوكالة اشتراها الذي يريد شراءها من الوكيل الشفيع فتبطل شفيعته حين باعها ولا يجوز ان يأخذها بالشفعة . قال ووجه آخر ايضاً ان باع صاحب هذه الدار هذه الدار من الرجل الذي يريد شراءها على ان ضمن الشفيع عن البائع الدرك المشتري لم يكن للشفيع ان يأخذها بالشفعة . قال وكذلك ان قال البائع ابيعك هذه الدار على ان يجيز لك البيع فلان هذا فاشترها على ان اجاز له شراءها . وهذا المجيز هو الشفيع ان شفيعته تبطل ايضاً ولا يكون له ان يأخذها . قلت ارايت ان اشتراها هذا المشتري على ان ضمن الشفيع عنه الثمن للبائع . قال له الشفعة فان امر المشتري الشفيع ان يشتريها له قال فلا شفيع ان يأخذها اي ان يشتريها له قلت اشتراها له قال فلا شفيع ان يعيدها ويأخذها بالشفعة له . قال ووجه آخر تبطل به شفعة الشفيع : قلت وما هو : قال يجيبه رجل الى الشفيع ويشتري منه داره التي الى جانب هذه الدار وبزبد في الثمن ويرغبه فيشتريها منه على ان المشتري فيها باختيار عشرة ايام او اقل او اكثر بعد ان يسميها اياه ويشهد على ذلك ثم يشتري بعد ذلك هذا الرجل الذي بين هذه الدار من صاحبها فاذا تعاقد اعلاها وشاهد ارجع الرجل الذي كان اشترى دار الشفيع منه باختيار فناقضه البيع في داره بخياره الذي كان له فيرجع دار الشفيع اليه بالمناقضة ولا يكون له شفعة في الدار الاخرى لانه اشتراها وقد زال ملك الشفيع عن داره الذي كان له ان يأخذها بشفيعته قلت لا تحمل به الشفعة بعد الشراء . قلت ارايت رجلاً اشترى داراً وقصد الثمن وقبضها فطلبها الشفيع منه بشفيعته فقال له المشتري ان احببت ان تأخذها بما اشتريتها به فقال له الشفيع توليتها قال تبطل شفيعته بهذا القول ويحتاج ان يكون هذا القول بحضرة شهود يشهدون عليه ان خاف المشتري ان يحلف على ذلك . قال وكذلك ان دس اليه المشتري من يقول له ذلك فقال له ذلك الرجل ان فلاناً قد اشترى هذه الدار بكذا وكذا وهو يقول لك ان احببت ان أوليكها بما اشتريتها به وليتكها فقال نعم توليتها فانه يبطل شفيعته بهذا . قلت فان اجتمع المشتري والبائع ان هذا البيع فاسد قال لا يمتنع الشفيع منها . قلت وكذلك ان اجتمعا ان

اليوم فليجئة ولم يكن بيعاً : قال نعم لاشفعة للشفيع في هذه الدار تصادقاً على هذا أم لا . قلت وكذلك لو اجتمع على ان البيع بالخيار في هذا البيع : قال لا شفعة ايضاً للشفيع فيها . قلت فما تقول لو دس المشتري الى الشفيع رجلاً فقال له قد كنت انت اشتريت هذه الدار من فلان يعني البائع قبل ان يشتريها هذا المشتري قال نعم قد كنت اشتريتها منه قبل ان يشتريها هذا المشتري فلان تبطل شفعتي ايضاً بهذا . قلت وكذلك لو قال ان هذه الدار لك وايسر فلان هذا البائع قال نعم هذه الدار داري : قال فلا شفعة اذا ايضاً فيها . قلت فان قال له المشتري قد اشتريت هذه الدار بمائة دينار واقضت الثمن فان احببت جعلتها لك بمائتين ديناراً فقال نعم او قال قد احببت ذلك : قال فلا شفعة له ايضاً فيها وقد بطلت شفعتي بهذا القول . قلت وكذلك لو قال له قد اشتريتها بمائة دينار فان احببت ان احط من ثمنها عشرة دنانير : قال تبطل شفعتي بهذا ولا يكون له شفعة . قلت ولم تبطل في هذه الاشياء قال لان الشفعة تجب للشفيع ان يأخذها بالثمن الذي وجب به البيع فاذا خرج عن هذا المعنى صار ذلك بمنزلة المساومة في البيع . قلت وكذلك ان قال المشتري للشفيع قد اشتريت هذه الدار بمائة دينار فسلم لي نصفها وادفع اليك نصفها فقال نعم او قال قد فعلت : قال هذا تسليم منه للشفعة . قلت فان قال المشتري للشفيع قد اشتريت هذه الدار بمائة دينار فان كنت راغباً فيها وحرماً علي اخذها رجعتي فيها عشرة دنانير حتى اسلمها اليك بذلك فقال نعم قد فعلت : قال فهذا تسليم منه للشفعة . قلت وكذلك لو قال ذلك انسان عن المشتري فقال الشفيع قد فعلت وحضر ذلك شهود فقال قد فعلت فهذا تسليم منه للشفعة . ووجه آخر : ان جاء انسان الى الشفيع فاشترى منه داره التي هو بها شفيع وارغبه في الثمن وزاده فاشترى داره على ان المشتري بالخيار ثلاثة ايام فباعه الشفيع على هذا الخيار ثم ان المشتري من الشفيع ابطل البيع الذي كان يبعه وبين الشفيع فيها : قال تبطل شفعتي لخراج داره من ملكه فلا يجوز له ان يطالب بشفعة دار قد كانت باعها واخرجها عن ملكه . قلت ارايت الرجل اذا اشترى داراً فقبضها وطلبها الشفيع بشفعته فصالحه من ذلك على بيت من الدار بعيته يدفعه اليه بمحضه من الثمن : قال لا يجوز هذا . قلت فما الحيلة حتى يسلم للشفيع البيت ويسلم باقي الدار للمشتري : قال الحيلة في ذلك ان يجيء رجل من قبل الشفيع فيشتري هذا البيت من المشتري بثمن معلوم ثم يسلم ذلك الشفيع للمشتري بشفعته فيما بقي من الدار فيسلم لكل واحد منهما ما اراد من ذلك . قلت فان اشترى الشفيع هذا البيت : قال هذا تسليم منه بشفعته اي بطلت شفعتي . قلت والمساومة بينهما تبطل الشفعة : قال فان لم يكن للشفيع من يقوم بهذا واراد ان يتولى ذلك بنفسه : قال الحيلة في ذلك ان يبدأ المشتري فيقول للشفيع

يا فلان هذا البيت لك بكذا وكذا فيقول الشفيع قد فعلت فيجب البيع له في البيت وتبطل شفعتي بعد قبوله فيما بقي من الدار والله سبحانه وتعالى هو الموفق والمهدي الى الصواب

باب منه ايضاً

قلت ليس قد ذكرت في باب من ابواب الشفعة ان بعض النعماء قد رخص في الحيلة في الشفعة قبل ان يقع البيع : قال بلى وهذا بمنزلة رجل كانت عنده مائة درهم فلما كان قبل الحول ليوم تصدق منها على مسكين بدرهم فحال الحول وقد انتهت الدراهم عن المائتي درهم فلم تجب عليه الزكاة : قال وكذلك رجل له الف درهم او له الف دينار فلما كان قبل الحول وهبها لابن صغير له قال قد صارت في مال الابن ولا تجب على الاب زكاة : قال وكذلك رجل له مال عظيم وله اولاد صغار فقرفه فيهم فوجب لكل واحد منهم شيئاً من المال معلوماً مضموناً وعزله قال يخرج عن ملكه ويصير في ملك اولاده ولا تجب على احد منهم زكاة . قلت فهل عليه اثم فيما فعل : قال لا اثم عليه في هذا ان شاء الله تعالى . قلت ارايت رجلاً اراد ان يشتري داراً فلم يأمن ان يأخذها الشفيع : قال فالوجه في ذلك ان يواجر هذا الرجل الذي يريد المشتري مملوكاً له او ثوباً من صاحب هذه الدار سنة او شهراً بهذه الدار ويقبضها فلا يكون فيها شفيعاً . قلت فان قال صاحبها داري تساوي مائة دينار وأجرة هذا المملوك انما هي مقدار عشرين ديناراً ولا اسلم داري بخدمة هذا العبد شهراً (٣) ويقبضها منه ويهب له الدينار فلا يكون يلزمه شفعة : قال هذا جائز على ما قلت ولكن على الذي يأخذ الدار في هذا بعض ما فيه . قلت وما هو : قال ارايت ان استخفت الدار من يده هل يرجع باجر مثل المملوك لتلك المدة قال لا يرجع بذلك . قلت فما الثقة لما جميعاً : قال ان اجره العبد شهراً بسم واحد من الف سم منها فاذا مضى يوم او يومان اشترى منه باقي الدار ومائة وثمانية وتسعون سمها بالمائة دينار فلا يلزمه شفعة . قلت فان كانت الضيقة نفيسة تساوي عشرة آلاف دينار : قال هذا جائز مستقيم في الضيقة وفي الدار اذا فعل هذا لم يلزمه شفعة . قلت فان كانت ضيقة لرجل فيها سهام مشاعة فاراد رجل ان يشتري السهام الباقية التي للشريك فلا يكون لصاحب السهام الاخر شفعة ما الحيلة في ذلك . قال ان ادعاها لابنه كما قلنا في الابواب المنفردة وحمد صاحب السهام دعوى الاب لذلك فصالحه الاب عن ابنه على خمسمائة الف دينار وعلى ان يسلم هذه السهام لابنه : فهذا جائز ولا شفعة للشفيع في ذلك . قلت فهل في الدار حيلة ان كان يريد ان يشتريها بمائة دينار فقد قلت ان احتاجت بالدار مملوكاً للذي يريد ان يشتريها منه بهذه الدار لم يكن فيها شفعة فان قال الذي يأخذ الدار فان استخفت الدار من يدي لم يكن لي ان ارجع الا باجر مثل

العبد وقد دفعت الى صاحبها مائة دينار : قال الوجه في ذلك ان يقر صاحب الدار انه كان استأجر من هذا الرجل دارا يبلغد في موضع كذا عدة سنين ويحددها بهذه الدار وان الدار التي استأجرها من هذا الرجل صارت في يده هذه السنين فوجبت هذه الدار لفلان أجرة هذه السنين فان أجرة تلك الدار التي استأجرها لهذه المدة وهي مائة دينار فان استحققت الدار التي هي الاجرة رجع على صاحبها بأجرة مثل الدار التي كان استأجرها وذلك مائة دينار والله اعلم

باب النكاح

قلت ارايت رجلا اراد ان يتزوج امرأة تخاف المرأة ان يخرجها من ذلك البلد فارادت التوثيق منه بنيريين : قال الحيلة في ذلك ان تزوجه نفسها على مهر مسمى على ان لا يخرجها من هذا البلد فان اخرجها من هذا البلد فلها تمام مهر نساها ويقرب الزوج ان مهر نساها يسمى ائقل من هذا مما ينقل على الزوج ويشهد على نفسه بذلك فان هو عزم على اخرجها من ذلك البلد اخذته به بتمام مهر نساها على ما اقر به . قلت وكذلك ان خافت ان يتزوج عليها او يتسرى ففعلت هذا : فقال نعم هذا وذلك سواء ان اشترطت ذلك لزمه ما اشترطته عليه في شراء هذا بالمهر . قلت فان زوجته نفسها ولم تشترط ذلك عليه ثم اراد ان يخرجها من ذلك البلد وانما يريد بذلك اضرارها هل في ذلك حيلة قال نعم قلت وما هي قال تقر بعض اهلها بمن تثق به اما والدها واما اخوها او غيره ممن تثق به بماله يشهد به عليها فان اراد ان يخرجها اخذها ذلك الرجل الذي اقرت له بالمال بذلك المال ومنعها الخروج . قلت فان خاف الذي يشهد بالمال ان يستخلفه على ذلك ويقول له اخلف ان له عليها هذا المال ولم يأمن ان ينازعه الزوج الى قاض يرى استخلفه على ذلك : قال يبيعها بذلك المال ثوبا او عروضاً من العروض فان خاف لم يكن عليه ما ثم . قلت فرجل اراد ان يزوجه ابنته من عيده وخاف ان ينسخ النكاح بموته فما الحيلة في ذلك قال يكاتب العبد على مال فان مات لم ينسخ النكاح بموته . قلت لعل في هذا غير هذا : قال نعم ان باعه ممن يثق به ثم مات المولى لم ينسخ النكاح فان كره يبعه وديره فانه يعتق بموته ولا ينسخ النكاح . قلت فرجل خاف ان لا يتزوج امرأة بالكوفة : قال يخرج الزوج والمولى من الكوفة فيعقدان النكاح بامرهما خارج الكوفة ولا يبحث في بيعه . قلت وكذلك ان وكلت رجلاً ان يزوجه ووكل الزوج رجلاً يزوجه اباه فخرج الوكيلان جميعاً فعقد النكاح خارج الكوفة قال لا يبحث . قلت ارايت رجلاً قال ان تزوجت فلانة فعي طالق ثم اراد ان يزوجه ما الحيلة في ذلك : قال يزوجه فيقع عليها الطليقة ويلزمه نصف الصداق ثم يزوجه ثانية على نصف الذي عيده نصيب

امراته ويعود الصداق عليه على ما كان . قلت ارايت رجلاً له جارية فاراد ان يكاتبها وان يطاها في الكتابة أميل له ذلك قال لا . قلت فما الحيلة في ذلك حتى يكون له ان يطاها : قال يبيعها لابن له صغير ثم يزوجه وهي على ملك ابه ثم يكاتبها لابنه بعد الزوج فتكون امراته وهي مكاتبه لابنه وله ان يطاها بالنكاح . قلت فان فصل هذا ثم ولدت الجارية منه ما حال ولدها : قال هم اخوات لان مولاهما اخوه . قلت فهل تكون أم ولد له : قال لا وهي على ملك ابنه الصغير يبيعها وما على ذلك النكاح على ما كانا عليه . قلت ارايت رجلاً خطب امرأة الى نفسها فاجابته الى ان تزوجه نفسها وكرهت ان يعلم بذلك اولياؤها فجعلت امرها في تزويجها اليه هل يجوز ذلك في هذا النكاح : قال اما في قول اكثر اصحابنا فان تزوجه الرجل واشهد على ذلك وكان كفواً لها فالتكاح جائز حلال . قلت فان كره الزوج ان يسميها عند الشهود قال اذا جعلت امرها اليه في تزويجها وفارقها على المهر قال الزوج للشهود اني خطبت امرأة الى نفسها وقد جعلت امرها الي في ان تزوجه واشهدكم اني تزوجت المرأة التي جعلت امرها الي على صداق كذا وكذا فينقذ النكاح بينهما اذا كان كفواً لها . قلت فرجل له امرأة ولها ابنة فحلف بالطلاق وبانت منه فاراد ان يحدث لها نكاحاً من غير ان يعلم اهلها به ولم يجب ان يعلم الشهود انها امراته التي كانت عنده : قال يقول لها ان تجعل امرها اليه في ان يزوجهها فاذا فعلت ذلك وقبل ما جعلت اليه خرج الى الشهود فاشهدهم على هذا . (٣) قلت فلم قلت تشتري مملوكاً صغيراً بجماع مثله : قال انكي لا يكون كبيراً قد عرف الامور . قلت يهب الذي اشتراه لها فتملكه بالهبة فينسخ النكاح من قبل ان الصغير لا طلاق له قلت اشترى الموهوب له غلاماً كبيراً فلا بأس بذلك . قلت رجل تلقى امراته ثلاثاً ثم يحددها بالطلاق وراودها عن نفسها : قال تهرب منه . قلت فان ظفر بها قال ولا تقرانها كانت امراته . قلت فما الحيلة في ذلك وليس تقدر على الحرب قال الحيلة ان يخرج من منزله فتصير الى دار اخرى ثم تدس اليه من يناظره في نفسها بحضور من شهود عدول وتكون مناظرة الذي يناظره في امرها بمحضرة صاحب الدار التي هي فيها ولا يعلم الزوج ان المرأة في تلك الدار ثم يقول له الذي يناظره ان زوجتك فلانة تذكر انك قد تزوجت امرأة وهي في هذه الدار يومي الى الدار التي هي فيها وقد دخل الشهود قبل ذلك الى الدار فينظرون الى المرأة فيها فاذا قال الرجل ما تزوجت ولا لي في (٣) من باب الشفعة المتقدم في آخر سورة ٨٠ الى هنا وجد في نسخ عديدة ويظهر انه مكرر ما عدا مغايرته بزيادة وتقصي قليلين ثابتاه طبقاً للنسخ واعتناء لفائدة الزيادة (٨١) كتبه مصححه

هذه الدار امرأة ولا زوجة فيقول له الرجل المناظر له فكل امرأة لك في هذه الدار
فهي طالق ثلاثاً فإذا قال ذلك دخل الشهود ونظروا إليها في الدار وشهدوا عليه بذلك
قال وإن قام بعض من الشهود وأتيا في الدار معها جماعة من النساء وبعضهم يكون
بمحضرة المناظرة له فهو أجود . قلت رجل طلق امرأته ثلاثاً ولها عليه دين فجمدها ذلك
فخلف لها عليه فأرادت أن تأخذه بنفقة عدتها وتجعل ما تأخذه منه بسبب نفقة العدة
قصاصاً مما لها عليه من الدين هل يسعها ذلك : قال قال أبو يوسف في كتاب الحيل لها
ذلك . قلت أرايت أن حلفت عند القاضي بالله العظيم ما اقضت عدتها وقد كانت العدة
قد انقضت قال تخلف على ذلك وتتوي ساعته تلك ويسعها هذا ولا شيء عليها . وفي المسألة
التي قبل هذه فإن أمكن المناظر له أن يقول أنك قد تزوجت أو أن المرأة التي تزوجتها في
هذه الدار وقد يرضى عليها منك فإذا قال ما فعلت قال له الرجل فنخرج التي ذكرها أنك
تزوجتها إليك فإذا قال أنه أخرجها المرأة متكررة مع جماعة من النساء حتى لا يعرفها ثم
يقول له قل كل امرأة لي من هؤلاء النساء طالق ثلاثاً فإذا قال ذلك طلقت المرأة وشهد
الشهود عليه بذلك وتسفر المرأة عن وجهها بحفرتهم . قال ومثل أبو حنيفة رضي الله عنه عن رجل
قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً أن ما تبني الخلع أن لم اخلعك وحلفت المرأة بعق مالهيكها
وبصدقة ما لها أن أماله الخلع قبل الليل فجاء إلى أبي حنيفة رضي الله عنه فقال أبو حنيفة
رحمه الله تعالى للمرأة عليه الخلع فقالت المرأة تزوجها فاني أسالك الخلع فقال أبو حنيفة
رضي الله عنه تزوجها قل قد خلعتك على ألف درهم تعطينها فقال لها الزوج ذلك فقال
لها أبو حنيفة قولي لا أقبل فقالت لا أقبل فقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه قومي مع
زوجك فقد برء كل واحد منكما في يمينه ولم يحنث . قلت فلو كان امرأته ان تدفع
جميع ما تملك من انسان فيمضي ذلك اليوم وليس في ملكها شيء مما تملك هل كانت غنمت
قال لا ولكن كان في اليمين كل شيء يملكه إلى ثلاثين سنة فهو في المساكين فلم يكن لها
في ذلك حيلة . ومثل الامام أبو حنيفة رضي الله عنه عن اخوين تزوجا اثنتين فزوت
امرأة كل واحد منهما إلى الآخر فوطئها ولم يعلموا بذلك حتى أصبحوا فقالوا ذلك لأبي
حنيفة رضي الله عنه وسأله الحيلة في ذلك فقال أبو حنيفة ليطلق كل واحد منهما امرأته
تطليقة ثم يتزوج كل واحد منهما المرأة التي وطئها ساعة يطلقها زوجها فتصير كل واحدة
منهما امرأة الرجل الذي وطئها . ومثل أبو حنيفة رحمه الله عن رجل دخل اللصوص
عليه فاخذوا متاعه وحلقوه بالطلاق والعنق ان لا يخرج عنهم بانهم سرقوا منه شيئاً فشكا
ذلك إلى أبي حنيفة رضي الله عنه فأرسل أبو حنيفة إلى قمر من خيار النفر الذي هو فيهم
فقال لهم ان اللصوص دخلوا على هذا الرجل وحلقوه ان لا يذكرهم فان اردتم ان تؤجروا

فيه ويرد الله عليه ماله ولا يحنث فلا تتركوا احداً من رجال الحي الذي انتم فيه الا
ادخلتموه المسجد معكم او داراً ثم تخرجون واحداً بعد واحد ثم يقال للمسروق منه هذا منهم
ويقال للمسروق منه كلما مر عليك واحد من القوم فسألك القوم اهدأ منهم فان كان منهم
فأسكت وان لم يكن منهم فقل ليس منهم ففعلوا ذلك فظفر الرجل بماله ولم يحنث .
وذكروا انه انا رجل في الليل فقال قد جئت في امر قد كر بني وانا مستغيث بك قال
وما هو قال وقع بيني وبين ابي شيء فعاديتها وامسكت ان تكلمني فحلفت عليها بالعالماني
ثلاثاً ان لم تكلمني قبل الصبح وقد جمعت عليها اهلها وغيرهم فكلوها وسألوها ان تكلمني فابت
ولست آمن الصبح فتطرق امرأتي : فقال أبو حنيفة رضي الله عنه اذهب إلى منزلتك نقل
لأولئك الذين سألوها ان تكلمك لا تكلموها فكلامها اهون علي من اترا ب هذه النذلة
بنت النذل وأمعها في نفسها وفي أمها كلاماً فانها سوف تحببك فان قالت لك انت النذل
وابوك النذل وأمك فقد بررت وسقط عنك اليمين ففعل ما قال أبو حنيفة فودت
عليه الكلام فقالت له انت النذل فعاد إلى أبي حنيفة فاخبره فقال قد كلمتك وسقط عنك
اليمين

باب من الشركة في الضمان (٣)

قلت أرايت شريكين يقال لاحدهما عبد الله وللآخر زيد فارادا ان يضمنا عن رجل
مالاً بأمره على انه ان أدى المال عبد الله رجع به على زيد لا على الذي ضمنا عنه وان
أدى المال زيد رجع به على صاحب الاصل ولم يرجع على شريكه عبد الله بشيء . ما
الحيلة في ذلك : قال الحيلة فيه ان يضم زيد المال عن الذي عليه الاصل بأمره ثم يغير
عبد الله بعد ذلك ليضم عن زيد وعن الذي عليه اصل المال بأمرها فان اداه عبد الله
رجع على صاحب الاصل وعلى شريكه زيد وان اداه زيد رجع على صاحب الاصل . قلت
وكيف يرجع عليها قال يرجع على كل واحد منهما بنصف المال من قبل انه ضمن عتقها
جميعاً . قلت فان اراد ان يرجع بما يؤدي على ايها شاء : قال الوجه في ذلك ان يضم
عن زيد بأمره جميع المال ثم يضم ايضاً عن صاحب الاصل بأمره جميع المال فان اداه
رجع على كل واحد منهما فاذا اخذ ذلك منهما او من احدهما لم يكن له على الآخر سبيل .
قلت فان كانا ضمنا المال جميعاً عن صاحب الاصل ضمناً واحداً فاراد عبد الله ان يكون
ان اداه رجع به على زيد : فقال يقول زيد بعد هذا الضمان لعبد الله كلما لزمك من ضم
بسبب هذا الضمان فهو لك علي وهذا المال علي دونك فيرجع بما لزمه من ضم على زيد .

باب في الشركة ايضاً

(٣) هذه مسائل من الشركة وقد تقدم بعضها

قلت شريكان بينهما دار اوصيعة باعها احدهما باسم صاحبه من رجل ثم ان المشتري اراد ان يصالح البائع من جميع الثمن على نفسه على ان يضمن له البائع ما ادركه من دركه من قبل شريكه حتى يخلصها ويرد عليه جميع الثمن : قال لا يجوز هذا . قلت ولم : قال من قبل انه انما قبض منه النصف ولا يجب عليه ان يرد جميع الثمن ولا يكون ضامناً لما نقص . قلت فما الحيلة في ذلك : قلت ان حط هذا البائع عن المشتري حصته من الثمن وقبض حصه شريكه على ان يضمن عنه ما ادرك المشتري من دركه من قبل شريكه جاز ذلك فان ادركه من قبل شريكه دركه رجع عليه بنصف الثمن الذي دفعه اليه . قلت فما نقول ان اشترى البائع منه بمحضته من الثمن ثوباً وقبض الثوب ثم قبض منه حصه شريكه من الثمن فان ادركه دركه من قبل شريكه رجع عليه بنصف الثمن وان ادركه دركه من قبل انسان آخر في جميع الشيء الذي باعه رجع عليه بجميع الثمن : قال هذا جائز مستقيم . والله سبحانه وتعالى اعلم

باب في فعل المريض

قلت ارايت مريضاً اقر بمرضه بدين له عليه : قال لا يجوز اقرار المريض لوارث بدين اذا مات من مرضه ذلك . قلت فهل في ذلك حيلة حتى يصل الى هذا الوارث دينه : قال نعم ان اقر المريض بهذا الدين لرجل اجني يثق به وامره ان يقبض ذلك من ماله ويدفعه الى وارثه هذا صاحب الدين فهذا جائز . وان قال الاجني اخاف ان يلزمه اليمين بالله ان هذا الدين واجب لي على فلان الميت ما قبضته وما ابرأته منه ولا من شيء منه على ما يستحلونه غرماً الرجل الميت فلا يجوز لي ان احلف على ذلك : قال ينظر الوارث الى رجل يثق به فيحيي به الى المريض فيقول له المريض يع عبدك هذا او جاريتك هذه او دارك هذه من فلان هذا بهذا الدين الذي له علي فيبيع الاجني ذلك من الوارث بدينه وقبل الوارث ذلك فيصير ذلك للاجني على المريض وان لم يمين بعد هذا كله فحلف حلف على امر صحيح . قلت فان لم يكن للاجني ما يبيعه من الوارث قال فان وهب له الوارث عبداً او امة وقبض ذلك ثم قال له المريض يع هذا العبد او هذه الامة من فلان بالدين الذي له علي جاز ذلك فاذا فعل ذلك تحول الدين الذي للوارث لهذا الاجني فاذا قبضه اوصله الى الوارث . قلت فني هذا شيء غير هذا : قال نعم . قلت وما هو : قال يحضر هذا الوارث متاعاً او شيئاً تكون قيمته بقدر المال الذي له على المريض ثم يبيعه من المريض بحضرة جماعة من الشهود بكذا وكذا ويسلمه اليه فيقبضه المريض فيصير مال الوارث بدينه ثم يهب المريض ذلك المتاع لانسان لا يعرف مراً ويقبضه من المريض ثم يهبه للوارث فيرجع اليه متاعه ويصير ماله بدينه . قلت ارايت

رجلاً جعل لابنته له صغيرة شيئاً اما متاعاً واما حلياً واما خبزاً واما داراً فرفض ولم يكن اشد لها بذلك ولم يأمن الورثة ان يسلموا لها ذلك : قال اما ما كان من حلي او متاع فانه ينبغي له ان يخرج ذلك سرّاً ويدفعه الي من يثق به ويملكه ان ذلك لابنته فلانة ويوصي اليه ان يحفظ ذلك لها فاذا كبرت دفعه اليها . واما الدار او الضيعة فانه ينبغي له ان يأمر اناساً يشتري ذلك لابنته منه ولا يظهر ان ذلك لابنته ولكن يقول له في السر اشتر ذلك لابنتي فلانة مني ويدفع اليه مالا فيقول هذا مال ابنتي فاشتر لها مني هذه الضيعة بهذا المال ويحضر الشهود فيشهدون انه قد باع ذلك من هذا الرجل ولا يقول لابنتي بكذا وكذا ويقبض منه الثمن بحضرة الشهود فيتم البيع والشراء في ذلك لها بالمال فان خاف الاجني ان يلزمه اليمين فان كان المريض اخرج الثمن من عنده وودعه لابنته ثم دفعه الى المشتري فاشترى ذلك لها بالمال ودفعه اليه فتقدمه اياه ثم لما اشترى منه فليس عليه في يمينه في ذلك شيء . وكذلك اذا كان المريض استقرضه من انسان وقبضه منه ثم وهبه لابنته ودفعه الى الرجل فاشترى منه لابنته بذلك المال الضيعة وتقدمه اياه فليس عليه في يمينه شيء فاذا تقدم المريض ثمنها الذي ابتاعه منه لابنته فليرده المريض على الذي استقرضه منه . قلت ارايت مريضاً له ضياع ودور واموال وليس له وارث فاراد ان يوصي بجميع امواله في ابواب البر والاحسان ولم يأمن ان يدفع ذلك الى حاكم يرى ان يتقدم له الثلث من ماله ويرد الثلثين الى بيت المال فاراد الحيلة في ذلك فيجزله جميع ماله : قال فان كان له انسان يثق به فافر له بدين يحيط بماله كله كان اقراره جائزاً ويقدم اليه بان يأخذ هذا المال الذي يقر له به فيضه في المواضع التي اراد ان يوصي بماله فيها فان خاف ذلك الرجل ان يلزمه يمين في ذلك بانه عرضاً من العروض بذلك المال ودفعه اليه ولم يكن عليه شيء في يمينه ان هو حلف ويشتري المريض ذلك العرض على ان المريض بالخيار في ذلك سنة فان مات في مرضه ذلك بطل خياره وتم هذا البيع للرجل وان يرى من مرضه ذلك فاراد ان يبطل البيع ابطله . واما الدور والمقارات والضياع والمستغلات فان اقر بها لقوم واشهد انها لم كان ذلك لم وحكم الحاكم لم بها ولم يكن لبيت المال فيه شيء . قلت فان لم يرد ان يملكهم ذلك ولكنه اراد ان يوقفه عليهم يأخذون غلته ويكون اصله محبوساً . قال ان اقر ان رجلاً من الناس ولم يسمه وقف ذلك وفقاً صحيحاً على فلان ابن فلان وفلان ابن فلان وعلى اولاد كل واحد منهم واولاد اولادهم واولاد اولاد اولادهم ونسلهم واعقابهم ابداً ما تناسلوا وكلما توفي واحد منهم كان ذلك على من يبقى منهم ابداً فاذا اقرضوا كان ذلك للمساكين تجري غلة ذلك على هذا : فاذا فعل هذا صار وفقاً على من جاء على الشروط التي ذكرها : قال ولو كان لهذا الرجل ورثة

فأقر هذا الذي ذكرنا لغير ورثته لكان إقراره لورثته جائزاً ولم يكن لورثته شيء منه وصار ذلك وفقاً على هذا السبيل الذي وصفناه ويقول فيما أقر به من ذلك ان الرجل الموقوف بهذا الوقف دفع ذلك اليه وجعله وفقاً على هذا السبيل فإذا أقر بذلك لم يكن لورثته على شيء من ذلك دليل . قلت وان كان هذا المريض الذي في يديه هذه الدار او هذه الضيعة يخاف ان يقر بذلك لانيته لم يجوز إقراره لها فقال للرجل يا فلان هذه الدار دارك وهذه الضيعة ضيعتك فقال الرجل المقر له هذه الدار لابنتك فلانة وليست لي او قال هذه الدار وهذه الضيعة لابنتك فلانة وليستا لي : قال تكون الدار والضيعة لابنته وتخلص بها ولا يكون لورثته فيها شيء . قلت ويحكم بذلك الحاكم لانيته قال نعم وهو قول ابي يوسف رحمه الله ولا اعلم لاحد من اصحابنا قولاً غير هذا . قلت فا تقول في ذلك ان كان لامرأة هذا المريض عليه مائة دينار او اكثر منها او كان هذا الدين لوارث من ورثته غير المرأة يخاف ان يقر بذلك للمرأة او للوارث فلا يجوز إقراره لوارثه بذلك ما الحيلة في ذلك : قال الحيلة له فيه ان تأتي المرأة او الوارث برجل يثق به فيقر المريض ويشهد بذلك على نفسه ان امراته كانت وكتته قبض مائة دينار كانت لها على فلان هذا وانه قبض ذلك لها من فلان هذا فإذا اشهد على نفسه بذلك لم يقبل إقراره للمرأة لهذا لتأخذه من ماله ولكن للمراق ان ترجع بذلك على الرجل الذي أقر المريض انه قبض ذلك منه ويرجع الرجل في مال الميت ثم تأخذ منه المرأة لانه يقول قد أقر الميت انه قبض مني مالا كان لهذه المرأة علي ولم آمن بقوله وقد رجعت به المرأة علي فلي ان ارجع به في ماله فيكون ذلك له . قلت فان خاف هذا الرجل ان يلزمه يمين في ذلك : قال فينبغي للمراق ان تبيع من هذا الرجل ثوباً بهذه المائة دينار فان لزمه في ذلك يمين كان قد اخذ بالثقة . قلت فان جاءت المرأة برجل يثق به فأقر المريض له بمائة دينار وانها له عليه ليس هذا جائزاً ويكون لهذا الرجل عليه المائة دينار فإذا اخذها من مال الميت دفعها الى المرأة : قال هذا جائز ايضاً . قلت أفليس يلزم هذا الرجل يمين بالله سبحانه وتعالى ان هذا المال له على الميت : قال بلى . قلت فان قال لا يجوز لي ان احلف ان هذا المال دين لي على الميت فما الحيلة في ذلك : قال تدفع المرأة الى الرجل ثوباً لتبني له ثم يبيع من المريض بمائة دينار فتصح له المائة دينار

باب في الدين

قلت ارايت الرجل يكون له على الرجل المالك ف يريد المطلب ان يخيل الطالب على رجل فقال الطالب لا آمن ان يتوي مالي على هذا الرجل واثق عندي منه فما الحيلة في ذلك : قال الوجه في ذلك ان يوكل المطلب الطالب بقبض هذا المال من هذا الرجل

ويجعله قصاصاً من ماله . قلت فان قال المطلب لا آمن ان يقبض المال فيضيع في يديه قبل ان يجعله قصاصاً ويرجع ماله واراد الطالب الثقة لنفسه ايضاً : قال الوجه في هذا ان يأمر المطلب غريمه هذا ان يضمن هذا المال للمطلب على ان له ان يأخذ بذلك ايها شاء فيصير ماله عليهما جميعاً وان ادى غريم المطلب شيئاً الى الطالب كان ذلك قصاصاً مما ضمن له . قلت فان كره المطلب ان يضمن غريمه ماله بهذا المال واراد غير هذا : قال فيمتثل الطالب بالمال على غريم المطلب على ان هذا الغريم ان لم يوف الطالب هذا المال الى كذا وكذا فالمطلب ضامن لهذا المال على حاله وللمطالب اخذه بذلك فتقع الحوالة على هذا الشرط فان وفاه الغريم الى الاجل الذي يشترطه المطلب والا رجع المطلب فأخذه بالمال . قلت وهذا جائز : قال نعم . قلت ارايت الرجل يكون له المال على الرجل والمال حال فيكمله ان ينجمه عليه فقال لست آمن ان انجمه فلا يني لي باداء النجوم فارادة حيلة في ذلك : قال ينجمه عليه الى النجوم التي يفارقه عليها على انه ان اخر اداء ما يجب عليه اذا حل كل نجم من هذه النجوم فجميع المال حال عليه فإذا نجمه على هذا الشرط كان له ما اشترط من ذلك . قلت رجل له على رجل مال فاراد المطلب ان يرهنه بذلك عداً فقال الطالب لا آمن ان يموت هذا العبد في الرهن فيموت بالدين : قال الوجه في هذا ان يشترى منه العبد بهذا الدين ولا يقبضه منه فان حدث بالعبد حدث كان المال على حاله وان اعطاه المال اقاله البيع في العبد . قلت وكذلك ان ماله ان يقرضه مالا على رهن ففعل مثل ما وصفت : قال نعم هذا جائز . قلت له فرجل له على رجل مال فاراد ان يرهنه بذلك ضيعة او داراً فقال الطالب لا آمن ان يستحق من هذه الضيعة او الدار شيء فيبطل فيما بقي منها : قال الوجه في ذلك ان يشتريها بهذا المال على ان المشتري فيها باختيار الى وقت معلوم فيكون هذا جائزاً فان استحق منها شيء كان المشتري على خياره ان شاء اجاز البيع فيه وكان ذلك له بحصته من الثمن وان شاء احتبسه فيكون في يديه لا يضي البيع فيه حتى يؤدي اليه المطلب المال الذي عليه . قلت فرجل له على رجل مائة دينار منها خمسون ديناراً بصك وخمسون ديناراً بغيره . قلت قد جحد المطلب الطالب ماله فاراد الحيلة حتى يقبض هذا المال : قال الحيلة في ذلك ان يوكل الطالب رجلاً غريباً يقبض الخمسين ديناراً التي بالصك ويشهد له على الوكالة بذلك شهوداً عدولاً في العلانية ثم يشهد شاهدين آخرين بحضور من الوكيل انه قد اخبره من الوكالة وابطلها ثم يطالب الوكيل المطلب بذلك ويثبت عليه شهود وكتته فإذا قبض الخمسين ديناراً دفعها الى الطالب وغاب ثم يطالب الطالب بهذا الصك فان قال دفعها الى وكيلك اقام الطالب البيعة على اخراجه من الوكالة فان القاضي يحكم له بالمال على المطلب ويقول للمطلب اتبع

الوكيل فطالبه بالمال الذي قبض منك فيكون قد وصل الى الطالب مائة كله . اللهم وتتنا للصواب

باب الزكاة

قلت ارايت رجلاً له على رجل فقير مال فاراد ان يتصدق بماله على غريمه ويحتسب ذلك من زكاته : قال لا يجوز له هذا من الزكاة . قلت فما الوجه في ذلك : قال الوجه ان يعطيه من ماله مقدار ما عليه من الدين ويحتسب ذلك من زكاته فاذا قبضه الغريم فان قضاء اياه مما عليه من الدين فلا بأس بذلك ويجزئه ما دفع الى الغريم ان يحتسبه من زكاته . قلت فان كان الطالب له شريك في هذا المال خاف ان يشركه فيما يقبض من الغريم من الدين : قال فالوجه في ذلك ان يهب الغريم لصاحب المال بقدر حصته مما عليه ويقبضه ثم يدفعه اليه ويحتسب به من زكاته فيجزئه ذلك من الزكاة ثم يبرئه من حصته من الدين فيبرأ ولا يشركه شريك في ذلك . قلت فوجب عليه زكاة فاراد ان يعطي منها في كفن ميت هل يجوز له ذلك : قال لا ولكن يهب لاهل الميت من زكاته ما شاء ويقول هذا صدقة عليكم فان ارادوا ان يكفنوا ميتهم فذاك اليهم . قلت ارايت الرجل الذي نجى عليه الزكاة ان كان له قرابة يحتاجون اما اخ واما أخت او غيرها قبل له ان يجري عليهم من زكاة ماله السنة كلها ما يكفيهم : قال نعم وهو ما جوز في ذلك الا ان يكون القاضي قد فرض عليه نفقة لاحد منهم فان اراد ان يعطي ما فرض عليه القاضي ويحسب ذلك من زكاة ماله لم يجزه ذلك من زكاته . قلت فان كله قوم في بناء مسجد لم وعليه زكاة . قال لا يجوز له ان يعطيهم من الزكاة في بناء مسجد ولكن ان نظر الى فقرائ تلك الناحية فاعطاهم ما شاء فاخذوه فبنوا به المسجد فلا بأس بذلك ولا يدفعه اليهم للبناء ولكن يقول لاؤتلك القوم الفقراء هذه صدقة عليكم فيجزيه ذلك والله اعلم

باب الوكالة

قلت ارايت رجلاً وكل رجلاً يبيع ضياعاً ثم خاف ان يبيع الوكيل ذلك وقد دخل فيه واراد فسخ وكاتبه حتى لا يجوز له البيع ما الحيلة في ذلك له . قال الحيلة في هذا ان يبيع هذا الرجل ضياعه ممن يثق به بما تساوي ثم يشهد على البيع شهوداً عدولاً فاذا فعل ذلك خرج الوكيل من الوكالة في هذا البيع ولم يكن له بيع ذلك ثم يستقبل هذا البائع المشتري منه البيع الذي كان بينه وبينه ويتشاهدان على الاقالة فتعود الضياع الى الذي كان يملكه ولا يكون للوكيل بيعها من قبل انها عادت الى صاحبها بذلك مستقبل غير الملك الاول هذا اذا كاتب الوكيل غائباً عن الموضع الذي فيه الموكل ولم يمكن اخراجه من الوكالة لمكان غيبته عن البلد لانه لو كان حاضراً كان له ان يخرج به بحضوره ويشهد على اخراجه ولا يقدر على البيع وكذلك ان وكله ببيع عبدة او جارية او دار او عرض من

العروض وغاب الوكيل عن البلد الذي فيه الموكل ولم يأمن الموكل ان يبيع ذلك فاراد اخراجه من الوكالة وهو غائب . قال الوجه في هذا ما شرحته لك . قلت فان كان وكله بقضاء دين له او بشراء ضيعة او غيرها ثم كره وكالته والوكيل غائب فاراد الاخراج من الوكالة وهو غائب . قال يصنع ما ذكرته لك . ونسأل الله تعالى ان يعفو عنا اجمعين

باب الاقرار

رجل له ضياع وله اولاد فاراد ان يقر لبض اولاده بمقدار ما يصيبهم من ميراثه ويترك سائر ضياعه لورثته الباقين فلا يشهد لميراثها ولكنه يكون على ما كان فان حدث له ولد دخل في ميراثه مع ولده الباقين على انه لا يكون لولده الذين افردهم شيء من هذه الضياع ولا يدخلون في ميراثه ما الحيلة في ذلك وكان اولاده خمس بنين وبنين فاراد ان يفرد اثنين منهم بضيعة ويترك سائر ضياعه لابنيه وبناته الباقين وان حدث له ولد دخل معهم . قال الوجه في ذلك ان يشهد على نفسه لابنيه هذين بضيعة ويقر لما بها او يكتب لما يكتب كتاب شراء بذلك ويوثق لما يكتب على هذين الابنين كتاب اقرار بقران فيه بان ضياعه الباقية ويسميا ويحدد ما صار لاولاده الباقين وهم ثلاث بنين وابنتان على ما يكتب الاقرارات ويشهد عليهما بذلك فان حدث به حدث الموت كانت سائر ضياعه لولده الباقين وان حدث له ولد آخر دخل معهم في الميراث لانه لا يصدق هذين على ما بقي من ضياعه وانما يجوز اقرارها على انفسهما بما اقرأ ولا يكون لما في ميراثه حق لانهما ان عارضا في ذلك اخرج هذا الكتاب الذي باقرارهما عليهما فاذا قامت عليهما اليقينة بذلك لم يكن لما في سائر الضياع حق والله سبحانه اعلم بالصواب

باب البيوع

قلت رجل باع من رجل ضيعة او دارا وقبض الثمن ولم يمكنه ان يسلمها الى المشتري لماثق عاقبه عن ذلك فسأل البائع المشتري ان يؤجله بتسليم ذلك اليه الى سنين فاجابه المشتري الى ذلك . قال لا يجوز هذا التأجيل والمشتري ان يأخذ ذلك بالتسليم لان هذا التأجيل باطل . قلت فهل في ذلك حيلة . قال نعم . قلت وما هي . قال يقول البائع والمشتري جميعاً ان البائع كان اجر هذه الضيعة او هذه الدار من رجل حر من المسلمين سنة او لها غرة شهر كذا من سنة كذا ثم انه باعها بعد ان اجرها من فلان هذا بكذا وكذا وقبض منه الثمن فيعلم المشتري بالاجارة الموصوفة في هذا الكتاب فاختر ان يقيم على شرائه ولا ينقذه الى ان تنقضي مدة هذه الاجارة ثم يقبضها من فلان البائع ورضي بذلك فليس له مطالبة فلان البائع بان يسلمها اليه حتى تنقضي هذه المدة الموصوفة في هذا الكتاب ولا يكتب الكتاب بذلك فيجوز هذا . قلت فما تقول ان قال المشتري للبائع

أقم لي ضميكتي ضمن لي تسليم هذا الشيء عند انقضاء هذه الاجارة : قال الضمان جائز ان
 اقام له ضميكتي . قلت فان لم يسلم الضمين ذلك الوقت ما عليه : قال قد اختلف اصحابنا في
 ضمان التسليم فقال بعضهم يؤخذ الضامن بالتسليم ويجوز بذلك وقال بعضهم ان لم يسلم
 كان الثمن عليه قال والاحتياط في ذلك ان يقول في كتاب الضمان ان اسلمت الي هذه
 الضميمة في وقت كذا والا فانت ضامن الثمن وهو كذا وكذا فاذا فعل ذلك كان عليه
 الثمن في القرنين جميعا . قلت فما تقول ان قال المشتري لا اؤجل للبائع بالتسليم ولكن
 اخذ منه كفيلا بذلك هل ان يكون الضامن للتسليم هو المؤجل بذلك ولا يكون البائع
 مؤجلا لانه يمكنه تسليم ذلك قبل السنة : قال هذا يجوز ويكتب المشتري على الضامن
 كتابا يانه قد ضمن له تسليم هذا الشيء عن بائع اياه ولا يسميه على ان يسمى ذلك
 المشتري في غرة شهر كذا من سنة كذا ويؤكد ذلك في الكتاب فيكون التأجيل للضامن
 ولا يكون ذلك تأجيلا للبائع . قلت فيجوز الضمان على هذا : قال نعم هو جائز والله اعلم
 * باب في الوكالة *

قلت فرجل وكل رجلا يبيع عبدا له واشهد بالوكالة له وغاب الوكيل عن الموكل
 واواد الموكل ان يخرج الوكيل من الوكالة حتى لا يبيع العبد : قال لا يجوز اخراجه من
 الوكالة الا ان يشهد على اخراجه اياه ويكتب اليه بذلك فيصل اليه او يبعث اليه
 بذلك رسولا فيبكره فان لم يبعثه باخراجه اياه من الوكالة فهو على وكالته وله ان يبيع العبد
 . قلت نعم في هذا حيلة حتى لا يكون له ان يبيع العبد : قال نعم يبيع المولى العبد من
 رجل ويشهد على ذلك ويدفعه الى المشتري ثم يشتريه المولى بعد البيع فلا يكون الوكيل
 ان يبيعه بعد هذا لان وكالته للوكيل يبيع العبد انما كانت في ذاك الملك وهذا لانه
 ملك حدث فقد خرج الوكيل من الوكالة في بيع العبد . قلت فما تقول ان كان امره ان
 يشتري له عبد فلان فوكله بذلك ثم اراد اخراجه من الوكالة والوكيل غائب ولا يمكنه
 ان يبعث اليه بذلك رسولا ولا يكتب اليه كتابا : قال الحيلة في اخراج الوكيل من
 الوكالة ان يشتري العبد او يوكل من يشتريه له على انه باختيار في ذلك ثلاثة ايام فاذا
 اشتراه على ذلك فقد ملكه وخرج الوكيل من الوكالة بالشراء ثم ينقض البيع باختيار الذي
 اشترطه فيبطل البيع ولا يكون للوكيل الذي كان وكله بشرائه ان يشتريه له بعد هذا
 * (باب الصلح) *

قلت ارايت رجلا جرح رجلا جرحا خطا فمنا الجروح عنه ثم مات من تلك
 الجراحة فيجوز العفو : قال العفو جائز من الثلث فان كان للجرح مال يخرج الدية من
 ماله جاز العفو ولم يكن على الجرح ولا على طاعنه سبيل . وان لم يكن للجرح مال فغيره

الدية التي وجبت على عاقلة الجرح كان لم تلت ذلك ويقال لم ادوا الثلثين . قلت لما الحية
 حتى يجوز العفو : قال ان اقر الجرح ان فلانا لم يجرحه هذه الجراحة كان قوله جائزا بل
 ورثته ولم يقبل قولم على الجرح لان الجرح قد كذبهم . قلت وكذلك ان صالح الجرح
 الجراح من الجراحة على مال دون الدية : قال اما في قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه
 فان على العاقلة الدية يحسب لم من ذلك المال الذي صالح عليه الجراح وعليهم ان يؤدوا
 ما بقي . واما في قول ابي يوسف رحمه الله فان الصلح جائز ويدفع من العاقلة ما صالح
 عليه الجراح والثلث ويؤدون ما بقي . قلت فما الحيلة حتى يجوز الصلح : قال ان صالح من
 الجراحة وما يحدث منها لقول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه وابي يوسف رحمه الله في ذلك
 واحد ويحسب لم المال الذي صالح عليه والثلث . واما في قول ابي يوسف فقوله قد صالحتك
 من الجراحة وما يحدث منها سواء فهو صلح منهما جميعا . قلت ارايت رجلا له على رجل
 الف درهم فصالحه منها على مائة درهم يؤديها اليه في حلال كذا من سنة كذا وان لم
 يفعل فعليه مائتا درهم : قال هو جائز في قول ابي يوسف رحمه الله تعالى وقولنا ولكن من
 خالفنا يبطل ذلك . قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز هذا في قولكم وقول غيركم : قال
 الحيلة في ذلك ان يحط رب المال عن المطالب ثمانمائة درهم فيبقى مائتا درهم فيصالحه عن
 هاتين المائتين على مائة درهم يؤديها اليه في غرة شهر كذا من سنة كذا فان لم يفعل فلا
 صلح بينهما فيجوز على هذا الشرط . قلت فرجل كاتب عبده على الف درهم يؤديها اليه في
 سنة فان لم يفعل فعليه الف اخرى : قال لا يجوز هذا . قلت فما الحيلة في ذلك حتى
 يجوز : قال الحيلة ان يكاتب العبد على الف درهم ثم يصالح المولى المكاتب بعد ذلك عما
 كاتبه عليه على الف درهم يؤديها اليه الى سنة فان لم يفعل فلا صلح بينهما فيكون هذا
 جائزا على هذا الشرط . قلت فان كان المولى قد كاتب العبد على الف درهم فاراد المكاتب
 ان يصالح مولاه على النصف من ذلك ممجلا : قال هذا جائز في قول اصحابنا رحمهم الله
 تعالى ولا آمن ان يفسده غيرنا ولكن الحيلة في ذلك حتى يجوز في قولنا وقول غيرنا ان
 يصالح المكاتب مولاه من الف درهم على دنانير يكون قيمتها الف درهم ويدفعها اليه
 او يصالحه على عرض من العروض فيجوز ذلك في قولنا وقول من خالفنا في ذلك . قلت
 ارايت رجلا يدعي في دار دعوى والذي في يده الدار يتكردعواه . هل يجوز له ان
 يصالحه من دعواه على شيء وهو منكروها : قال نعم هذا جائز في قياس قولنا . ولكن من
 خالفنا يفسد هذا الصلح اذ لم يكن على اقراره . قلت فما الحيلة حتى يجوز الصلح في قولنا
 وقول غيرنا عن خالفنا والذي في يده الدار لا يأمن ان يقر بدعواه فربما يكون المدعي قد اقر

بذلك لانسان ثم يصالح عليها فيجزي المقر له يأخذ ذلك من يدي الذي في يده الدار او يجزي شريكه لهذا المدعي فيجزي بهذا الاقرار على الذي في يديه الدار قال الحيلة في ذلك ان يصالح رجل اجنبي عن الذي في يديه الدار اي من هذا الحق على مال ويقر هذا الاجنبي لهذا المدعي بهذا الحق الذي يدعيه فيصالحه على مال يدعيه على ان يسلم هذا الحق للذي في يديه الدار ويضمنه ما ادركه في ذلك من درك فيجوز هذا قلت ارايت اذا صالح هذا الاجنبي على ذلك ثم استحق انسان بعض هذه الدار هل يرجع المصالح على المدعي بشيء مما صالحه عليه قال ان بقي في يدي الذي في يديه الدار مقدار دعوى المدعي لم يرجع بشيء قلت فما الحيلة حتى يرجع المصالح بقسطه مما صالح قال الحيلة في ذلك ان يقول المدعي لي ثلث هذه الدار والثلثان الباقيان منها للذي في يديه الدار ثم يصالحه الاجنبي بعد ذلك على هذا فيقول في كتاب الصلح اني ذكرت لك ان ثلث جميع هذه الدار لي وفي ملكي وان ثلثها لفلان يعني الذي في يديه الدار واني سألتك انت تصالحني من دعواي على كذا وكذا فاذا صالحه على هذا رجع المصالح على المدعي بقسطه مما صالح عليه ان استحق من الدار شيء قلت ارايت ان كانت هذه الدار في يدي رجل مات وتركها في يدي ابنه وامرانه فادعاهما رجل فصالحه من دعواه على مال فكيف يكون المال عليهما قال اذا صالح المدعي على غير اقرار فالمال عليهما على ثمانية اسهم على المرأة الثمن من ذلك وتكون الدار بينهما على ذلك فان كانا صالحا على اقرار كان المال عليهما نصفين والدار بينهما نصفين قلت فما الحيلة في ذلك قال يصالح رجل عنهما على اقرار على ان يسلم المرأة الثمن وللابن سبعة اثمان فاذا وقع الصلح على هذا جاز وكانت الدار من الابن والمرأة على ثمانية اسهم قلت ارايت رجلا توفي وترك مالا وعروضا فاراد الوثية ان يصالحوا المرأة من حصتها من ذلك على دراهم او دنانير والذي تركه الميت من الدراهم والدنانير مجهول لا يعرف وزنه قال لا يجوز هذا الصلح قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز هذا الصلح قال يصالحونها من حصتها من ذلك على دراهم ودنانير ويدفعون ذلك اليها فتكون الدنانير التي يدفعونها اليها صلحا من حصتها من الدراهم ومن بعض العروض التي تركها الميت وتكون الدراهم صلحا من حصتها من الدنانير ومن بعض العروض على قدر قيمة ذلك وان صالحوها على عرض من العروض فهو اجود قلت فان كان الميت ديون على اناس وله عروض ومال عين فارادوا لصها على ان تسلم لهم جميع حقها من الدين ومن غيره قال هذا لا يجوز ولكن الحيلة في ذلك ان يصالحوها من جميع حقها من جميع تركه الميت الا الدين على كذا وكذا درهما وكذا وكذا دينارا او على عرض من العروض بما جازتها من الدين فانهم ينظرون مقدار ذلك فيعرضونها اليها

فيكون لم عليها ان توكلهم بقبض ذلك وان يتقاضوها عما لم عليها الا انهم اذا ادخلوا الدين في الصلح برى الغرماء من مقدار حصتها من الدين قلت في هذا غير هذا قال لم قلت وما هو قال يصالحونها من حصتها من تركه الميت من المال العين والورق والعتار والدور والمستغلات والمتاع والاثاث والحرف وغير ذلك خلا ما باسم زوجها فلان من الديون على ما قلنا ثم نقر في اسفل الكتاب ان جميع ما باسم زوجها فلان من الديون وهو على فلان كذا وعلى فلان كذا على ما قلنا فان جميع ذلك كله لفلان وفلان وتسمى سائر الورثة وفي ملكهم دونها ودون الناس وان اسم زوجها فلان في ذلك عارية ومعونة لم قلت ارايت رجلا اوصى لرجل بخدمة عبده مدة معلومة او اوصى له بخدمة ما عاش فاراد الوارث ان يبطل هذه الوصية ويسلم اليه العبد ولا يكون الموصى له فيه حق قلت في ذلك ان يصالحه من خدمة العبد على شيء ويدفعه اليه فيجوز ذلك ويبطل حق صاحب الخدمة ويصير العبد للوارث يصنع به ما شاء من بيع وغيره قلت وكذلك لو اوصى له بما في بطن جارسته من ولد له قال السبل فيه على ما وصفت لك والصلح في ذلك جائز ويسلم ذلك للوارث والله تعالى اعلم

باب في الكفالة

قلت ارايت رجلا له على رجل مال فجعله عليه واخذ منه كفيلا لنفسه على انه ان لم يوف به عند محل كل نجم من هذه النجوم فالكفيل ضامن لجميع المال على النجوم قال هذا جائز في قولنا ولست آمن ان يبطل ذلك غيرنا قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز في قولنا وفي قول غيرنا قال الحيلة في ذلك ان يضمن الكفيل المال على انه كلما دفع الذي عليه المال الى الطالب عند محل كل نجم من هذه النجوم فهو بري من ذلك النجم فاذا ضمن ذلك على هذا جاز في قولنا وفي قول غيرنا قلت ارايت رجلا له على رجل مال فصالحه على ان يؤخره عنه على ان يضمن له فلان عنه هذا المال فان لم يضمن فلان فلا صلح بينهما والمال حال قال هذا جائز عندنا ولست آمن ان يبطله بعض من يخالفنا قلت فكيف الحيلة في ذلك قال يكون الكفيل حاضرا بضمن المال فيجوز الفمان ويجوز التأخير ويتم الصلح قلت فان لم يكن الكفيل حاضرا فما الوجه في ذلك قال يصالحه على ما ذكرت لك على ان فلانا ان ضمن هذا المال ما بينه وبين قوم كذا وكذا فالصالح تام والا فلا صلح بينهما فيجوز هذا قلت ارايت رجلا اراد ان يكفل بنفسه رجلا على انه ان لم يوفه في يوم كذا فالمال الذي على المكفول به وهو كذا وكذا عليه واراد ان يتوثق من المكفول به برهن يكون في يده قال الرهن بالكفالة في النفس لا يجوز قلت فما الحيلة في هذا حتى يجوز ان يكون الرهن في يدي الكفيل قال الحيلة في ذلك ان

بضم الكفيل المال والنفس على انه اذا دفعه اليه في كذا وكذا فهو بري من المال والنفس ويرثن بالمال الذي ضمنه عن المطلوب وهذا يكون الرهن في يده فيجوز الرهن على ذلك . قلت فرجل ضمن عن رجل دركا في دار باعها فاراد الضامن ان يأخذ وهذا من البائع فيكون في يديه ان لزمه بسبب هذا الضمان شيء : قال الرهن لا يجوز في الدرك لانه ليس بمال لزم الساعة فيجوز الرهن به ولكن الكفيل يجوز في الدرك . قلت فما الحيلة حتى يجوز الرهن في ذلك . قال فان اقر البائع انه باع هذه الدار وليست له ولا لاسان فيها حق وانه امر هذا الضمين بضمن عنه الدرك فمشتري في هذه الدار وانه قد رهن هذا الضمين بضمانه وهذا هو كذا وكذا ودفعه اليه وقبض منه الضمين فاذا اقر بذلك جاز الرهن وفيه بعض ما فيه من الكذب . قلت فرجل ادعى على رجل بالف درهم والمدعى عليه لا يجد ذلك فاعطاه كفيلا بنفسه على انه ان لم يوف به يوم كذا فللطالب على الكفيل الف درهم . قلت هذا جائز في قول ابي حنيفة واما غيره من اصحابنا فانه قال الكفالة بالنفس ثابتة فان لم يوف به في اليوم الذي اشترطه لم يلزمه شيء من المال . قلت فما الحيلة حتى يجوز ذلك في قول ابي حنيفة وغيره . قال الحيلة في ذلك ان يقر الكفيل ان للمدعي على المدعى عليه الف درهم ثم ضمن فيقول انا كفيل لك بنفس فلان فان لم يوفك في يوم كذا وكذا فالالف التي لك عليه هي علي فاذا قال هذا جاز الضمان على هذا ولزم . قلت ارايت رجلا ادعى عبدا في يدي رجل فاخذ به كفيلا بنفسه وبنفس العبد فأت العبد واقام المدعي البيعة ان العبد عبده . قال فعلى الكفيل قيمة العبد في قول اصحابنا . قلت فلم ضمنه قيمته وقد مات ولم يكن هذا بمنزلة الحر اذا كفله رجل بنفس رجل حر فأت المكفول به ان الكفالة بطل . قال العبد مال فلذلك لم يكن بمنزلة الحر . قلت فمل بطل هذا عند اصحابنا . قال است آمن ان بطل ذلك غيرنا . قلت فما الحيلة في ذلك حتى يلزمه ويجوز في قولنا وقول اصحابنا وغيرهم . قال الحيلة في ذلك ان يأخذ الطالب من المطلوب كفيلا بنفسه وبنفس العبد وكفيلا للمطوب في خصومة الطالب في هذه الدعوى ضامنا لما وجب له على المطوب بسبب هذا العبد فاذا ضمن على هذا لزم الضمان في ذلك . قلت ارايت رجلا كفله بنفس رجل الى رأس الشهر . قال الكفالة بالنفس جائزة فان مضى رأس الشهر ولم يدفعه اليه فان الكفالة بالنفس على حاملها لا يبرأ منها الكفيل حتى يدفع المكفول به الى المكفول له في قول اصحابنا . واما غير اصحابنا فانه يقول يبرأ الكفيل اذا مضى رأس الشهر . قلت فكيف الوجه حتى تكون الكفالة عليه حتى يدفعه . قال يكفل به فيقول قد كفلت لك بنفسه الى رأس الشهر فان لم ادفعه اليك رأس الشهر فكفالك بنفسه علي

حتى ادفعه اليك بعد رأس الشهر فاذا قال هذا لم يبرأ الكفيل حتى يدفعه . قلت فان اراد الكفيل ان يبرأ عند رأس الشهر في قول اصحابنا وقول غيرهم قال يشترط في الكفالة فيقول قد كفلت لك بنفس فلان الى غرة شهر كذا فاذا مضى رأس الشهر فانا بري من هذه الكفالة فاذا كفله على هذا بري عند رأس الشهر . قلت ارايت قوله كفلت لك بنفس فلان الى رأس الشهر هل للطالب ان يأخذ الكفيل بنفس فلان المطلوب قبل رأس الشهر . قال لا وهذا اجل الكفالة في قول اصحابنا . وقد روي عن الحسن بن زياد انه قال اذا كفله بنفس رجل الى رأس الشهر فليس هذا تأجيلا ولا كفا . كما انه قال قد كفلت لك بنفسه ما بين هذا اليوم ورأس الشهر فانما الكفالة عليه الى رأس الشهر وقال ليس هذا بمنزلة المال اذا قال قد ضمن لك الف درهم التي لك على فلان الى رأس الشهر فهذا الشهر هذا اجل في المال وليس باجل في كفالة النفس . قال فاذا مضت الليلة التي اهل فيها الهلال وذلك اليوم فتابت الشمس بري الكفيل . قلت ارايت رجلا له على رجل مال فاعطاه المطلوب ضمينا بهذا المال قال يوفى المال على المطلوب وعلى الضمين والطالب ان يأخذه بذلك جميعا ويأخذ ايها شاء في قول اصحابنا وقال بعض الفقهاء الفهم مثل الحوالة وليس للطالب ان يأخذ الذي عليه اصل المال . قلت فما الحيلة حتى يكون له ان يأخذ ايها شاء في القولين جميعا قال ان ضمن هذا الضمين في المال عن المطلوب على ان كل واحد منهما ضامن عن صاحبه بذلك وعلى ان له ان يأخذ بجميع هذا المال ايها شاء فاذا ضمنه على هذا كان له ان يأخذ بذلك ايها شاء . قلت ارايت رجلا له على رجل مال حال وله ضمين فتواري الرجل الذي عليه الدين وقال لا اظهر او يوجلي بهذا المال والطالب يكره ان يضيق على الضمين كيف الحيلة في ذلك حتى يوجه به هذا المال حتى يظهر فاذا ظهر اخذ به وقال الحيلة في ذلك ان كان الطالب يثق بالضمين ان يقر بانه قد قبض المال من الضمين ويشهد له بذلك شهود عدول ويوقفهم على هذا الوفق الذي يشهد فيه ثم يشهد بعد ذلك للمطوب بانه قد اجله فاذا ظهر كان للضمين ان يطالبه بالمال باقرار الطالب له بقبض المال منه فلا يجوز التأجيل اي لا يجوز تأجيل الطالب اياه بما اجله بعد اقراره بقبض المال من الضمين . قلت فان لم يكن له بالمال ضمين ما الحيلة في ذلك قال اذا سأل له المطلوب التأجيل قال على يمين لا اوجل حتى آخذ منه كفيلا بهذا المال ثم يقول فانا اجي برجل من قبلي ضمن لي عنه هذا المال بقدر ما اخرج من يميني ثم يحيي برجل من قبله يثق به

٣ من هنا الى آخر الباب ساقط من بعض النسخ هنا ومذكور في باب الوصية والمزاب ذكره هنا

فيشهد المطلوب بأنه قد أمره ان يضمن لفلان عنه هذا المال الذي له عليه وهو كذا وكذا وأنه قد ضمن لفلان بن فلان عنه بأمره فإذا توثق الطالب من ذلك اشهد قضيت بأنه قد قبض المال ثم اشهد بعد ذلك أنه قد أجل المطلوب الى وقت كذا وكذا فلا يلزمه التأجيل ومتى ظهر اخذه الضمين بالمال والله سبحانه اعلم

باب الوصية والوصي

قلت ارأيت رجلاً جعل رجلاً وصيه فيما له بالكوفة وجعل فلاناً وصيه فيما له بالبصرة وفلاناً فيما له ببغداد قال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه هؤلاء كلهم اوصياء للميت في جميع تركاته في الكوفة والبصرة وبغداد وليس لواحد منهم ان يبيع شيئاً من تركته الميت ولا يشتري ولا يقبض ديناً الا ان يكونوا جميعاً وهذا قول زفر رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى كل واحد منهم وصي فيما اوصى به اليه خاصة . قلت فكيف الحيلة حتى يكونوا اوصياء جميعاً في جميع التركة في الاقارب كلها قال الحيلة في ذلك ان يجعلهم اوصياء في جميع تركاته على ان من حضر منهم فهو وصي في جميع تركاته وعلى ان لكل واحد منهم ان يقوم بوصيته وينفذ أمره فيها وفعله فإذا جعل الأمر على هذا كان لكل واحد منهم ان يعمل في ذلك بما أمره وجاز أمره . قلت فان اراد الموصي ان يكون كل واحد منهم وصياً فيما يوصي به اليه خاصة ولا يدخل مع الآخر في شيء في الاقارب كلها قال يقول الوصي قد اوصيت الى فلان في مالي في بغداد خاصة دون مالي بسواها من البلدان والمواضع واوصيت الى فلان في مالي بالبصرة خاصة دون مالي بسواها من الامصار والبلدان وليس لواحد منهم ان يدخل يده في شيء مما اوصى به الى غيره فإذا قال هذا لم يكن لواحد منهم ان يدخل يده في شيء مما اوصى به الى غيره . قلت وكذلك اذا قال فلان وصي في قضاء ديني وفلان وصي في اقتضاء ديني وفلان وصي في انفاذ وصاياي وفلان وصي في ولدي والقيام بأمورهم قال الاقارب في هذا مثل الاقارب فيما شرحنا من البلدان على ما فسرت لك . قلت ارأيت رجلاً اراد ان يوصي الى رجل على أنه ان لم يقبل وصيته فلان رجل آخر وصيه قال هذا جائز في قولنا اوصينا رحمهم الله تعالى وبعض الفقهاء رضي الله عنهم لا يرى ذلك جائزاً . قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز قال الحيلة في ذلك ان يقول قد اوصيت الى فلان وفلان على أنه ان لم يقبل واحد منهما هذه الوصية وقبلها الآخر فهو وصي وحده في جميع تركاتي . قلت ارأيت الرجل الذي اراد ان يقدمه ليس الاخر يكون وصياً معه قال بلى والله اعلم . قلت فكيف الحيلة متى لا يكون الاخر وصياً ان قبل هذه الوصية قال يقول قد اوصيت الى فلان وفلان على أنه ان قبل فلان فهو وصي خاصة في جميع تركاتي وليس الى فلان من وصيتي

شيء مع فلان وان لم يقبل فلان فلان وصي في تركاتي وليس الى فلان من وصيتي شيء مع فلان وان لم يقبل فلان ايضاً فلان وصي في تركاتي فيكون الأمر على ما قال . قلت ارأيت الرجل اذا اوصى بوصايا الى رجل ثم مكث زماناً ثم اوصى بوصايا الى آخر فقال ما وصيان جميعاً وما اوصى به في الوصية الاولى وفي الوصية الثانية ثابت بنفذ ذلك كله . قلت فان اراد ان ينفذ ما في الوصية الثانية ويحمل به ويطل ما في الوصية الاولى كيف يكون الوجه في ذلك قال يشهدانه قد اوصى بهذه الوصية الثانية الى فلان هذا والله قد اطل كل وصية كان قد اوصى بها قبل هذه الوصية واخرج كل وصي كان اوصى اليه غير فلان هذا من وصيته ولم يجعل اليه من وصيته شيئاً وفلان هذا اوصى له في جميع تركاته خاصة دون كل من كان اوصى اليه متقدماً . قلت ارأيت الوصي اذا خاف بعض القضاة ان يسأله عما وصل اليه من تركة الميت ويسأله البيعة على ما انفذه من ذلك وما انتفذه على الورثة وما قضى من الدين ولا يقبل قوله فيما يقبل فيه قول الوصي كيف الوجه في ذلك قال يكون غيره يتولى تركة الميت ويقبض الدين ولا يقرب شيء ولا يشهد على نفسه بشيء . قلت ففي هذا شيء غير هذا قال نعم . قلت وما هو قال يقول ما للورثة اي لورثة فلان في يدي الا كذا وكذا ولا بقراة باع شيئاً ولا قضى ديناً . قلت فان قال له القاضي احلف انه ما وصل اليك من تركة الميت غير هذا الذي اقررت به ولا قضيت شيئاً من ماله قال اذا كان مظلوماً فيما يحمل عليه وفيما يدي عليه وكان قد يحمل في الوصية بما يجب لله عليه فلينكف ويتصرف بماله على غير ما يستجلفه عليه ويقصد بالنية الى شيء يتري أنه لم يصل اليه من تركة الميت متاع او شيء ما لم يكن في تركة الميت او جوهراً كذا او نوع من انواع الامتعة مما لم يكن في تركة الميت فاذا حلف على هذا لم يكن عليه شيء . قلت فما هذا الشيء الذي يتوبه قال ينظر الى شيء من متاع الميت الذي بالصين او من متاع الهند او من متاع الروم مما لم يكن في تركة الميت . فينبغي ان ذلك المتاع لم يصل اليه هذا اذا كان مظلوماً وان كان ظالماً لم يسعه ان يحلف على ذلك . قلت ارأيت رجلاً له على رجل دين فاراد ان يوصي لصاحبه المدين بماله عليه من الدين وله مال يخرج ذلك من ثلثه ولم يأمن ان تجحد الورثة تركته ويرجعوا عليه بالثلثين قال الحيلة في ذلك ان يشتري صاحب الدين ان لم يكن مريضاً من الرجل الذي عليه الدين ثوباً بمقدار الدين على ان المشتري بالخيار في ذلك عشرين سنة او اقل من ذلك او اكثر على ما يريد ويقبض الثوب فان مات الذي له الدين جاز البيع ولزمه الثمن وكان الثمن قصاصاً وان شاء قال اشترته منك بدني الذي لي عليك وهو كذا وكذا من سنة كذا وكذا على ان يظهر لي الى غيرة شهر كذا من سنة كذا فان مات تم البيع وبقي الثمن من الدين وان

اراد ان يتفق البيع ما دام حيا كان ذلك له ويكون دينه على حاله .
 قلت رجل دفع اليه اي رجل الف درهم واوصى اليه ان يشتري بالالف
 عبدا ويمتقه عنه ويشهد له على ذلك ثم مات وقد صارت في ايدي ورثته من المال
 اضعاف الالف فاشترى الوصي بالالف عبدا واراد ان يعتقه عن الموصى تخاف الوصي ان
 يقول دفع الي فلان الف درهم وامرني ان اشتري بها عبدا واعتقه عنه فنجهد الورثة
 ذلك وياخذون الالف منه وكره ان يقول قد اعتقت هذا العبد عن فلان ولا يذكر
 المال فيكون ولاء العبد له ولا يكون ولاؤه لميت فاراد حيلة يمتق بها العبد ويكون
 ولاؤه لميت : قال الحيلة في ذلك ان يقر هذا الوصي ان رجلا حرا من المسلمين جائز
 الامر اقر ان فلانا ائتماني دفع اليه الف درهم واوصى اليه ان يشتري له بها عبدا
 ويمتقه عنه وان الرجل الحر قبل من فلان ما اوصى له به من ذلك وقبض منه الالف
 درهم ثم ان فلانا الموصى توفي بعد ذلك وان الرجل الحر الذي اوصى اليه فلان اشترى
 بعد وفاة فلان عبدا روميا يقال له فلان وهو هذا العبد واعتقه عن فلان الذي اوصى
 اليه فقد صار فلان الرومي حرا بالعتق الموصوف في هذا الكتاب عن فلان بن فلان
 فلا سبيل لاحد عليه الا سبيل الولاء فان ولاء لمن يجب ذلك له من ورثة فلان بن
 فلان ويشهد على هذا الكتاب فيعتق العبد ويكون ولاؤه لميت الذي اوصى اليه هذا
 الرجل الذي لم يشهد له . قلت فهل يكون لورثة الميت سبيل على المقر بهذا الاقرار وعلى
 العبد المعتق : قال لا سبيل لم على واحد منهما لان المقر لم يقل انه قبض من مال الميت
 ولا شيء منه فيلزمه ذلك ولم يصر العبد لميت من قبل ان اقرار هذا الوصي ان الرجل
 الحر الذي اشترى هذا العبد بالالف التي دفعها اليه الميت فلا يدخل العبد في ملك
 الميت بقوله انه اشتراه بالالف التي دفعها اليه الميت ولا بقوله ان الميت اوصى اليه ان
 يشتري بذلك عبدا ويمتقه عنه . قلت فما تقول ان اقر هذا الوصي ان الميت اوصى
 اليه في صحته وصحة عقله وجواز من امره ان يشتري عبدا بعد موته بالف درهم ويمتقه
 عنه ولم يدفع اليه الالف ولا قبضها من ماله بعد موته وانه قبل من فلان بن فلان ما
 اوصى به اليه مما سمى ووصف في هذا الكتاب ثم انه اشترى بعد ذلك من ماله عبدا
 بالف درهم وهو فلان الرومي ليعتقه عن فلان وليرجع بالالف درهم التي اشترى
 بها فلانا من مال فلان ابن فلان وانه اعتق فلانا العبد الرومي عن فلان ابن فلان على
 ما اوصى به اليه فقد صار فلان حرا عن فلان ولا سبيل لاحد عليه الا سبيل الولاء
 فان ولاء لمن يجب ذلك له من ورثة فلان بن فلان : قال هذا جائز . قلت فهل يكون
 لورثة الميت سبيل على الموصى اليه وعلى المبتع : قال لا سبيل لم على واحد منهما من

قبل انهما ان صدقا هذا الوصي فيما اقر به جاز العتق ووجب عليهم ان يردوا اليه الف
 درهم وكان الولاء لميت وان لم يصدقوه فيما اقر به فالعبد حر باقرار هذا المدعي بالوصية
 ولا شيء عليه لانه لم يقر بانه قبض من مال الميت ولا من ماله شيئا .
 قلت ارايت رجلا باع دارا له من رجل آخر ودفعها اليه فلم يقبضها منه المشتري حتى
 باعها البائع من رجل آخر ودفعها اليه قال قد اتم البائع ودخل فيما لا يحل له ولا يسمه حين
 باعها من الآخر . قلت فان طالب المشتري الاول المشتري الثاني بالدار واراد المشتري
 الثاني ان تسلم له الدار وسأل المشتري الاول ان يصنع له منها فاجابه الى ذلك ما الحيلة
 في ذلك : قال ان اقر المشتري الاول ان البائع كان باعه هذه الدار ولم يقبضها منه حتى
 سأل له البائع ان يقبله البيع فيها فاقاله وكتب بذلك كتابا واشهد عليه . قال هذا جائز
 ولا يكون للمشتري الاول على الدار سبيل ولكن للبائع ان يأخذ الدار من المشتري الثاني
 لان المشتري الاول انما اقر بالاقالة بعد بيع البائع اياها من المشتري الثاني فلواراد المشتري
 الثاني ان لا يرجع عليه البائع فيها : قال ان اقر البائع ان المشتري الاول كان اقاله البيع
 فيها قبل ان يبيعها من المشتري الثاني فاقاراه بذلك جائز على نفسه ولا يكون له على الدار
 سبيل والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

باب الطلاق

قلت ارايت رجلا قال لامرأته انت طالق ثلاثا ان وطئتك : قال هو
 مول منها فان وطئها وقعت عليه ثلاث تطليقات ولم تحل له حتى تنكح زوجا غيره وان
 تركها اربعة اشهر لا يطؤها بانت بتطليقة بائنة . قلت فما تقول ان اتفقت عدتها ثم
 تزوجها نكاحا فاسدا فوطئها بعد ما تزوجها بنير شهود : قال اكروه ان يطأها في النكاح
 الفاسد وان هو وطئها لم يقع عليها الطلاق الذي حلف به الا تلك التطليقة التي بانت
 بها ولم يحنث في البين من قبل انه وطئها في حال لا يقع عليها طلاقها . قلت فان تزوجها
 بعد وطئها اياها نكاحا صحيحا : قال تكون امرأته بالية على تطليقتين . قلت فما الذي
 يجب لها عليه بوطئها اياها : قال عليه الاقل مما سمى لها من الصداق ومن مهر مثلها . قلت فما
 تقول في هذا الوطئ الذي كانت منه : قال هو وطء حرام الا انه لا حد فيه من قبل
 الشبهة التي فيه فان حملت من هذا الوطئ فجاءت بولد لزمه نسيه وكان الولد ولده . قلت
 فان وقعت عليها تطليقة بالابلاء ثم اعتدت واتفقت عدتها ليس له وطؤها ان تزوجها نكاحا
 فاسدا فقد زعمت ان هذا الوطء حرام ولكن لا حد فيه عليه : قال نعم والله تعالى اعلم

باب النكاح الفاسد

قلت فما النكاح الفاسد قال يزوجها بشهادة عديدين او بشهادة صبيين او بشهادة
 ذميين فهذا نكاح فاسد لا يلزم فيه الطلاق الذي كان حلف به لان هذا نكاح بغير
 شهود وهو فاسد . قلت فما نقول ان زوجها وليها بغير امرها بشهود من الزوج الذي كان
 حلف ان لا يعاها فدخل الزوج فوطئها وهي لا تعلم بان وليها زوجها منه فلم تمتنع من
 وطئه اياها هل يكون تركها اياه يعاها اجازة للنكاح قال لا يكون اجازة للنكاح لم
 تعلم ولا يقع عليها بهذا الوطئ العالاق بان زوجها الولي بغير امرها بعد انقضاء عدتها
 بشهادة شهود . قلت فما نقول ان كانت لما وقت طليقتها بالابلاء ثم زوجها الولي
 منه بغير امرها قبل ان تنقضي عدتها فدخل بها الزوج فوطئها ولم تعلم ان وليها قد زوجها
 منه ولم تمتنع عليه من الوطئ هل يقع عليها تمام الثلاث تطليقات قال نعم يقع طليقتها تمام
 التطليقات ولا تحمل له حتى تنكح زوجا غيره الا ترى انه لو وطئها في العدة من غير ان
 يزوجه الولي اياها انها تطلق تمام الثلاث تطليقات وهي كرجل قال لامرأتك انت طالق
 ثلاثا ان دخلت هذه الدار ثم طلقها واحدة على جعل ثم دخل الدار وهي في العدة فانه
 يقع عليها باقي الطلاق حتى تبين بثلاث تطليقات وكذلك المثلة التي قبل هذا والله اعلم
 بالصواب

باب من الوصايا ايضا

قلت ارايت رجلا اوصى الى رجل ولم يشهد بالوصية ودفع اليه ماله وقال له
 لفلان بن فلان علي كذا وكذا ولفلان كذا ولفلان كذا فادفع ذلك اليهم بعد وفاتي
 او قال قد اوصيت لفلان بكذا ولفلان بكذا فادفع اليهم شيئا من ذلك من هذا المال
 الذي دفعته اليك ولم يشهد له على ذلك ثم مات فجاء الغرماء والموصي لم الى هذا الرجل
 الذي قبض المال فساأوه ان يدفع اليهم ما اقر لهم به من المال اوسأله الموصي لم ان يدفع
 اليهم ما اقر لهم به فكره الرجل ان يدفع ذلك اليهم وهو يكره دفع ذلك من مال الميت
 فتطالبه الورثة بالمال وكره ايضا الغرماء والموصي لم ان يقروا بانهم قبضوا ذلك من هذا
 الرجل من مال فلان قال الحيلة في ذلك ان يكتب كل غريم كتابا فيقول الغريم
 هذا كتاب لفلان ابن فلان كتبه له فلان واقر له بجميع ما فيه واشهد له على نفسه
 بذلك شهود اسموا آخر هذا الكتاب اني ذكرت لك ان لي على فلان بن فلان مالا مبلغه كذا
 وكذا دينارا وان فلانا توفي ووصى بالثلث من ماله واني سألتك ان تدفع الى جميع الذي
 ذكرت لك انه لي على فلان من هذا المال المسمى في هذا الكتاب على ان فلانا برى من
 ذلك وعلى اني ضامن لجميع الذي يدركك من دركها عن فلان او واحد من ورثته في
 ذلك من درك من قبلي وبسبي اني اخلي فلانا من ورثته من جميع ذلك واسلمه منه او ارد
 عليك بقدر الذي يلزمك ويحب علي بوجه عليك فاجبني الى جميع الدسيسة سألتك بما

معني ووطئ في هذا الكتاب ودفعت الى جميع هذا الكذا والكذا قضاء عن فلان ابن
 فلان وقبضتها منك تامة وافية وايراث فلانا وجميع ورثته من ذلك ولا يقول من مال
 من دفعها اليه فلا يكون عليه ولا على من قبض ذلك سبيل لوارث ولا لغيره وكذلك
 الموصي لم يكتب على كل رجل منهم مثل هذا ولا يقول دفعت ذلك من مال فلان فاذا
 فعل ذلك لم يكن لوارث عليه ولا على الموصي لم سبيل فيما قبضوا بسبب الوصية . يؤكده
 على الغرماء وعلى الموصي لم وانما كتبت بجل الكتاب ولم استقصه فينبغي للذي يكتب
 الكتاب ان يكتب ويحناط فيه (١) قلت ارايت رجلا له عبد وامه فساأه ان يزوجه
 كل واحد منهما من ماله فحلف بحر يتهما ان لا يزوجهما ما الحيلة في ذلك معي يزوجهما
 قال الحيلة في يمينه ان يبيعهما ممن يشق به من ولده او غيرهم ثم يزوجهما المشتري فاذا
 عقد النكاح اشتراها المولى الذي باعها فيعودان الى ملكه ولا يبحث في يمينه (٢) قلت رجلا
 لما على امرأة مائة دينار فزوجها اخذها على حصته من المال الذي عليها هل لشريكه
 ان يشركه او يضمنه نصف المال اما في قولنا فليس له ذلك ولست آمن ان يضمنه بعض
 الفقهاء . قلت فما الحيلة قال الحيلة في ذلك ان يهب الذي يتزوج المرأة للمرأة حصته
 من هذا المال ثم يتزوجها على عشرة دراهم ثم تهب المرأة له العشرة دراهم التي تزوجهما
 عليها ولا يكون عليه سبيل في ذلك

باب في الايمان

قلت ارايت رجلا تزوج امرأة على مائة دينار ودفع اليها المهر او الى وليها الذي
 يجوز قبضه عليها ثم ان المرأة بعد ذلك طالبت بالمهر وقدمته الى الحاكم وجمدت ان تكون
 قيمته منه ولا قبضه لها قابض يجوز قبضه عليها وخاف الزوج ان يقر بالمهر عند القاضي
 فيلزمه اياه ويجعل القول قول المرأة مع يمينها ما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان
 كانت ظالمة له وسعه ان يحلف لها ويتوي شيئا آخر . قلت وما يتوي قال القاضي
 يستحلفه بالله انه ما تزوجهما على مائة دينار على ما ادعت ويتوي في يمينه انه لم يتزوجها
 اليوم على المائة دينار فيكون له يمينه . قلت هل في هذا غير هذا قال نعم ان كانت يهودا
 وقدمته الى قاضي يهودا حلف انه لم يتزوجها بالكوفة على مائة دينار . قلت وكذلك ان
 نوى انه لم يتزوجها بالبحر مرة على مائة دينار قال وكذلك ان نوى انه لم يتزوجها بالبصرة على
 كذا وكذا وكذلك ايضا ان نوى بلدا من البلدان غير البلد الذي تزوجهما فيه قال نعم
 قال وكذلك ان حلف انه لم يتزوجها في شهر رمضان على مائة دينار اذا كان له ان
 يتزوجها في غير شهر رمضان قال نعم وكذلك كل شهر من الشهور غير الشهر الذي كان تزوجهما

(١) يناسب النكاح (٢) يناسب الشركة

فيه : قال لا حث عليه في ذلك وكذلك ان نوى انه لم يتزوجها في مسجد الجامع على ما ادعت وكذلك ان نوى انه لم يتزوجها في دار فلان على مائة دينار . قلت ارايت ان كانت قبضت منه نصف المهر او قبض ذلك لما الولي ثم انكرت وارادت استخلافة وادعت المائة دينار : قال يقر لها بما بقي لها عليه . قلت فكيف يحلف لما قال بنوي انه لم يتزوجها على المائة دينار على ما فسرت لك . قلت ليس يستخلفه القاضي على انه يحلف بالله ما تزوجها على المائة دينار وانك تزوجتها على خمسين ديناراً : قالت بلى . قلت وكيف قال بنوي انه تزوجها على هذه الخمسين الدينار التي اقر بها وعلى الخمسين الدينار التي قبضتها او التي قبضت لها فلا يكون عليه في يمينه شيء . قلت ارايت ان كان تزوجها مرة على خمسين ديناراً واشهد ثم اظهر المائة دينار بعد ذلك : قال المهر هو الذي عقده اولاً على خمسين ديناراً . قلت وان ادعت المرأة المائة الدينار التي كانت في العلانية واستخلفته على ذلك : قال يحلف انه لم يتزوجها على مائة دينار يعني النكاح السر الذي عقده اولاً والله اعلم . قلت وكذلك ان نوى انه لم يتزوجها اليوم على مائة دينار او بالكوفة او في بلد من البلدان او في يوم قصده غير اليوم الذي كان تزوجها فيه . قال نعم له يمينه في ذلك وكذلك ان نوى شهراً من الشهور يمينه غير الشهر الذي كان تزوجها فيه : قال لا حث عليه في ذلك . قلت فرجل طلق امراته ثلاثاً وجحد ذلك واراد المقام معها : قال تجرده النكاح ولا تقول كنت امراته وطلقني فانها ان اقرت بهذا وادعت الطلاق الزمها الحاكم النكاح وكلفها ان تأتي بينة على ما تدعي من الطلاق . قلت فان كان لها منه ولد فقال لها كم استخلفها بالله ما هي امراتي وما هذا ابني منها وهو ظالم في دعواه انها امراته بالحيلة لها في هذا اليمين : قال ان كان يحلفها على القبول فتحلف له فاذا قال القاضي قولي والله قالت هو الله ومرت في اليمين لم يكن عليها شيء في ذلك . قلت ارايت ان كان الزوج طلقها ثلاثاً ثم تزوجت زوجها غيره فدخل بها وانهت عدتها منه ثم رجعت اليه فتزوجها ثم ادعت عليه انه طلقها ثلاثاً وارادت بذلك الطلاق الذي قد كان وقدمته الى قاض ان يستخلفه انه ما طلقها ثلاثاً والا تستخلف بالله ما هي طالق منك ثلاثاً على ما ادعت : قال يحلف لها بالله ما طلق ثلاثاً على ما ادعت وينوي في هذا النكاح اخيراً فتكون له يمينه ولا ياثم في يمينه . قلت ارايت رجلاً كان لرجل عليه مال بينة فقبضه منه ولم يشهد عليه بقبض ذلك او كان تزوج امرأة على مائة دينار وقد اوفىها المائة الدينار ولم يشهد عليها او كان دفع ذلك الى وليها ولم يشهد عليه ثم طالبت المرأة بذلك او طالبت ذلك الرجل بانال وارادت المرأة احلافه على ذلك واراد الرجل ان يحلفه على يمين وهو ظالم فيها قال اذا استخلفه القاضي وقال له قل والله قال هو الله ويدغم قوله هو الله حتى لا يفهم القاضي قوله هو الله وكذلك

كل يمين يستخلف عليها بالله وهو مظلوم في ذلك فيه لحو الله ويدغم قوله ويمض في يمينه على هذا فانه لا ياثم عليه . قلت وكذلك رجل له على رجل مال الى اجل ومطالبه به قبل الاجل فاراد احلافه على ذلك : قال اذا قال القاضي قل والله العظيم الذي لا اله الا هو الله الذي لا اله الا هو حتى يتم اليمين على هذا فاذا فعل هذا لم تكن هذه يميناً لانه انما يقول هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة فهذه ليست بيمين يجب عليه فيها ما يثم ان شاء الله تعالى

باب البيع والشراء

قلت فرجل قال ان بعت عبدي هذا فهو حر : قال ان باعه لم يقع عليه عتق لانه قال ان بعت فهو حر فوقع العتق عليه بعد بيعه وبعد خروجه من ملكه فلذلك لم يعتق . قلت فما تقول ان باعه بيعاً فاسداً او باعه على انه بالخيار : قال يعتق فان باعه البيع الفاسد وهو في يد المشتري قال لا يعتق والله تعالى اعلم . قلت ارايت رجلاً اشترى من رجل داراً او ضيعة او غير ذلك ثم انتقض البيع الذي بينها باقالة او غير ذلك ثم ان البائع ادعى على المشتري انه اشترى منه ذلك وقدمه الى قاض يرى ان يستخلفه بالله ما اشتريت ذلك منه والبائع ظالم له في هذه الدعوى : قال يحلف بالله ما اشترى منه هذه الضيعة وينوي انه لم يشترها باليمين او بمكة او بالمدينة او في بلد من البلدان غير البلد الذي وقع العقد بينه وبينه فيها . قلت وكذلك ان حلف بالله انه لم يشتر ذلك منه في شهر رمضان او شهر من الشهور غير الشهر الذي كان اشتراها منه فيه . قال نعم . قلت وكذلك ان حلف انه لم يشترها منه في يوم عيد الاضحى او يوم الفطر او في يوم من الايام غير اليوم الذي كان اشتراها منه فيه . قال نعم اذا قصده ونواه وهو مظلوم فلا ياثم عليه في ذلك . قلت ارايت ان كان المشتري هو الذي ادعى على البائع هذا البيع الذي كان قد انتقض وهو ظالم للبائع في دعواه وقدمه الى قاض يرى استخلافة بالله ما بعت منه هذا الشيء الذي يدعيه . قال يحلف له بالله وينوي انه لم يبعه ذلك ايضاً في بلد من البلدان وله ان ينوي في ذلك ما كان للمشتري ان ينويه في يمينه على ما فسرت لك . قلت فرجل باع من رجل جارية بمائة دينار وتبرأ اليه من عيوبها فجاء المشتري بعد ذلك يريد ان يردّها اليه بعيب وليس للبائع بينة على البراءة من العيوب وليس بأمن ان يقرانه باع الجارية منه ان يردّها عليه بالعيب الذي بها . قال ان قال ما بعت هذه الجارية ونوى انه ما باعها ايها في المسجد الحرام او في مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم او في مسجد الجامع او في بلد من البلدان نواه وقصده غير البلد الذي كان باعها ايها فيه فلا ياثم بذلك . قلت فرجل حلف بالطلاق انه لا يبيع هذه الجارية بمائة دينار حتى تزاد واحتاج الى يمينها

وليس يجد الزيادة التي حلف عليها . قال ان باعها بتسعين ديناراً لم يكن عليه في يمينه شيء . ولم يحث . قلت فان باعها بتسعين ديناراً ومائة درهم قال لا يحث في ذلك . قلت وكذلك ان باعها ايضاً بتسعين ديناراً وثوباً او عبداً او عرضاً من العروض . قال لا يحث الا ان يبيعها بمائة دينار . قلت وكذلك ان باعها بتسعين ديناراً وكرحطة . قال نعم لا يحث في يمينه . قلت فرجل . الف لا يبيع هذه الجارية من فلان ثم اراد بيعها منه . ما الحيلة في ذلك . قال ان باعها منه ومن غيره لم يحث . قلت فان باعه تسعة وتسعين سهماً منها وهب له السهم الباقي قال لا يحث في يمينه ايضاً . قلت فان باعها من رجل اشتراها للمحلف عليه قال لا يحث . قلت فان باعها رجل من المحلف عليه بغير امر الخائف ثم اجاز الخائف البيع . قال يجوز البيع ولا يحث في يمينه . قلت فان قال عبدي هذا حر ان يمتنه . قال لا يعتق العبد من قبل ان يعتق انما وقع بعد خروجه من ملكه ولا يعتق العبد بهذا القول . قلت فرجل حلف ان لا يبيع جاريته هذه فباعها بيعاً فاسداً . قال ان كانت في يديه حين باعها حنت في يمينه وعنت فان كان دفعها الى المشتري قبل ان يبيعها وقبضها المشتري ثم باعها منه بيعاً فاسداً لم تعتق من قبل ان البيع وقع عليها وقد خرجت من ملكه فصارت للمشتري فلم تعتق قلت فان حلف ان لا يبيعها فباعها على انه بالخيار ثلاثة ايام قال تعتق لانها في ملكه . قلت فرجل قال ان اشتريت هذا العبد فهو حر فاراد ان يشتريه ما الحيلة له في ذلك حتى لا يحث في يمينه . قال الحيلة له في ذلك ان يشتريه شراء فاسداً وهو في يدي البائع لم يقبضه منه حث في يمينه وليس العبد في ملكه وسقط اليمين ولم يعتق ثم يشتريه بعد ذلك شراء صحيحاً فلا يلزمه فيه حث . قال فان اشتراه على ان البائع فيه بالخيار ثلاثة ايام ثم ناقضه البيع فيه ثم اشتراه بعد ذلك شراء مستقبلاً لم يلزمه فيه حث ولم يعتق العبد من قبل انه انما يلزمه الحث فيه حين اشتراه على ان البائع بالخيار وليس هو في وقت الخيار في ملكه . قلت فان اشترى منه تسعة وتسعين سهماً من مائة سهم ثم وهب له البائع السهم الباقي . قال لا يحث ولا يعتق العبد . قلت فان حلف ان لا يشتري هذه الدار ثم اراد شراءها قال ان امر غيره فاشترها له لم يحث في يمينه وان اشتراها هو واخر معه اما ابنه او زوجته او امرأة من يثقي بها لم يحث . قلت فاقول ان اشترى منه تسعة وتسعين سهماً من مائة سهم واقبله بالسهم الباقي انه صار له بحق عرقه له . قال نصير الدار له ولا يحث في يمينه . قلت فامتنع هذا السهم الذي اقر به قال يحمله على سبيل الهبة لانا لو حملناه على الهبة لا بطلنا فيه الهبة من قبل ان الهبة لا تجوز فيه اذ الدار مما تنقسم . قلت فرجل قال لامرأته انت طالق ثلاثاً ان ملكك هذه الدار في الحيلة في ذلك ان اراد شراءها . قال

الحيلة في ذلك ان يطلق امرأته تطليقة واحدة ثم انه يتركها حتى تنقضي عدتها ثم يشتري الدار ثم يزوج المرأة التي كان طلقها بعد ما اشترى الدار ولا يقع على امرأته الا التطليقة التي كان طلقها . قلت وكذلك ان كان حلف بعنق مملوكه ان ملك هذه الدار فاراد الحيلة في ان يملكها قال يبيع مملوكه من يثق به فاذا وجب البيع عمل في ملك الدار حتى يملكها اما بشراء واما بغيره ثم يستقبل البيع في مملوكه وصارت الدار في ملكه . قلت فان اشترى منه تسعة وتسعين سهماً لنفسه واشترى السهم الباقي لزوجته بامرهما . قال لا يحث لان تلك الدار كلها ليست له . قلت وكذلك ان اشترى السهم الباقي لولده الصغير لم يحث ايضاً . قلت وان اشترى ذلك السهم لابن له كبير ايضاً لم يحث . قلت ارايت رجلاً له على غريم مائة درهم حلف ان لا يأخذ ما له عليه اليوم الا جملة واحدة فاخذ منه ما له عليه في ذلك اليوم فوجد فيها درهماً ستوقاً فاستبدله منه . فقال ان استبدله منه في ذلك اليوم حث وان استبدله من الغد لم يحث . قلت فان لم يستبدله منه اصلاً وتجاوز عنه فيه ولم يرض فيه ان يبدله . قال لا يحث من قبل انه الدرهم المستوق الذي كان وجده في الدرهم والله اعلم . قلت الرجل يحلف على امرأته ان لا تأكل من كسبه ولا تأكل من كده بالطلاق فاراد الحيلة في ذلك ما الحيلة فيه . قال انه ينظر كلما كسب من شيء جاء به فوجهه لغيره اما لولده او بعض من يثق به ويقبل الموهوب له الهبة ويقبضها وينفق الموهوب له ما وهب له ثلثاً كل امرأته منه ولا يكون عليه في ذلك حث ما ابداً . قلت فان وهب ما كسب لامرأته التي حلف عليها فقبضت الهبة وقبضت ذلك منه فانفقته واكثت ذلك منه واكل الزوج منها . قال لا يحث لان ذلك قد صار كسباً لها حين وهب ذلك لها . قلت وكذلك لو حلف بالطلاق ثلاثاً لا تأكل من كده فتفعل مثل ذلك هل يحث . قال لا يحث في ذلك . قلت فهل في هذا شيء غير هذا قال نعم . قلت وما هو . قال ان نظر الى ما كسب فاشترى به من امرأته شيئاً ودفعه اليها فانفقته منه لم يحث في يمينه . قلت فان طلقها تطليقة وتركها حتى تنقضي عدتها فلم يقربها ولم تأكل من كده ولا كسبه فاذا اكلت من كده وكسبه بعد انقضاء عدتها ثم تزوجها بعد اكلها تزويجاً مستقبلاً لم يحث في ذلك اليمين حثاً يقع عليها بالطلاق الذي يحلف به من قبل انها انما اكلت من كده ومن كسبه بعد ان خرجت من العدة وليست بامرأته ايضاً . قلت وان استأجر منها ثوباً او شيئاً غير ذلك مشاهرة كل شهر بشيء مسمى او بموته كل يوم كذا وكذا فيلزمه الكري على ما قد اكرت في كل ما جاء بشيء من كده او كسبه دفعه اليها من كراه الشيء الذي قد اكرت منها ثم تنفق ويبأ كل الرجل وعياله معها فلا يحث في يمينه والله تعالى نسأله ان يوفقنا الى الصواب

باب اليمين في الكسوة

قلت ارايت رجلاً حلف على امراته بالطريق ثلاثاً ان لا يكسوها فما الحيلة في ذلك . قال الحيلة في ذلك ان يهب لها دراهم ويقول لها اكتسي بها فانه لا يحنث في يمينه وكذلك ان وهب دفاتير وقال اكتسي بها فانه لا يحنث اذا كان فيما مضى يقطع لها الكسوة كما يقطع الناس لنسائهم وعيالهم وان كان ممن يدفع لنسائه ثمن كسوتهم ليكتسوا بها فانه يحنث في يمينه اذا دفع اليها دراهم لتكتسي واذا وهب اليها دراهم قبضتها واشترت بها كسوة لم يحنث في يمينه . قلت وكذلك ان قضاه دراهم من مهرها فاشترت بها كسوة لم يحنث . قلت فهل في هذا شيء غير هذا . قال نعم . قلت وما هو . قال ان اشترت المرأة ثياباً من يراز ثم ان الزوج قضى عنها للبراز ثمن ذلك الثوب لم يحنث في يمينه . قلت وان اخذت المرأة من مال زوجها شيئاً فاكنت به بغير امره لم يحنث في يمينه . قلت فان باعها متاعاً لكسوتها فاكنت . قال لا يحنث . قلت وان باعته المرأة ثوباً يساوي عشرة دراهم بمائة درهم فاكنت بالمائة لم يحنث في يمينه . قلت وان اشترى متاعاً لا يصلح لكسوتها فوهبه لولدها فاخذته فاكنت لم يحنث فان وهبه لبعض اهله فوهبه الموهوب له للمرأة وقبضته فاكنت به لم يحنث . قلت وكذلك ان كانت اليمين على ولده او على احد من قراباته او من عياله . قال فالامر فيها وفي غيرها سواء وهو على ما وصفت لك والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

باب في اليمين في النفقة

قلت ارايت رجلاً حلف على امراته بالطلاق ثلاثاً ان لا يتفق عليها او حلف ان لا يتفق على والديه او على ذي رحم محرم منه ما الحيلة له في ان يتفق على المحلوف عليه . قال ابو بكر ان حلف ووهب للمحلوف عليه مالا وقبضه منه وانفق المحلوف عليه من ذلك المال على نفسه لم يحنث في يمينه الخالف عليه . قال وان العرض الخالف للمحلوف عليه مالا فانفق المحلوف عليه من ذلك المال على نفسه لم يحنث الخالف . قال وان اشترى الخالف من المحلوف عليه ثوباً او عرضاً من العروض وزاد في ثمن ذلك العرض على ما يساوي مالا كثيراً وقبض المالك فانفق منه المحلوف عليه لم يحنث في يمينه . قال وكذلك ان استأجر الخالف من المحلوف عليه ثوباً او شيئاً باجر كثير ودفع اليه الاجر فكان يتفق منه لم يحنث الخالف في يمينه . قال وان كان الخالف مال يستغله فوهب المحلوف عليه داراً او حائطاً فاستغله المحلوف عليه وانفق منه على نفسه لم يحنث الخالف في يمينه . قال وان كره الخالف ان يهب ذلك للمحلوف عليه فاخذ ذلك منه باجر قليل ونهض المحلوف عليه فاجره من فدية فاستغله من اجره ما يتفق لم

يحنث هذا الخالف . قلت فان كان هذا رجلاً كان يتفق في منزله وبأكل المحلوف عليه في منزل الخالف كاحد العيال فاراد ان يكون الامر على ما كان . قال ان كان حلف بالطلاق ثلاثاً فالحيلة ان يطلق امراته تطليقة واحدة ثم يدعها حتى تنقضي عدتها ولا يقربها ولا يأكل المحلوف عليه من مال الخالف ولا يتفق عليه شيئاً حتى تنقضي عدة المرأة فاذا انقضت عدتها اتفق الخالف على المحلوف عليه كما كان يتفق عليه قبل ان يخلف عليه فيحنث وليست المرأة امراته ولا يقع عليها الطلاق ثم يتزوجها بشاهدين ومهر يحدد لها فتصير امراته وتسقط اليمين . قلت ارايت ان كان عن طلق امراته تطليقتين قبل هذا اليمين ولم يمكنه ان يطلقها واحدة فتبين بثلاث تطليقات ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره فهل له حيلة في يمينه هذه . قال ان استأجرته امراته في كل سنة بكذا وكذا ان يغير لها في تجارة بعينها او في اي تجارات شاءت فيكون كسبه لها ويكون له عليها اجرة الذي استأجرته به وتأخذ كسبه فتتفق عليه وعلى نفسها فهذا جائز ولا يحنث في يمينه . قلت فما نقول ان كان الرجل صانعاً يده مثل صباغ او خياط او غير ذلك من الصناعات . قال استأجرته على ان يعمل لها مشاعرة ويتقيد العمل في كل شهر باجر معلوم . قال هذا جائز ويكون الكسب لها ويكون له عليها الذي استأجرته به وتتفق المرأة كسب الرجل ولا يكون هو المتفق ولا يحنث . قلت ان كان هذا الرجل انما يحاف ان لا يتفق على اولاده وم صغار فخاف المرأة ان تطالبه بالنفقة عليهم قال فالوجه في ذلك ان يعمل ببعض هذه الوجوه الذي فسرتها والله تعالى اعلم

باب في اليمين على المساكنة والدخول والخروج

قلت ارايت رجلاً حلف ان لا يسكن رجلاً أله حيلة في المساكنة . قال ان سكن كل واحد منهما في مقصورة في دار واحدة لم يحنث الخالف . قلت ارايت رجلين كانا ساكنين في دار فحلف احدهما ان لا يسكن الآخر وله متاع ومعية فخاف ان يتناول اشتغاله فيلزمه شيء في يمينه فما الحيلة في ذلك . قال الحيلة ان يخرج وعياله ويبيع ذلك بمن يثق به فان تركه المشتري في الدار لم يحنث الخالف في يمينه . قلت ارايت ان كان المتاع لزوجه وقد حلف ان لا يسكن انساناً فامتنعت المرأة من التحول معه . قال اذا تحول ومن يمكنه ان يحوله من عياله وخول ما كان له خاصة فليس عليه حنث في يمينه ان امتنعت امراته من التحول معه اي لم يحنث الخالف في يمينه . قلت ارايت رجلاً حلف ان لا يسكن دار فلان ما الحيلة . قال ان باع صاحب الدار من داره هذه سهماً من الف سهم من ابن له او بمن يثق به فسكن الخالف بعد ذلك في هذه الدار لم يحنث

في يمينه . قلت وكذلك ان حلف ان لا يسكن في هذه الدار مادامت اقلان فاخرج فلان ذلك سهماً
من الف سهم من هذه الدار من ملكه فكأن الحالف بعد ذلك هذه الدار لم يحنث . قلت
ارابت رجلاً حلف ان لا يسكن هذه الدار او البيت او هذا الخانوت . قال ان هدم هذا
البيت ثم بني ثم سكنه الحالف بعد ذلك لم يحنث في يمينه . قلت فان حلف ان لا يسكن
هذه الدار فقال ان منعه مانع من التحول منها فلم يملكه التحول لم يحنث في يمينه . قلت
ارابت رجلاً حلف ان لا يدخل بغداد الا عابر سبيل ما الحيلة في ذلك . قال ان كان
الحالف بتاحية الموصل اثناء المضي ان يقصد الى المدائن فيكون يمر ببغداد عابر سبيل
ويقول المضي لبعض من مع هذا المستفي اذا صار الحالف الى بغداد وهو يريد ان يمر فيها
حتى يسير الى المدائن امره بالمقام فيها ولا يمشى هذا حتى يصير دخوله الى بغداد ليكون دخوله
الى بغداد على ما حلف عابر سبيل وان كان الحالف بتاحية البصرة او اوسط قصد بخروجه
يريد الموصل ويدخل بغداد عابر سبيل ثم يقول له الذي معه ان ينفذ اذا اقام على
هذا الوجه لم يحنث في يمينه . قلت ارابت رجلين حلف كل واحد منهما ان لا يدخل
هذه الدار قبل صاحبه كيف الحيلة حتى يدخل ولا يحنث كل واحد منهما . قال الحيلة
في ذلك ان يدخلوا جميعاً معاً لا يسبق احدهما صاحبه بالدخول فانه اذا دخل جميعاً لم
يحنث كل واحد منهما . قلت وكذلك ان حلف كل واحد منهما ان لا يبدأ صاحبه
بكلام . قال ان تكلموا جميعاً معاً يكلم كل واحد منهما صاحبه او كان الكلام منهما جميعاً معاً
لم يسبق واحد منهما صاحبه لم يحنث . قلت ارابت رجلاً حلف ان
لا يدخل دار فلان . قال ان حمل فادخل كرهاً ولا يطاوع من يحمله لم يحنث في يمينه
والله اعلم . قلت فرجل حلف على امرائه ان لا تدخل على ابها او على امها او على احد
غيرها . قال الحيلة في ذلك ان تدخل المرأة الى الموضع الذي تريد ثم يجيئها الخوف
عليه فيدخل عليها ان كان ارباباً او غيره . قلت فان دخل الخوف عليه عليها لم يحنث
الحالف . قال نعم لم يحنث . قلت لرجل حلف على امرائه ان لا يخرج من منزله الا باذنه
. قال هذه تحتاج الى ان ياذن الزوج اليها في كل مرة تخرج . قلت فما الحيلة في ذلك
. قال الحيلة ان يقول لها قد اذنت لك ان تخرجي كلما شئت فاذا قال لما ذلك تخرجت ولم
تستأذنه بعد ذلك لم يحنث الزوج في يمينه . قلت ارابت رجلاً حلف بايمان شداد ان
يخرج في يومه ذلك الى الكوفة وهو ببغداد ما الحيلة في ذلك . قال ان يقول له المضي اخرج من
بوك ذلك فاصداً الى الكوفة ويقول لبعض من مع المستفي اذا خرج من بغداد فاصداً
الى الكوفة فجاوز ابيات بغداد وسار فريحا ونحوه فقل له يرجع ولا يمشى بهذا حتى يخرج
من بغداد فاذا فعل ذلك لم يحنث الحالف في يمينه . قلت ارابت رجلاً حلف على

امرائه ان لا يخرج من باب هذه الدار ما الحيلة في ذلك . قال ان يخرج لذلك الدار باب
آخر غير ذلك الباب فتخرج منه الى المحل الذي تريده او تخرج الى السطح او الى دار
بعض الجيران فاذا فعلت ذلك لم يحنث الحالف لذلك . قلت ارابت ان نظر الى امرائه
وهي تريد ان تصعد الى السطح فقال لما انت طالق ثلاثاً ان صعدت وانت طالق ثلاثاً
ان نزلت ما الحيلة في ذلك . قال الحيلة في ذلك حتى لا يحنث ان تحمل ونزل ولا
تكون في التي نزلت ولا هي التي طلعت ولا يحنث في يمينه . قلت ارابت رجلاً في مصر
في شهر رمضان حلف على امرائه بالطلاق ثلاثاً ان يجامعا في يومه ذاك او حلف على
جاريته ان يجامعا في يومه ذاك فما الحيلة في ذلك حتى انه يخرج من يمينه . قال الحيلة ان
يسافر هو والمرأة التي حلف ان يجامعا فاذا خرج يريد سفر ثلاثة ايام كان له ان يطأها
في يومه وهو لا يحنث . قلت ارابت ان اراد الرجوع الى مصر من يومه . قال ان كان
نيه وخروجه يريد سفر ثلاثة ايام فمقصد كذلك لم يكن عليه حنث ويحتاج ان يقول
المضي لبعض من معه اخرج معه فاذا جاء مصر وخرج عنه فوقع على امرائه ووطئها امرته
بالرجوع ولا تعلم ذلك الا بعد ان يطأ المرأة فهو اجود . قلت ارابت رجلاً قال لامرائه
انت طالق ثلاثاً ان فعلت كذا وكذا الا ان شاء او قال حتى اشاء فشاء مرة ففعل
ذلك الثاني . قال بطلت اليمين ولا يحنث اذا فعل بعد تلك المرة ولا تطلق امرائه
والله تعالى اعلم برأيه وبالصواب

باب اليمين في التناهي

قلت ارابت رجلاً حلف لا يأخذ ماله الذي على فلان الا حياء او قال الا جميعاً او
قال لا آخذ حتى الذي لي على فلان الا جميعاً او قال الا جملة ما الحيلة في ذلك حتى
ياخذ تقاريق ولا يحنث . قال الحيلة في ذلك ان يدع من ماله الذي على فلان درهما فلا
ياخذه وان كان حقه دنائير ترك منها قيراطاً او قيراطين واخذ الباقي مفرقاً ولا يحنث في
يمينه لانه لم يأخذ ماله كله ولا حقه كله وان كان حقه طعاماً فترك منه كيلة او نحو ذلك
لم يحنث في يمينه . قلت فان اخذ من فلان جميع حقه مفرقاً فكان فيما اخذ منه درهم
مستوق . قال لا يحنث . قلت فان حلف ان لا ياخذ شيئاً من حقه دون شيء فما الحيلة
في ذلك . قال الحيلة في ذلك ان لا ياخذ حقه من فلان ولكن ياخذه من غير فلان
قضاء عن فلان ولا يحنث في يمينه لانه ان اخذ حقه كله شيئاً دون شيء او اخذ بعضه
وترك بعضاً حنث في يمينه . قلت فان لم يكن لفلان احد يودي عنه داك . قال فان كان
لطالب من يقبض ذلك اما ابن واما اب واما اخ قبض ذلك للطالب فلا يحنث الطالب
في يمينه لانه لم يقبض ذلك بنفسه فحنث في يمينه . قلت فان كان الذي عليه الحق هو

الذي حلف ان لا يدفع الى فلان حقه درهما دون درهم فاراد ان يدفع ذلك فما الحيلة في ذلك حتى لا يبحث في يمينه . قال الحيلة في ذلك ان يجلس من الحق الذي عليه درهما ويدفعه ويعطي الباقي مفرقا فلا يبحث . قلت ارايت رجلا حلف ان لا يفارق فلانا غريمه حتى يستوفي ما له عليه ما الحيلة في ذلك . قال ان قبض على الطالب ومنعه من ملازمة المطلوب حتى يهرب المطلوب عنه لم يبحث الطالب في يمينه . قال وكذلك ان شغل انسان في الكلام والحديث ففعل عن ملازمة المطلوب منه . قال لا يبحث الطالب في يمينه . قال وكذلك لو ان سلطانا منع الطالب عن ملازمته وحال يمينه ويمينه ولم يقدر الطالب على ملازمته . قال لا يبحث الطالب في يمينه . قلت فان كان على المطلوب ثوب فباعه من الطالب بجميع حقه وسلمه اليه . قال يبر الخالف في يمينه ثم يبيعه الطالب بعد ذلك من الطالب ويدفعه اليه وهذا مال تجدد اليه ويبرأ من المال الاول ثم يفارقه ولم يبحث . قلت ارايت ان حلف الطالب ان لا يفارقه غريمه حتى يستوفي ماله وليس عند الطالب ما يقضيه . قال فان اقترض الطالب مقدار ماله عليه فقبضه منه ثم قضاه الطالب مما عليه . قال يبرأ الطالب ولا يبحث في يمينه لانه قد صار عليه المال والقرض واستوفي منه المال الذي كان عليه . قلت ارايت ان كان لرجل على رجل الف درهم فخلف الطالب لا يعطي الطالب مما عليه درهما ولا اكثر منه او اقل فان اعطاه درهما فما فوقه فاراد الحيلة في ذلك قال فان اعطاه بالالف درهم التي عليه دفاتير لم يبحث الطالب في يمينه . قلت فرجل حلف ليعطين فلانا حقه رأس الشهر او قال غدا فلم يتيها له ذلك وخاف ان يبحث في يمينه قال الحيلة في ذلك ان يبيع من فلان داره ان كان له دار بحقه الذي عليه ليكون فلان قد اخذ حقه في الوقت الذي حلف ان يعطيه فيه ثم اراد ان يبيعه منه فترجع الدار الى صاحبها ويعود المال على الطالب ولا يبحث في يمينه . قلت فان لم يكن له دار . قال يبيعه بذلك عرضا من العروض اما ثوبا واما غيره حتى يبر في يمينه ثم ان اراد الطالب والمطلوب بعد ذلك ان يبيعه منه او يقبله فيه فعل . قلت فان قال الطالب اخاف ان اشتري منه هذه العروض بجميع حتى فيبرأ منه وهذا لا يساوي مالي عليه فلا آمن ان يدهيه فيتوى مالي . قال الحيلة في ذلك ان يأمن الطالب انسانا من يثق به الطالب والمطلوب جميعا ان يبيع من المطلوب ثوبا او عرضا من العروض بمقدار المال الذي عليه ان كان ما عليه مثلاً مائة دينار فان باعه ذلك العرض او ذلك الثوب بمائة دينار ودفع الرجل ذلك العرض الى الطالب ثم يبيع الطالب ذلك العرض من الطالب بالمائة دينار التي له عليه التي حلف ان يدفعها اليه فاراد ان يشتري ذلك منه ودفعه اليه بر في يمينه وكان له اوفاء حقه في ذلك الوقت ثم يتر الرجل التمسك باع الطالب ذلك العرض بالمائة دينار

التي باسمه وهي المائة دينار التي باع بها العرض من الطالب بانها لفلاان الطالب بحق عرفه له ويؤكله بقية ما ويقيمه فيها مقامه فيعود الطالب على الطالب بمائة دينار فان شاء الرجل احوال الطالب بالمائة دينار على الطالب وكانت حوالة وانما قت انهما يدخلان بينهما رجلا يتولى البيع من المطلوب لكي لا يكون هذا المال الثاني باسم ذلك الرجل فان وفي الطالب المطلوب فاشترى منه ذلك العرض بالمال الذي حلف ان يوفيه اياه في وقت كذا ثم الامر بينهما على ما فسر لك وان امتنع الطالب من ان يشتري ذلك العرض من الطالب رد الطالب العرض يعرض على الرجل بمفاسخة او باقالة او بان يشتري ذلك منه فلا يلزمه مالان . قلت فان حلف ليعطيه حقه رأس الشهر قال متى هو رأس الشهر قال الليلة التي يهل فيها الهلال ومن الغد الى الليل . قلت وكذلك ان حلف ان يعطيه حقه صلاة الظهر فله وقت الظهر كله . قلت فرجل حلف ان لا يعطي فلانا شيئا مما له عليه وحلف الطالب ان لا يفارق الطالب حتى يستوفي حقه ما الحيلة في ذلك حتى لا يبحث واحد منهما . قال الحيلة في ذلك ان يؤدي انسان عن الطالب هذا المال الذي عليه ويقبضه الطالب من هذا الرجل فيبر الطالب لانه لا يفارقه الطالب حتى يستوفي حقه ويبر الطالب لانه لم يعط الطالب شيئا وانما اعطى ذلك عنه غيره . قلت فعل هذا ثم ان ادى الطالب الرجل الذي ادى عنه المال . قال لا يبحث في يمينه . قلت ارايت رجلا حلف ان فعلت كذا بجميع ما املكه للمساكين صدقة فان اراد ان يفعل ذلك الشيء الذي حلف عليه وله مال عين وريق وضياح ومناع وغير ذلك . قال الحيلة له ان يبيع جميع ما يملك ممن يثق به بعرض من العروض ثم يفعل ذلك الشيء الذي حلف عليه ان لم يكن في ذلك الشيء معصية لله فاداه فعل ذلك حث وليس في ملكه شيء مما كان يملكه يوم حلف فلا يجب ان يتصدق بشيء ثم يستقبل الذي كان اشترى منه ملكه فاداه اقالة البيع في ذلك رجوع ما كان يملكه الى ملكه ومقطعت عنه اليمين . قلت ولم قلت يبيع ذلك بعرض من العروض قال من قبل انك ذكرت ان له مالا حينئذ فلا يجوز بيع امواله العين والعروض التي له الا باكثر من امواله العين وهو اذا باع ذلك بعرض من العروض جاز . قلت فلم لا يتصدق بالعرض الذي باع به ما يملكه . قال من قبل ان العرض لم يكن في ملكه يوم حلف وانما يجب عليه ان يتصدق بما كان في ملكه يوم حلف . قلت فان كان له ايضا ديون على الناس وله ايضا هذه الاموال التي ذكرت لك . قال الحيلة فيما يملكه من قليل وكثير سوى الديون ما ذكرته لك . واما الديون فان الحيلة ان يجيء رجل ممن يثق به فيصالحه من جميع الذي له على الناس وهو ما على فلان وهو كذا وما على فلان وهو كذا فيقول قد صالحتك عن هؤلاء القوم الذين يمتهم بما لك عليهم

من هذه المدين المسماة في هذا الكتاب على هذا الثوب ويحيى ثوب مدرج في متدبل لا يراه الخالف فيصالحه عليه ويدفع الثوب اليه ولا ينظر اليه فاذا فعل ذلك كان الصلح جائزا ويبيع سائر ما يملكه من امواله بالعرض الذي وصفت لك ثم يفعل الشيء الذي حلف عليه بعد ذلك كله فيموت وليس في ملكه شيء مما يملكه من مال ولا عقار ولا عرض ولا دين فلا يجب عليه ان يتصدق بشيء ثم ينظر بعد ذلك الى الثوب الذي صالح عليه من الديون فيرده الى الرجل المصالح له بخيار الرؤية فيعود ملكه الى ما كان عليه ويستقبل الذي اشتراه منه سائر ما يملكه فاذا اقاله البيع في ذلك عادة ما كان يملكه الى ملكه وسقط عنه اليمين . قلت رجل اتهم غلاما له او جارية بشيء فقال للغلام انت حر ان لم تصدقني عن كذا وكذا وقال للجارية انت حرة ان لم تصدقني على كذا وكذا ما الحيلة في ذلك حتى لا يموت . قال ان كان اتهم الغلام او الجارية باخذ مال فالوجه في ذلك ان يقول الغلام او تقول الجارية قد اخذت هذا المال ثم يقول بعد ذلك لم اخذ المال فلا يخاف من ان يكون قد صدقه في احد القولين فيبر المولى في يمينه ولا يموت وان سأل عن خبره ان قال قد كانت كذلك ثم قال لم يكن كذا فقد صدقه وبر في يمينه . قلت ارايت واليا من الولاة اخذ رجلا اتهمه بشيء فجعل يضربه وحلف ان لا يطلع عن الضرب حتى يصدقه الخبر في ذلك الامر ما الحيلة حتى يرفع الضرب عنه . قال ان كان ذلك الامر شيئا ادعى عليه انه فعله فليقل قد فعلت هذا الشيء ثم يقول بعد ذلك لم افعل هذا الشيء فلا يخاف من ان يكون قد صدقه في احد القولين وسقط عنه اليمين في ذلك . قلت وكذلك ان بدا فقل لم افعل هذا الشيء ثم قال بعد ذلك قد فعلته . قال نعم الامر فيه واحد اي القولين قدم قبل صاحبه فان الوالي يبر في يمينه . قلت ارايت رجلا حلف على عاتق له فقال انت حر ان اكلت طعاما او شربت شرابا حتى اضربك فلما سمع المملوك نحي عنه وأبقى ما الحيلة في يمين المولى . قال الحيلة في ذلك ان يهب المولى المملوك لولده الصغير فاذا وهب المولى المملوك لولده الصغير صار لولده ثم يأكل المولى ويشرب ولا يموت في اليمين وليس المملوك في ملكه ولا يمتنع المملوك . قلت فان لم يكن له ولد صغير فهو كبير ثم اكل وشرب . قال يموت في يمينه ويعتق العبد من قبل ان الهبة لا تجوز الا مقبوضة والكبير يحتاج ان يقبض المملوك والا لم تتم الهبة فاما الولد الصغير فان الاب قبض له والمملوك في قبض الاب وان كان آبقا . قلت فما تقول ان باع العبد من ابنه الكبير من قبل ان ييم الآبق غرر وقد نعي عنه وهو يبيع فاسد والبيع الفاسد يحتاج الى ان يقبض ثم يملكه المشتري بعد القبض . قلت فان لم يكن له ولد صغير وكان في عياله حي صغير قرابة له يكتله او لقيط يكتله . قال ان يهبه لهذا الصبي الذي في عياله

جازت يمينه . قلت اكل وشرب بعد ذلك لم يمتنع العبد الا ترى ان انسانا لو وهب لهذا الصغير الذي في عياله هذا الرجل هبة فقبضها له الرجل الذي يموله جاز قبضه اليه

باب اليمين في الطعام

قلت ارايت رجلا حلف ان لا يأكل طعاما لفلان ما الحيلة فيه ان دعاه المملوك عليه في طعامه . قال الحيلة في ذلك ان يشتري طعاما للمملوك عليه فيقول المملوك عليه قد بعثك طعامي هذا الذي هيأته بكذا وكذا فيقول الخالف قد قبلت ذلك فاذا وجب له البيع صار الطعام للحالف ثم يأذن الخالف لمن كان معه في اكل هذا الطعام فلا يموت الخالف في يمينه . قلت فاذا اشترى الطعام قبل ان يراه ولم يعرفه جاز شراؤه . قال نعم الا ترى ان الرجل قد يشتري الطعام في البيت ولم يره فيجوز ويشترى الطعام في القرية وفي البنادر وهو المصرف يجوز الشراء . قلت فما تقول ان اهدى اليه المملوك عليه طعاما له فاراد الخالف اكله . قال ان اكله الخالف لم يموت لانه قد ملكه حين اهداه له . قلت ارايت رجلا اخذ لقيمة فوضعا في فيه ليا اكلها فحلف عليه رجل فقال ان اكلتها فامرأته طالق ثلاثا وقال آخر ان القينها فامرأته طالق ثلاثا . قال الحيلة في ذلك حتى لا يموت واحد من الرجلين ان يأكل بعضها ويأكل بعضها فلا يموت واحد منهما من قبل انه لم يأكلها كلها ولم يلقها كلها . قلت فهل في هذا شيء غير هذا . قال نعم ان اخرجها انسان من فيه وهو قاهر له لا يمكنه الامتناع من ذلك فانه لا يموت واحد منهما . اما الذي حلف بالطلاق ان القاهما فقد بر في يمينه لانه لم يلقها وانما تهر على اخرجها واما الذي قال ان اكلتها فقد بر في يمينه لانه لم يأكلها . قلت ارايت رجلا حلف ان لا يأكل طعاما لفلان ولا يشرب شرابه كله فله يمينه في ذلك وان اكل طعاما لفلان او شرب شرابا لفلان لم يموت ولم يجب عليه شيء اذا كان نوى طعامه كله . قلت وكذلك رجل عارض في يمينه ووم من حضره انه يحلف فحلف بايمان مغلفة انه لا يأكل الطعام ولا يشرب الشراب حتى يفعل كذا وكذا او حتى يقدم فلان او حتى يكون كذا وكذا شيء من الاشياء ونوى ان لا يأكله الطعام كله ولا يشرب الشراب كله فله يمينه في ذلك

باب في المعارضات

قلت ارايت رجلا اراد ان يحلف على امراته ان لا تخرج من داره واراد ان يمارس في يمينه لتفزع ولا تخرج من داره ولا يكون عليه في يمينه شيء واراد ان يحلف بالطلاق . قال الحيلة في ذلك ان يقول لها انت طالق ثلاثا ان خرجت من هذه الدار ويتوي طلاقا من عمل كذا وكذا يتوي بقوله ثلاثا ثلاثة ايام فتكون له يمينه وان خرجت لم يكن عليه شيء ولم تطلق امراته . قلت فان نوى ان خرجت امراته في يومها فذلك كانت

له نيته في ذلك . قلت وكذلك ان قال انت طالق ثلاثا ان خرجت من هذه الدار وينوي ان خرجت من السطح . قال وكذلك ان قال انت طالق ثلاثا ان خرجت من هذه الدار خروجاً وينوي ان خرجت وعليك ثياب خز وكذلك ثياب وشي . قال وكذلك ان قال لما انت طالق ثلاثا ان خرجت من هذه الدار خروجاً وينوي ان خرجت عريانة : قال نعم له نيته . قلت وكذلك ان قال انت طالق ثلاثا ان خرجت من هذه الدار خروجاً وينوي راكبة فرس او نوي على برذون او على بغل او على حمار : قال نعم . قلت وكذلك ان قال انت طالق ثلاثا ان خرجت من هذه الدار خروجاً وينوي راكبة دابة فلان ايضاً : قال نعم له نيته فان خرجت على غير الحال التي نوى لم تطلق بشيء من هذا . قلت وكذلك ان قال لما انت طالق ثلاثا ان خرجت من هذه الدار خروجاً وينوي الى غير منزل فلان خرجت الى منزل فلان : قال له نيته ولا تطلق . قلت وكذلك ان قال لما انت طالق ثلاثا ان خرجت من هذه الدار وينوي ان خرجت الى المسجد الجامع او الى الكوفة او الى البصرة او الى فارس او الى خراسان : قال نعم له نيته ولا تطلق في شيء من هذا . قلت فان ادخل في يمينه ان خرجت خروجاً او لم يدخل في يمينه خروجاً : قال الامر في ذلك سواء ولم يحدث فان اراد ان يحلف عليها لا تدخل داراً لرجل بعينه ولا يمرض في يمينه فقال لما انت طالق ثلاثا ان دخلت دار فلان ونوي ان دخلت راكبة او عريانة او عليك ثياب خز او ديباج او ثياب وشي ونوي ان دخلتها في شهر رمضان او ينوي شهراً يقصد بعينه وبني نيته عليه : قال له نيته في ذلك فان دخلت دار ذلك الرجل على خلاف ما نواه فلا حنث عليه قال واحب الي في هذا كله ان يقول في يمينه ان دخلت دار فلان دخولاً وينوي بعض هذا الذي فسرته ونقص لذلك وبني يمينه عليه فلا يكون عليه حنث في شيء من هذا . قلت وكذلك ان حلف عليها لا تكلم فلاناً او ثلاثة على وجه من الوجوه التي سميناها او على عمل من الاعمال لا بفعله ونوي ما فسرته لك وبني يمينه على ذلك : قال نعم له نيته في جميع ذلك كله . قلت وكذلك ان حلف عليها ان خرجت من هذه الدار وان دخلت دار فلان ونوي يوم الاضحى او يوم النحر او يوم التبروز او يوم المهرجان : قال نعم له نيته يمينه وبين الله تعالى وانما يحتاج الى ان يبين يمينه على شيء يعرفه ويقصد له فلا يكون عليه حنث . قلت وكذلك ان حلف بعقابي عبده فانوي شيئاً مما سميناها : قال نعم له نيته في ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم . قلت ارايت رجلاً اراد ان يحلف لرجل ويعارض في يمينه حتى لا يلزمه في ذلك حنث ما الحيلة في ذلك . قال فان قال امراته طالق ثلاثا ان فعلت كذا وكذا ونوي بامراته اليهودية او النصرانية او الحبشية او الخراسانية او المكية او المدينة يقصد الى واحدة من هذه

الاشياء وليست له امرأة منهن وله نيته في ذلك فلا يحث ولا يكون عليه شيء في امراته التي عنده اذا كانت على غير الصفة التي نوى وقصد . قلت وكذلك ان حلف فقال ان كنت فعلت كذا وكذا تخلف بالطلاق ونوي طلاق امراته ان كانت له على شيء من هذه الصفات التي وصفنا : قال نعم له نيته في ذلك . قلت وكذلك ان حلف بالطلاق ان فصل كذا وكذا ونوي ان فعله بمكة او في المسجد الحرام او في مسجد الرسول او كان فعله ونوي بالصين او بكرمان او في بلد من البلدان ان قصد له ونواه : قال نعم له نيته في ذلك فيما بينه وبين الله سبحانه وتعالى . قلت وكذلك ان حلف بالعقابي فقال عبيدي حران كنت فعلت كذا وكذا وان لم افعل كذا ونوي عبده اليهودي او النصراني او الحروري او الصبي وليس له عبيد من ذلك الجنس او حلف بعقابي جاريتة ان كانت له على هذه الصفة قال له نيته في ذلك كله . قلت فان اراد ان يحلف بطلاق كل امرأة له فقال كل امرأة لي طالق ثلاثا ان كنت فعلت كذا وكذا او قال ان لم افعل كذا وكذا ونوي كل امرأة له يهودية او نصرانية او كل امرأة له امة مملوكة او كل امرأة له مكية او مدنية او عمانية او كرمانية فله نيته في ذلك اذا قصد شيئاً من ذلك ولا يحث اذا كان نساؤه على غير هذه الصفة التي نوى . وكذلك ان اراد ان يحلف بحرية مملوكه فقال كل مملوك لي حر ونوي كل مملوك يهودي او نصراني او صكرماني او ديلي او نوي كل مملوك له احمي او عور او مفلوج او نوي في حلفه كل امرأة له عمية او عوراء او برصاء وليست له امرأة على هذه الصفة فله نيته ولا يطلق من نسائه الا التي نوي بها وكذلك لا يعتق من عبيده او مملوكه الا من كان على الصفة التي نوى وقصد . قلت وكذلك ان قال كل امرأت لي طالق ان كنت فعلت كذا وكذا وان لم افعل كذا وكذا ونوي كل امرأة له يجوز ونسائه شباب فانه لا تطلق نساؤه الشباب . قلت فان اراد ان يحلف بصدقة ما يملك مع الطلاق والعقابي : قال يحلف بصدقة جميع ما يملك وينوي جميع ما يملك من الكبريت الاحمر او من الزبد او من انواع الجواهر او بصدقة جميع ما يملك من متاع الصين او من متاع الهند او من المسك او من العنبر او نوع البهرمان فيعقد نيته الى شيء من ذلك فيكون له نيته ولا يجب عليه ان يتصدق بشيء مما يملكه الا ما كان على الصفة التي نوى بها وقصد وانما ينبغي فحالف اذا اراد ان يحلف وينوي شيئاً مما لا يملك وليس عنده من هذه الانواع التي وصفنا . قلت ان نوي ما يملكه من السيوف والرماح والقصي والنشاب فله نيته في ذلك : قال وكذلك ان نوي جميع ما يملكه من الحطب او من القصب فنوي شيئاً مما ليس في ملكه : قال له نيته ولا يجب ان يتصدق بشيء مما في

ملكه الا ما كان من حطب او قصب . قلت وكذلك جميع ما ينوي من الرماد والسرجين وغير ذلك اذا قصد شيء بعينه : قال نعم له نية فيها بينه وبين الله تعالى . قلت فثابت قول ان قال نسائي طوائقي ثلاثا ان كنت فعلت كذا وكذا وان لم افعل كذا وكذا ونوى بقوله نسائي بناتي او اخواتي او عيالي او خالاتي : قال هو على ما نوى ولا تطلق نسائه . قلت وكذلك ان قال جواردي احرار او قال كل جارية لي حرة ونوى بذلك كل سفينة له : قال فله نية في ذلك كله ولا يبحث . قلت فما تقول في المشي الى بيت الله الحرام كيف يعارض في ذلك : قال يقول علي المشي الى بيت الله الحرام يعني مسجدا او المسجد الجامع نية على هذا ويصله بقوله الحرام الذي بمكة بغير نية حجه فلا يكون عليه شيء . قلت فان نوى في الابتداء مسجدا فيه او مسجد الجامع وصله بالجامع الذي بمكة لم يلزمه شيء لان له نية فيها بينه وبين الله تعالى . قلت وكذلك ان قال كل اسراق لي طالق ثلاثا ان كنت فعلت كذا وكذا وان لم افعل كذا وكذا ونوى كل امرأة تميمية او شيبانية او ممدانية او اسدية او نوى قبيلة من قبائل العرب فقصدها : قال نعم له نية في ذلك كله . قلت وكذلك ان قال كل امرأة لي طالق ونوى كل امرأة يتزوجها بالصين او بالهند او باليمن او في بلد من البلدان : قال نعم له نية . قلت وكذلك ان قال كل مملوك لي حر ونوى كل مملوك له اشتراء من فلان رجلا نواه او كل مملوك له بالكوفة او بالبصرة او باليمن او بالصين او بالهند او بخراسان : قال نعم له نية في ذلك كله ولا يبحث فيما كان من ماله على غير هذه الصفة . قلت فما تقول اذا ابتداء باليمن بالله كيف يحتمل في ذلك : قال يقول هو الله ويدغم ذلك حتى لا يفهم المستحب كيف قال ذلك : قال فان قال له المستحب انا احلفك بما اريد ونقول انت نعم كما وقعت انا فقل انت نعم كيف يحتمل في ذلك وقد كتب اليمين في كتاب ويريد ان يستحلف بالله او بالطلاق او بالمشي الى بيت الله او صدقة ما يملك . قلت نعم يقول نعم وينوي نعم من التمس اي الانعام فاذا نوى نعم نعماً من الانعام لم يكن عليه شيء وكذلك اذا قال نسائه طوائقي نوى نسائه العوراء او العميات او العرج او المالك او اليهوديات او النصرانيات ويقصد اي صفة من تلك الصفات التي ذكرنا وكذلك المالك وكذلك جميع ما يملك صدقة فينوي ما يملك من نوع من تلك الانواع التي ذكرناها وكذلك المشي الى بيت الله الحرام على ما فسرتك وكذلك المالك يقصد نية الى ما شرحت لك فيكون له نية ولا يبحث . قلت فرجل قال لرجل احلف لي بمنى مملوكك فلان واحضره وضع يدك على رأسه حتى لا تنوي غيره ما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يبيع مملوكه هذا بمنى حتى لا يبيع غيره ويضع يده على رأسه فاذا حلف اشتراء بعد اليمين ان كان حلف على شيء وقد مضى او على ان يفعل شيئاً فيما

يستقبل : قال الامر في ذلك واحد اذا باعه وحلف عليه وليس هو في ملكه فليس عليه في يمينه حنث . قلت فان لم يتبها له يمينه كيف السبيل في ذلك : قال ان كان يستحلفه على فعل مضى واراد ان يحلف له انه لم يفعل كذا وكذا واحضر المملوك : قال يضع يده على راس المملوك ويقول هذا حر يعني ظهره حر ان كان فعل كذا وكذا يعني لم افعل ذلك الشيء بمكة او في المسجد الحرام او في مسجد الرسول او في بلد كذا وينوي ذلك فلا يبحث ان كان فعل ذلك الشيء في غير الموضع الذي نوى وقصد . قلت فان اراد ان يحلف بطلاق امراته وقال احضرها حيث تسمع بك بك : قال يقول امراتي هذه طالق ثلاثا وينوي من عمل من الاعمال مثل الخبز والنسل او طالق من وثاق وينوي بقوله ثلاثا ثلاثة ايام او ثلاثة اشهر او ثلاث جمع فلا يكون عليه في ذلك حنث . قلت فان اراد ان يستحلفه على شيء ان لا يفعله ثم يفعله ونسى والشيء مستقبل فقال احلف انك لا تدخل دار فلان اليوم او شهرا او سنة او احلف انك تدخلها اليوم الى شهر او يحلفه على نحو هذا من الاشياء واراد المستحلف ان يعارض الحلف في هذا اليمين حتى لا يلزمه حنث في هذه اليمين كيف الوجه في ذلك : قال ابو بكر ان احلفه بالطلاق فنوى بالطلاق ما قلناه من امرأة يهودية او نصرانية او مجوسية او عمية او عرجاء او عوراء او خرساء او صماء او احلفه بالعنق فنوى في العنق ما قلناه من هذه الاشياء فله نية فان اراد ان يحلفه ان لا يدخل دار فلان اليوم فنوى ان لا يدخل دار فلان اليوم راكبا او عليه ثياب خز او ثياب وشي او نوى ان لا يدخلها مع فلان فله نية وان دخلها على خلاف ما نوى لم يكن عليه شيء . وان احلفه على دخول هذه الدار فقال لا يدخل هذه الدار اليوم او قال الى شهر او الى سنة وهو يريد ان لا يدخلها : قال ان حلف على ذلك بطلاق ونوى في الطلاق ما قلناه في النساء وفي المالك فله نية في ذلك وينوي في الصدقة ما قلناه فيكون فيما بينه وبين الله تعالى . قلت فهل يجوز ان ينوي في دخول الدار شيئا . قال الدخول ليس مثل قوله لا يدخلها لانه لا يدخل الدار اليوم لا بد من دخولها فليس تنفع النية ان نوى في يمينه ان يدخلها راكبا وان نوى ان يدخلها وعليه ثياب كذا فلا بد له من دخولها على الوجه الذي نواه ولكن النية تجوز له فيما يحلف به من الطلاق والعنق والصدقة والمشي الى بيت الله الحرام وينوي في ذلك ما وصفنا فلا يكون عليه شيء من ذلك وتكون له نية . قلت ارايت ان قال امراته طالق ثلاثا ان لم تدخل هذه الدار اليوم ونوى ان قدم انسان غائب في موضع بعينه لا يقدم في مثل ذلك اليوم : قال مثل مني قلت اذا حلت بيتداد فقال امراته طالق ثلاثا ان لم ادخل هذه الدار اليوم ان قدم والى مكة او والى خراسان او والى غيرها يعني بقدمه ان قدم في ذلك اليوم وكذلك ان حلف بالطلاق

ان تدخل هذه الدار الى سنة ان قدم ذلك الرجل في هذا اليوم يعني حامل مكة او حامل خراسان : قال فله نيته في هذا كله . قلت وكذلك ان حلف ليدخلها الى سنة ونوى ان امره بدخولها والى خراسان او والى اليمن . قال فله نيته في ذلك . قلت وكذلك ان حلف ليدخلها الى سنة ان كلم فلانا يعني رجلاً غائباً . قال نعم هذا وذلك سواء وله نيته . قلت ارايت ان احلفه على شيء ماض فقال احلف لي بالطلاق انك لم تقل لفلان كذا وكذا . قال ان حلف ونوى في الطلاق ما قلت فله نيته في ذلك . قال وان نوى انه لم يقل لفلان كذا وكذا وعنى انه لم يقل له هذا القول بمكة او بالمدينة او بخراسان او بالسند او بالهند او باليمن او بالصين فله نيته في ذلك كله . قال وكذلك ان قال له احلف بالطلاق ونوى امراته اليهودية او النصرانية او الحمياء او الخرساء او الصماء او الكوفية او التميمية او الاسدية ونوى قبيلة من قبائل العرب . قال له نيته في ذلك قال وكذلك ان حلف بالعناق ونوى عتي المملوك الكذا قال له نيته . قلت فان حلف ان لم يدخل هذه الدار امس ونوى ان لم يدخلها راكباً او لم يدخلها صرياً او عليه ثوب كذا . قال فله نيته في ذلك . قلت فان قال له احلف بالطلاق والعناق اثوبين فلانا ما له عليك وهو الف درهم ما بينك وبين غرة شهر كذا تخاف له ونوى في الطلاق ما قد وصفناه لك . قال فله نيته . قلت فان لم ينو في الطلاق والعناق ما قلناه ولكنه حلف ليوفين فلانا الف درهم التي له عليه ما بينه وبين غرة شهر كذا من سنة كذا ونوى ان قدم فلان في يومه ذلك يعني قدم رجل غائب بعيد الغيبة او امره فلان يعني امره والى مكة بذلك . قال فله نيته في ذلك . قلت فان قال له احلف بالطلاق ما لفلان عليك الف درهم تخاف ونوى معارضة ما لفلان علي الف درهم مثاقيل بغلبة او ما له علي الف طبريه او عني ضرباً من الضروب بعينه . قال له نيته في ذلك . قلت فان قال له احلف بالطلاق ما هذه الدار لفلان فكيف تجوز النية في الدار . قال اما الطلاق والعناق والمشى والصدقة فقد لفرنا النية في ذلك وكيف ينبغي ان يقصد بنبته واما الدار فان قال لهذه الدار يعني داراً اخرى غير التي يذكرها المستحلف فله نيته في ذلك . قلت فان قال له احلف انك لا تعطي فلانا شيئاً من حقه الذي عليك الى سنة تخاف ونوى ان لا يعطي فلانا من حقه شيئاً الى سنة من يده الى يده . قال فله نيته في ذلك وان بعث اليه بحقه مع انسان لم يكن عليه حنث في ذلك . قال وان كان حقه عليه الف درهم تخاف ان لا يعطيه شيئاً من حقه ونوى ان لا يعطيه شيئاً من حقه دنائير فله نيته وله ان يعطيه حقه دراهم كما له عليه . قلت وكذلك ان احلفه ان لا يعطي فلانا شيئاً من حقه الى سنة ونوى ان لا يعطيه شيئاً من حقه ثياباً او متاعاً قصد له مثل العطر فقال لا يعطيه مني حقه مصكاً ولا زهراتاً ولا

كافوراً فله نيته في ذلك . قلت وكذلك ان قال له احلف ان لا تعطي فلانا الف درهم التي له عليك ولا شيئاً منها ونوى الخائف ان لا يعطيه ذلك دراهم واعطاء بهادناير قبل مضي السنة فانه لا يبحث في بيته . قلت ارايت النية في صدقة ما يملك قد فسرتهالك . قال ان نوى بما يستفيدة كل ما يستفيدة من متاع قصد له فنوى كل ما يستفيد من حجارة الرخا او من الساج او من العاج او من الابدوس او نوعاً من الانواع فله نيته في ذلك . قلت فان نوى بكل ما يستفيدة في يوم الاضحي او يوم نيروز او مهرجان فنواه وقصد له فله نيته . قلت فان اراد ان يحلف بطلاق كل امرأة يهودية او نصرانية يتزوجها او عمية او عرجاء او عوراء او خرساء او صماء او كل امرأة يتزوجها بالصين او بالهند او بالسند او ما اراد من هذا ونواه وقصد له : قال فله نيته في ذلك . وكذلك ان اراد ان يحلف بعتي كل مملوك يملكه فيما يستقبل فنوى من ذلك شيئاً ما قد فسرنا فله نيته في ذلك . قلت ارايت سلطاناً بلغه عن رجل كلام فاراد ان يحلف الرجل على ذلك الكلام الذي بلغه ما الوجه في ذلك : قال الوجه فيه ان يقول الرجل الذي يستحلف ما الذي يملك مني فاذا قال له بلغني عنك انك قلت كذا وكذا وحكي له الكلام فان شاء حلف له بالطلاق والعناق انه ما قال هذا الكلام الذي حكاه هذا ولا سمع به الا الساعة يعني ما تكلم بهذا الكلام الذي حكاه ولا سمع بهذا الكلام نفسه الا الساعة فلا يكون عليه شيء وهو صادق انه ما تكلم بالكلام الذي تكلم به الحاكم ولا سمع به تلك الساعة وان شاء حلف ونوى في الطلاق والعناق ما شرعناه وان شاء ايضاً حلف انه لم يتكلم بهذا الكلام بالكوفة او بالبصرة او باليمن او في بلد غير البلد الذي تكلم بهذا الكلام فيه او نوعاً بالليل ان كان تكلم به بالنهار وان كان تكلم به بالليل نوى انه ما تكلم به في دار فلان او في المسجد الجامع او في شهر رمضان وما اشبه هذا . قلت فما تقول في حامل اراد ان يحلف رجلاً انه لم يرش حامله فلانا او احداً من كتابه وقد كان رشام : قال ان حلف ونوى انه لم يرشهم دنائير فله نيته وكذلك ان نوى انه لم يرشهم ثياباً بنداوية او ثياباً كردية او ثياب كذا او نوعاً من الانواع او نوى انه لم يرشهم جزاً من كذا فقد صد من ذلك شيئاً بنى بيته عليه فله نيته في ذلك وكذلك ان نوى انه لم يرشهم في يوم الفطر او في يوم الاضحي او في شهر كذا لغير الشهر الذي كان اعطاه فيه فله نيته فيها بينه وبين الله تعالى . قلت فان مارض في الحلف بالطلاق او بالعناق او بالمشى ونوى شيئاً مما فسرناه : قال فله نيته الا ترى ان ابراهيم النخعي حيث كان يدخل اصحابه وهو مخنف يقول لم ان استخلفتكم انكم لا تعلمون مكاني فاحلفوا وانووا انكم لا تعلمون مكاني اي موضع في الدار او في البيت او في موضع من البيت وقول عمر بن الخطاب ان في معارض الكلام يندوحة عن الكذب

وكذلك ان حلف انه لم يفعل كذا وكذا ونوى انه لم يفعله بالصين او باليمن او بالهند او بالسند او بخراسان او نوى انه لم يفعل ذلك يوم الاضحى او يوم الفطر او يوماً قصد له او في شهر قصد له او في موضع من المواضع ونواه وقصده فله نيته في ذلك فيما بينه وبين الله تعالى . قلت ارايت والياً ولى رجلاً واستخلفه انه لا يرزء احداً شيئاً فاراد المعارضة في اليمن : قال ان حلف له ان لا يرزء احداً من اهل عمله شيئاً ونوى انه لا يرزء احداً شيئاً فافوتاً احمر او نوعاً من الجوهر او نوى ان لا يرزء سيوفاً او مناطق او قسيّاً او زمرداً او نوعاً من انواع الامتعة بعينها فله نيته في ذلك : قال فان عارض فقال لا ارزء احداً من اهل عملي شيئاً واراد بذلك احداً من العميان منهم او من العرجان منهم او من الزنبي او من المجوس او من الحبشان او من الصقالبة او من الخزر قصد لشيء من هذا : قال فله نيته في ذلك . قال وكذلك ان حلف ان لا يرزء احداً منهم شيئاً ونوى بذلك على يدي فلان ابن فلان او على يد قاض او انسان قصده قال له نيته في ذلك : قال وكذلك ان حلف ان لا يرزء احداً منهم ميتاً او نوى بذلك ان لا يرزء على يدي عبده فلان وعلى يدي جاريتة فلانة او على يدي عبد لغيره او مملوك لغيره فكل ما نواه من ذلك وبني يمينه عليه فله نيته . قلت فما نقول في وال من الولاة اخذ رجلاً فساله عن رجل فقال ما اعرف مكانه فقال احلف بالايمان المغلظة انك ما تعلم مكانه : قال ان حلف بطلاق او عتاق او حج او صدقة ونوى شيئاً ما نسرناه فله نيته في ذلك : قال وان نوى انه ما يعلم مكانه في تلك الساعة التي يحلف فيها في البيت او في الدار او في اي موضع من البيت فله نيته . قلت فما نقول ان كان الرجل المطلوب ببغداد فحلف انه لا يعرف مكانه بالكوفة او بمكة او بالمدينة او ببلد نواه وقصده غير بغداد : قال فله نيته في ذلك . قلت ارايت الرجل يحلف للوالي ليرفعن اليه كل داغر يعرفه في محله : قال ان حلف ونوى كل داغر في محلي ونوى يهودياً او نصرانياً او اعمى او اعمور او من اهل اليمن او المدينة او من الانوارك او من الخزر او من جنس من الاجناس قصده ونواه : قال له نيته في ذلك . قلت ارايت ان حلف ونوى متى عرفت موضعه باليمن او بالهند او بالسند او في بلد من البلدان قصده ونواه : قال له نيته في ذلك . قلت ارايت والياً حلف رجلاً ان لا يخرج من هذا المصر الا باذنه : قال اذا حلف ونوى ان لا يخرج من هذا المصر الى افرقية او الى الاندلس او الى الشام او الى فرغانة او الى بلد من البلدان قصده ونواه فله نيته في ذلك فان اراد الخروج من ذلك المصر الى غير البلد الذي نواه في يمينه فليس عليه شيء في حث ولا يحث في يمينه . قلت وكذلك ان عارض في الطلاق او العتاق او في المشي او الصدقة فنوى بعض ما ذكرنا : قال له نيته في ذلك . قلت ارايت ان قال له احلف

انك تخرج من هذا المصر في يومك هذا فلا تدخله ابداً وقال لا تدخله الى سنة او الى وقت قد مضى له وهو ظالم له : قال ان نوى ان لا يدخل من طريق كذا او من باب كذا او نوى ان لا يدخله في يوم الاضحى او في يوم الفطر او شهر من الشهور قصده ونواه او نوى ان لا يدخله مع فلان او على دابة كذا او على هيئة كذا فله نيته في ذلك كله : وان دخله على خلاف الحالة التي نواها وقصدها فله نيته في ذلك : قلت ارايت سلطاناً جائراً اراد ان يحلف رجلاً انه يأتيه بوال له قد اخفاه عنه فقال احلف لتأتيني به متى رايتك فان اراد ان يعارض في يمينه بما يتخلص به منه : قال اما العتاق والطلاق والمشي والصدقة فقد شرحنا منه ما فيه كفاية وان اراد هذا الرجل ان يتخلص من هذا السلطان يمين يحلف له فاراد ان يعارضه في ذلك بشيء من رؤيته فحلف ونوى متى رايتك في الكعبة او في الصين او بالهند او بالسند او نوى متى رايتك في دار فلان او يمينه كذا او كنيسته كذا فله نيته في ذلك : قال فان رآه في غير الموضع الذي نواه وقصده فلم يأتيه به لم يحث في يمينه هذه . قلت ارايت هذا السلطان ان اراد ان يحلف رجلاً ليأتيه غداً فاراد ان يعارضه بما يتخلص به منه فاراد ان يحلف بالطلاق او بالعتاق او بالمشي او بالصدقة فنوى بعض ما قد شرحناه في ذلك فله نيته في ذلك ان قال امرائي طابق ثلاثاً ان لم آتتك غداً ونوى امرائه التي تزوجها باليمن او بمصر او بمكة او بالمدينة او في بلد من البلدان فله نيته في ذلك : قال وكذلك ان نوى المرأة التي تزوجها على مائة الف درهم او على خمسة آلاف دينار فله نيته في ذلك وكذلك العتاق او قال مملوكي حران لم آتكم غداً ونوى مملوك وهب الى من فلان فله نيته في ذلك ولا يحث في يمينه قلت ارايت هذا السلطان ان اراد ان يحلف رجلاً بالايمان المغلظة ان يعطيه الف دينار فاراد الرجل ان يحلف له بايمان يتخلص بها منه وهو ظالم له في استخلافه اياه : قال ان حلف بالطلاق والعتاق والمشي والصدقة وقصد الى شيء بما قد وصفناه في الكتاب فله نيته في ذلك . قلت فني هذا الشيء غير هذا قال نعم : قلت وما هو قال ان نوى ان يعطيه الف دينار من دنائيره التي له بالصين او بالهند او بالسند ان كانت له هناك دنائير فله نيته في ذلك : قلت ارايت ان قال له احلف بان الف دينار من مالك في الماساكين صدقة ان لم تعطني غداً مائة دينار : قال ان حلف ونوى ان يعطيه الف دينار من دنائيره التي باليمن او بمصر او بأفريقية او ببلد من البلدان او من ماله في بعض هذه البلدان قال فله نيته في ذلك ولا شيء عليه فيه اذا لم يكن له في البلد الذي نواه مال . قلت فان قال له احلف لي بصدقة جميع ما يملك ان تدفع الي غداً مائة دينار : قال ان حلف له ونوى جميع ما يملك من الخزف والبواريج او الحصر او نوعاً من انواع الامتعة مما ليس في ملكه فله نيته في ذلك ولا شيء عليه

باب الايمان التي يستخلف بها النساء ازواجهن

قلت ارايت امرأة قالت لزوجها احلف لي بطلاق كل امرأة تزوجها علي فاراد معارضتها في بيته : قال ان حلف ونوى كل امرأة تزوجها عليك اي كل امرأة تزوجها على رقبتك فهي طالق فله نيته فان تزوج امرأة عليها لم تطلق المرأة التي تزوجها . قلت وكذلك ان قال كل امرأة تزوجها عليك ونوى كل امرأة تزوجها علي طلاقك : قال له نيته في ذلك . قلت ان نوى كل امرأة تزوجها عليك يهودية او نصرانية او مجوسية او امة او عبياء او عوراء او عرجاء او سلاء او حولا او كل امرأة تزوجها عليك من اهل مصر او من اهل افرقييه او اليمن او من اهل الاندلس او قصد الى بلد من البلدان غير هذه البلدة او نوى كل امرأة تزوجها باليمن او بالهند او بالسند او نوى كل امرأة تزوجها عليك بمصرية او شيبانية او همدانية او اسدية او نوى حيا من احياء العرب او نوى كل امرأة تزوجها عليك على مائة الف درهم او على خمسة آلاف دينار فله نيته في ذلك كله ولا تطلق المرأة بتزوجه عليها بعد ان يكون على خلاف ما نواه وانما تطلق منهم من كانت على الصفة التي نواها وقصدها . قلت وكذلك ان اراد ان يحلف لها بعق كل جارية يشتريها عليها . قال فله ان ينوي في ذلك مثل الذي قلناه في طلاق النساء فيكون له نيته . قلت فان قالت له احلف لي بطلاق كل امرأة تطوها سواي . قال ان كان له نساء سواها فلا ينبغي له ان يحلف الا ان ينوي شيئا يخلص به . فان حلف لها بطلاق كل امرأة يطوها ولم يبق منهن شيئا فان وطئ امرأة من نساءه سواها طلقت المرأة التي يطوها منهن لانه ترك وطئ نساءه فاذا مضت اربعة اشهر من يوم حلف لها طلقن نطليقة بالايلاء لانه صار موليا منهن يوم حلف بهذا اليمين . قال فان قصد بيته الى كل امرأة يطوها يعني برجله فله نيته فيما بينه وبين الله تعالى . وان وطئ امرأة من نساءه سواها لم تطلق لانه نوى الوطئ برجله . قلت فان لم يكن له امرأة غير المرأة التي استخافته وقد قال كل امرأة اطوها سواك فهي طالق لتزوج امرأة فوطئها او اشترى جارية فوطئها لم تعتق ولم يلزمه في ذلك حنث لانه لم يقل كل امرأة تزوجها فاطوها طالق فلا كان حنثا على الوطئ خاصة وليس في ملكه امرأة سوى المرأة التي احلفته لم يلزمه شيء . قال وكذلك ان قال كل جارية اطوها في سنري هذا فهي حرة فاشترى جارية فوطئها لم تعتق ولم يعتق الا ما كان في ملكه يوم حلف فان وطئ من في ملكه جارية عتقت واما ما لم يكن في ملكه يوم حلف فانه لا يعتق منهن شيئا . قلت فالحيلة في التخلص ان كان له نساء فاراد ان يحلف لها بطلاق كل امرأة يطوها شهرا . قال ينوي كل امرأة يطوها برجله فان جامع منهن اجدا لم تطلق المرأة التي جامعها وكذلك ان قال

كل جارية اطوها فهي حرة ونوى كل جارية يطوها برجله فهي حرة فجامع جارية انها لا تعتق من جامع منهن . قلت فان ارادت المرأة ان تشهد عليه بهذه اليمين التي تحلف بها في جواريه ما الحيلة في ذلك . قال الحيلة في ذلك ان يبيع جواريه ممن يشق به ويشهد على يمين قوما عدولا فيكون ذلك حجة له ويكون ذلك سرا من حيث لا تعلم المرأة فاذا وجب البيع حلف لها بعق كل جارية يطوها منهن فيحلف وليس في ملكه منهن احد ويشهد على وقت البيع ويجعل وقت اليمين لها وقتا تعرفه بيته وبين وقت البيع لثلا يلزمه الحاك في ذلك حنثا فاذا حلف لها على وطئها قال للذي باعهن منه اقلني البيع في جواريه فاذا اقاله البيع فيهن وقبل ذلك رجعت الى ملكه فان وطئهن بعد ذلك لم يعتق فان قدمته المرأة الى القاضي فادعت عليه تلك اليمين التي حلف لها بها وبثت ذلك عليه عند القاضي جاء الذي كان اشترى من فاقام تلك البيعة التي اشهدهم على الشراء وشهدوا بذلك ومموا الوقت فيستجتن بالشراء وتبطل اليمين التي حلف الرجل بها فلا يقبل ولا يلزمه القاضي فيهن حنثا . قلت ارايت رجلا اراد ان يحلف بعق كل مملوك له يملكه الى ثلاثين سنة . قال يحلف وينوي بكل مملوك يملكه اعمى او اعرج او ينوي جنسا من الاجناس فان ملك في الثلاثين سنة مملوكا من غير الجنس الذي نواه لم يعتق . قلت ارايت رجلا اراد ان يعارض في يمين الطلاق فادغم كلامه فقال امراته طارق وادغم الراء واخفاها حتى لا يهتم ذلك من مجمع حلفه : قال هو على ما حلف ولا يلزمه بذلك شيء ولا يقع الطلاق على امراته لانه انما قال امراته طارئة ولم يقل طالق فالقول في ذلك ما قال . قلت ارايت ان قالت له احلف لي بعق كل جارية تشتريها علي : قال ان حلف لها ونوى كل جارية يشتريها من رجل بعينه فله نيته وان اشترى جارية من غير ذلك لم تعتق فيما بينه وبين الله تعالى . قلت ارايت رجلا اراد ان يحلف بالله ويعارض في بيته فلا يلزمه في ذلك شيء : قال يقول هو الله ويدغم ولا يبينها ثم يمر في اليمين فيقول هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما كان كذا وكذا فاذا قال هذا لم يلزمه شيء ولم تكن هذه يمين . قلت هذا اذا اراد ان يحلف ابتداء من قبل نفسه فان اراد الحاك ان يحلفه على شيء قال ان كان مظلوما فيما يطالب به فحلف على ما قد فسرت لك من هذا فلا شيء عليه في ذلك ثم كتاب الحيل والحمد لله رب العالمين وصلاته على سيدنا

محمد وآله الطاهرين

تم طبعه وحسن وضعه مصححا بمعرفة اشهر رجال العصر في اواخر جمادى الاولى سنة ١٣١٦ هـ جزية على صاحبها افضل الصلاة وازكي التحية صلى الله عليه وسلم



باب الرجل يطلب من الرجل ان يعامل بمال	١١
باب البيع والشراء	١٢
باب في البيع والشراء	١٢
باب في الوديعة	١٦
باب في خيار الروية	١٩
باب الرجل يكون له على الرجل المال	٢٠
باب في الضمانات	٢٤
باب الرجل يموت وعليه دين	٢٧
باب الحوالة	٣٠
باب الرهن	٣١
باب الوكالات	٣٥
باب الوكالة	٣٧
باب في الغصب	٣٩
باب في القرض ومذكور فيه ما يناسب الحوالة	٤٠
باب الايجارات	٤٠
باب المزارعة	٤٤
باب الوكالة	٥٤
باب الشركة	٥٨
باب الكفالة	٥٨
باب العتق	٦١
باب الشفعة	٦٦
باب ما يبطل به الشفعة بعد الشراء	٧٠
باب منه ايضا	٧١
باب النكاح	٧٢
باب الخلع	٧٥
باب الحجر	٧٦
باب في الوقف	٧٧
باب	٧٨
باب	٧٩

Süleymaniye Kütüphanesi	
İsim	İsmail
Yıl	
Eski Kayıt No.	885

باب الشفعة	٨٠
باب منه ايضا	٨٥
باب النكاح	٨٦
باب من الشركة في الضمان	٨٩
باب في الشركة ايضا	٨٩
باب في فعل المريض	٩٠
باب في الدين	٩٢
باب الزكاة	٩٤
باب الوكالة	٩٤
باب الاقرار	٩٥
باب البيوع	٩٥
باب في الوكالة	٩٦
باب الصلح	٩٦
باب في الكفالة	٩٩
باب الوصية والوصي	١٠٢
باب الطلاق	١٠٥
باب النكاح الفاسد	١٠٥
باب من الوصايا ايضا	١٠٦
باب في الايمان	١٠٧
باب البيع والشراء	١٠٩
باب في اليمين في الكسوة	١١٢
باب اليمين في النفقة	١١٢
باب في اليمين على المساكنة والدخول والخروج	١١٣
باب اليمين في التقاضي	١١٥
باب في اليمين في الطعام	١١٩
باب في المعارضات	١١٩
باب في الايمان التي يختلف بها النساء ازواجهن	١٢٨

